مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٦٩

الثلاثاء، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا-كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيدة بورشيل
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيستويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد باور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2019/537)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد منصور العتيبي، الممثل الدائم للكويت، وكامل فريقه، على عملهم في رئاسة المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس مُعربا عن عميق التقدير للسفير العتيبي وكامل الفريق الكويتي على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

الإعراب عن الترحيب بالممثل الدائم الجديد لفرنسا

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أنا أيضا أن أعرب بالنيابة عن المجلس عن الترحيب الحار بالممثل الدائم الجديد لفرنسا لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد نيكولا دو ريفيير. ونتطلع إلى العمل معه عن كثب في الأشهر المقبلة.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2019/537)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أفغانستان، الأرجنتين، أستراليا، أذربيجان، البرازيل، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، إكوادور، مصر، إستونيا، غواتيمالا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، ليختنشتاين، ملديف، المكسيك، المغرب، نيجيريا، النرويج، هولندا، باكستان، بنما، الفلبين، سلوفينيا، إسبانيا، السودان، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي وفييت نام.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ السيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيدة تامارا ماكارينكو، الخبيرة الاستشارية الدولية لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

وينضم السيد فيدوتوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من فيينا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والسيد روبرت ماردیني، المراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/537، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مجلس الأمن على اهتمامه المتواصل بالأخطار التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة على السلام والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من أن أهداف المجرمين والإرهابيين قد تكون متباينة، فإنهم يتشاطرون الحاجة إلى العمل في الخفاء مُستغلين الثغرات الموجودة في استجابات العدالة الجنائية داخل البلدان والمناطق وفيما بينها. فالأساليب الإرهابية يمكن أن تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة بينما يقوم الإرهابيون بجمع الأموال عن طريق الأنشطة الإجرامية. ولا يمكن استخدام الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي والجنود الأطفال والعمل القسري لتوليد الإيرادات فحسب، بل للتخويف وتجنيد المقاتلين الجدد.

وقد استفاد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بقدر كبير من الاتجار غير المشروع بالنفط والاتجار بالممتلكات الثقافية والاختطاف طلبا للفدية. وفي منطقة الساحل والصحراء، يقوم المهربون والمتجرون بدفع الرسوم للحصول على حق المرور إلى المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون. كما شهدنا ازدهار القرصنة والجريمة المنظمة في أعالي البحار، بما في ذلك خارج الولاية القضائية لأي دولة بمفردها وعلى نحو يفوق قدرات العديد من البلدان على القيام بالدوريات. وتقوم جماعة أبو سياف باختطاف البحارة في المياه المحيطة بالفلبين، وتستفيد حركة الطالبان من تجارة المخدرات عبر المحيط الهندي، وتدعم حركة الشباب القرصنة وتمول عملياتها بتجارة الفحم في الصومال عبر خليج عمان، ويوفر تنظيم القاعدة الإمدادات لقواته حول شبه الجزيرة العربية عن طريق البحر. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع نطاق الأنشطة الإرهابية والإجرامية على الإنترنت يشكل بصورة واضحة تحديا عابرا للحدود على جميع الدول الأعضاء.

ولتعزيز الاستجابات في المستقبل، أود أن أسلط الضوء على الأولويات التالية:

الأولى هي التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والمخدرات، فضلا عن الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. تتناول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على وجه الخصوص، ولا سيما البروتوكولات الثلاثة الملحقة بها، قضايا الأسلحة النارية غير المشروعة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. هذه الاتفاقات تكاد تتمتع بقبول عالمي، وينبغي أن تستخدم بشكل أفضل لتعزيز الاتساق بين التشريعات المحلية في مجال مكافحة الجريمة ومكافحة الإرهاب والصكوك الوطنية والدولية ذات الصلة.

ثانيا، يجب توجيه قدر أكبر من الموارد لتقديم المساعدة التقنية من أجل بناء الخبرات المتخصصة والقدرات. وتشمل تلك المساعدة توفير التدريب للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وأفراد خفر السواحل ومسؤولي الحدود والمطارات وممثلي الإدعاء العام والقضاة وضباط السجون وغيرهم من المسؤولين ذوي الصلة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز الاستثمار في الآليات المشتركة بين الوكالات والتعاون الإقليمي والدولي، بما في ذلك تبادل المعلومات والاستخبارات. ومن الجلي أن للأمم المتحدة دورا تضطلع به في تشجيع وتمكين هذه الاستجابات الشبكية. والمبادرة العالمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للربط بين الشبكات العالمية تعزز الجهود التي تبذلها هيئات إنفاذ القانون للتعاون على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وفي غرب أفريقيا وحدها، نقوم بتعزيز منبر التعاون القضائي الجنائي لبلدان الساحل وشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات. وهناك شبكات مماثلة عاملة في آسيا الوسطى وغرب ووسط آسيا ومناطق أخرى.

ويعمل المكتب أيضا مع الجامعات وغيرها من المؤسسات للنهوض بالمعارف المتعلقة بالصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة. ونحن ندعم الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في التعاون في التحقيقات عبر الحدود

وتحديد وضبط حركة السلع غير المشروعة من خلال برنامج مراقبة الحاويات والبرنامج الاتصال بين المطارات. كما يساعد المكتب في حماية طرق النقل البحري الأكثر ازدحاما في العالم من الاستغلال على يد المجرمين والإرهابيين من خلال البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية.

رابعا وأخيرا، يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد من أجل تعميم الإجراءات المتكاملة لمكافحة الإرهاب والجريمة عبر ركائز عمل الأمم المتحدة. التنسيق على نطاق الأمم المتحدة أمر أساسي، ويعمل المكتب عن كثب مع شركاء من قبيل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

واستجابة لقرارات مجلس الأمن، ضاعف المكتب جهوده الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. ومن بين الأعمال الأخرى، يقدم المكتب المساعدة لتحديد وحماية ضحايا الاتجار بالأطفال الذين جندتهم الجماعات المتطرفة المسلحة في النيجر، والدعم لشرطة الأمم المتحدة في تعزيز الكشف والإبلاغ عن الاتجار بالبشر.

وتمثل السجون صلة محتملة أخرى بين الجريمة والإرهاب. ويشجع المكتب على الإدارة الجيدة للسجون، تمشيا مع قواعد نيلسون مانديلا، وهو ما يمكن أن يساعد في التعامل مع السجناء الشديدي الخطورة وفي منع تغذية نزعة التطرف والتجنيد. وبشكل أعم، فإن مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة أمر حاسم الأهمية لتعزيز الاستجابات لهذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية. علاوة على ذلك، ونظرا لاستغلال المجرمين والإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة، يعمل المكتب على توفير التوجيه والمساعدة المتخصصين لمسؤولي إنفاذ القانون والمساعدة في تقديم المجرمين إلى العدالة من خلال البرنامج العالمي المعني بجرائم الفضاء الإلكتروني.

يمكن استخدام الأسلحة النارية غير المشروعة كمصدر لتمويل الإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة والقيام بأعمال إرهابية. ويقدم المكتب الدعم للدول الأعضاء في التصدي للاتجار بالأسلحة النارية. ونتطلع إلى إعداد مشروع مشترك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب للتصدي للصلة بين الإرهاب والجريمة المسلحة.

إن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة معقدة ومتغيرة. ويلزم القيام بمزيد من البحوث. وكما أقر مجلس الأمن مرارا وتكرارا، فإن التصدي للصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب يتطلب من المجتمع الدولي العمل معا من أجل سد الثغرات في تدابير العدالة الجنائية وحرمان المجرمين والإرهابيين من أي ملاذ آمن. والمكتب على أهبة الاستعداد، كما هو الحال دائما، لدعم جهود المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كونينسكس.

السيدة كونينسكس (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أثني على بيرو لما بذلته من جهود خلال العام الماضي لتعزيز نظر المجلس في التحديات التي ينطوي عليها تناول الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ومساعدة الدول الأعضاء في إيجاد الحلول. وشملت هذه الجهود عقد اجتماع بصيغة آريا بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وعقد إحاطة مواضيعية مفتوحة وعقد اجتماع خاص لإبراز الخصائص الإقليمية. كما انعكست في الزخم المتجدد الممنوح لهذه المسألة على جدول أعمال المجلس. واصل المجلس البناء على الأحكام المتعلقة بتمويل الإرهاب في قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولا سيما من خلال اعتماد القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، ومؤخرا القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩).

إن الخسائر الإقليمية التي منى بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أسهمت بالتأكيد في جهود التنظيم للحصول على الأموال من خلال طائفة واسعة من الأنشطة الإجرامية، بما فيها الاتجار بالمخدرات ومبيعات الأسلحة والاختطاف والابتزاز. وقد سعت جماعات أخرى، بما في ذلك تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له، وراء سبل تمويل مماثلة.

وأود أن أؤكد مجددا عزم المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على تعزيز فهمنا لنهج واستجابات الدول الأعضاء إزاء الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وخلال العام الماضي، ساهمت المديرية التنفيذية بنشاط في عدد من المؤتمرات الدولية وحلقات العمل واجتماعات الخبراء التي تركز على تلك الصلات، بما في ذلك في مجلس أوروبا، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. كما أرحب بالشراكة الوثيقة التي جرى تطويرها في هذا المجال بين المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، التي ثبت أنها مثمرة للغاية من حيث تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات، وإصدار تقارير مخصصة وأدوات توجيه في مجال السياسات العامة. كما باتت المديرية، في عملها بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في إطار الأحداث الآنفة الذكر، على علم بعدد من المبادرات الأكاديمية والبحثية بشأن هذه المسألة.

وأثني على مساهمة الأوساط البحثية والأكاديمية، ويسرني أن أكون هنا اليوم مع السيدة تامارا ماكارينكو، وهي أحد رواد البحوث في هذا المجال.

وفي إطار زيارات التقييم القطرية التي تقوم بها المديرية بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، فإنها تواصل الانخراط مع السلطات الوطنية بشأن منظوراتها للصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وبشأن تحديد الحالات التي تم الكشف فيها عن هذه الصلات.

وقد حددنا عددا من ممارسات الدول ذات الصلة، بما في ذلك إنشاء وحدات تحقيق وسلطات إدعاء مشتركة للتعامل مع الجريمة المنظمة والإرهاب. غير أننا لا نزال نلاحظ وجود تباين كبير بين مستوى القلق الذي يعرب عنه واضعو السياسات وتنفيذ الأطر القانونية التي تتناول الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمستوى الفعلي للتحقيق والملاحقة القضائية في قضايا تشمل جماعات إجرامية وإرهابية على السواء.

وفي حين أدرك أن العلاقة يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة، تبعا للسياقات الجغرافية والسياسية والاقتصادية، هناك بعض المجالات المحددة التي يمكننا استكشافها بمزيد من التعمق، لتحسين فهم الصلات والتصدي لها بطريقة أكثر فعالية على السواء.

أولا، تشير اللجنة، في إضافتها إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب التي اعتمدت في الآونة الأخيرة، إلى ضرورة تكثيف وتسريع تبادل معلومات الاستخبارات المالية في الوقت المناسب، بما في ذلك من أجل تحديد الصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة على نحو فعال.

ثانياً، ينبغي تعزيز دور وحدات الاستخبارات المالية. تؤدي وحدات الاستخبارات المالية دوراً محورياً في جهود الدول لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، لكنها ما زالت عموماً لا تستخدم بالشكل الكافي في سياق مكافحة الإرهاب.

ثالثاً، إن فهم الأنشطة الإجرامية والإرهابية الذي تتوصل إليه أجهزة الاستخبارات لا يظهر دائماً على مستويات التحقيق والمقاضاة، حيث كثيراً ما تميل الوكالات المسؤولة عن مكافحة الإرهاب والمسؤولون عن مكافحة الجريمة المنظمة إلى العمل كل

بمفرده. ينبغي تخطي الحواجز بين المؤسسات، بما في ذلك تبادل المعلومات فيما بين السلطات المحلية والوطنية.

رابعاً، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم أيضاً بإجراء تقييمات للمخاطر الوطنية لتمويل الإرهاب، فهذا يوفر فرصة للكشف عن التفاعلات الصريحة أو الضمنية بين الجماعات الإرهابية والإجرامية والاستجابة لها. إن مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذه الممارسات يمكن أن يسهّل إلى حد كبير وضع استجابات في السياسات العامة.

وأخيراً، فقد تتطور الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في السجون، مما يزيد من إمكانية تغذية نزعة التطرف أو تطوير الصلات التي تمكّن الإرهابيين من الوصول إلى الشبكات الإجرامية. ولذلك فمن الضروري أن تعزز الدول قدرات الممارسين المعنيين على كشف تلك الصلات وردعها.

وإنني أتطلع إلى سماع المزيد عن نهج الدول الأعضاء وخبراتها في جميع تلك المجالات. تمكّننا مناسبات مثل المناقشة المفتوحة اليوم من إعادة تأكيد التزامنا المشترك بمكافحة جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية والأفراد الإرهابيين، فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال نشر الأدوات والممارسات ذات الصلة. وكونوا على يقين من أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ستواصل الإسهام بنشاط في تلك الجهود.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة كونينسكس على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ماكارينكو.

السيدة ماكارينكو (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن اليوم. وأعتزم أن ألخّص ٢٥ عاماً من الاهتمام والبحث الأكاديمي بشأن الصلة بين الجريمة والإرهاب، مع لفت الانتباه بوجه خاص إلى البعد المتمثل في الدعم اللوجستي، إلى جانب مسألة التمويل، التي كثيراً ما تذكر بتواتر كبير.

وعلى الرغم من أن النموذج الأولي الذي أنشأتُه للصلة بين الجريمة والإرهاب نُشر لأول مرة في عام ٢٠٠٣، استناداً إلى نتائج التقييم المتعمق لمئات من المجموعات في جميع أنحاء العالم، فقد جرى تنقيح النموذج على مر السنين ليتضمن التطورات الجديدة في كل من الإرهاب والجريمة المنظمة. وسعياً إلى فهم تعقيدات العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، أود أن أبدأ بالقول إن هذه ليست ظاهرة جديدة؛ فلها أساس أكاديمي تاريخي راسخ يعود على الأقل إلى ثمانينيات القرن العشرين، وقد تطورت منه لتصبح شاغلاً متعدد الأوجه وديناميا يثير قلق المجتمع الدولي.

ليست الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة تهديدات أمنية مستقلة في حد ذاتها؛ فبدلاً من ذلك، تؤدي الروابط الناشئة بين الإرهاب والجريمة المنظمة إلى تفاقم المناخ الأمني. ويجري في أوضح أشكاله من خلال التغييرات في العمليات المالية، كما سمعنا بالفعل، وفي اللوجستيات. وعلى هذا النحو، ينبغي النظر إلى الجهود الرامية إلى إيجاد فهم دقيق لكيفية وسبب وزمن نشوء الروابط بين الإرهاب والجريمة باعتبارها عنصراً أساسياً في استراتيجياتنا لمكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة. وبعبارة أخرى، فإن الصلة بينهما ليست إلا أداة واحدة من مجموعة الأدوات الأمنية الدولية المتوفرة لدينا، لكنها أداة أصبحت محورية لمساعدتنا في التركيز على الأماكن التي ينبغي توجيه مواردنا الأمنية والإنمائية المحدودة إليها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وعندما تكون الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة موجودة، توجد أيضاً طائفة من الجرائم الملحقة بها والميسرة لها. وهي تتجلى بطرق مختلفة، ومن خلال عدد متزايد من الحالات، وتكشف عن أن الصلات بين الإرهاب والجريمة

المنظمة تتصف ببروزٍ على الصعيد العالمي وفوارق إقليمية طفيفة واتجاهات محلية.

ويساعد اتباع نهج شمولي إزاء الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة على الكشف عن الكيفية التي تيسّر بها مختلفُ أنواعِ الروابطِ الوصولَ إلى مجموعات المهارات والتكتيكات المتخصصة اللازمة لكي تبلغ جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة أهدافها على حد سواء. أما كيفية تفاعل هذه العوامل فيتوقف على الطبيعة المحددة لهذا التفاعل. وفي أبسط المستويات، تكون الصلة إما على مستوى المعاملات أو التنظيم. تشير الصلة على مستوى المعاملات عموماً إلى تكاتف الجماعات الإرهابية والإجرامية لتلبية احتياجاتٍ تشغيلية محددة. يجري هذا التكاتف إما عن طريق إقامة تحالفٍ أو باعتماد الأساليب التي يتم تعلّمها مع مرور الوقت، أو تكتسب عن طريق ضمّ المجرمين إلى الجماعات الإرهابية. أما الصلة التنظيمية، من جهة أخرى، فتحدث عندما تَشغَلُ الأنشطة الإرهابية والإجرامية على حد سواء نفس المكان والزمان. ونرى في هذا الشكل ظهور ما يسمى بالجماعة المختلطة، وفي الحالات القصوى نرى نشوء ثقب أسود بحكم الأمر الواقع – ويقصد بذلك مناطق خارجة عن السيطرة ولا يمكن السيطرة عليها حيث يلتقي الإرهاب بالجريمة المنظمة ويتواطآن ويتآمران.

لكل من هذه النقاط الخمس آثار محددة على القدرات اللوجستية لجماعة أو خلية إرهابية. وكثيراً ما تركّز التحالفات، على سبيل المثال، على المناقشات الأساسية بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة. تفي تلك العلاقة بين هيئتين مستقلتين بعددٍ من الاحتياجات الفورية، مثل الحصول على المعارف المتخصصة – غسل الأموال، على سبيل المثال – والوصول إلى الخدمات المتخصصة، مثل التزوير؛ والدعم التشغيلي؛ والوصول إلى شبكات التهريب؛ والدعم المالي، كما سمعنا. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الحالات التاريخية للتحالفات، ولا سيما في توفير الوثائق المزورة والحصول على الأسلحة، فإن أساس التحالف نفسه قد تطوّر، ولا سيما في مناطق من العالم حيث كانت الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب فعالة نسبياً.

ولعل الأكثر شيوعاً في تحالفات اليوم الحالات التي ضمّت فيها الجماعات أو الخلايا الإرهابية قدراتٍ ودراية إجرامية إلى صفوفها. وبالنسبة إلى المجموعات الأكبر حجماً والأكثر تنظيماً، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فهناك أدلة كثيرة على أن إداراتها اللوجستية – إذا أمكنني استخدام تلك التسمية – تتعلّم قيمة وضرورة أن تكون قادرة على الانخراط في أنشطة غير مشروعة لدعم عملياتها. ويشمل ذلك كل شيء، من إنشاء عمليات للتهريب إلى بيع السلع غير المشروعة إلى امتلاك خبرة داخل الجماعة في مجال التزوير. وبالنسبة إلى الخلايا الإرهابية الأصغر حجماً والأكثر استقلالاً، اتخذ هذا شكل تجنيد المجرمين. ونعلم أن السجون على مدى السنوات العديدة الماضية، على سبيل المثال، كانت بمثابة حاضنات للتكامل. وقد أتاح التشبيك المباشر بين الإرهابيين والمجرمين نقل المهارات الإجرامية من خلال التجنيد، ما يوفر ظاهرياً للخلايا إمكانية الوصول إلى الشبكات الإجرامية التي توفر الأسلحة وتزوير الوثائق وتوفّر أشكالاً أخرى من البنية التحتية للدعم اللوجستي، مثل المنازل الآمنة والمعرفة بنقاط ضعف الشرطة المحلية والوطنية.

إن اعتماد التحالفات للأساليب والتكامل فيما بينها هي من أنواع الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة التي يسهل نسبياً تحديدها مباشرة، لأنها لا تتطلب إصدار أحكام تحليلية على الخصائص غير المادية، من قبيل دوافع الجماعات وأولوياتها الاستراتيجية. ومن الصعب استخلاص استنتاجاتٍ حاسمة عن الكيانات المختلطة؛ ومع ذلك يكتسي النظر في الكيانات المختلطة في حد ذاتها، بحكم وجودها اليوم، أهمية كبيرة. وعلى الرغم من أن ظهور كيانات مختلطة يتوقف على

عدة عوامل، فإنني أود اليوم إبراز أن هذا النوع من الجماعات – التي تُبدي أيضاً خصائص الجريمة المنظمة والإرهاب على السواء – قد طوّر هيكلاً تشغيلياً معقداً أثبتتهُ قدرتها على تخطي الفجوة بين المشروع وغير المشروع كوسيلة لضمان إطار لوجستي قوي. تمتلك المجموعات المختلطة حقاً بنى تحتية تنظيمية من الجريمة المنظمة، مع الإبقاء على الخبرات التكتيكية للإرهاب.

وعبر سنوات من إجراء التحليل للصلة بين الجريمة والإرهاب، لم يعد هناك شك في أن الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب موجودة. هذا بصرف النظر عن أن هذه العلاقة قد تكشف عن نفسها بطرق مختلفة. وينبغي أن يكون أحد أكبر شواغلنا اليوم هو أن توسيع نطاق الروابط يمكن أن يزيد من ضعفنا أمام إرهاب جماعات ذات قدرات إجرامية معززة. وإذا نظرنا إلى الجانب الآخر لذلك الأمر، فيمكن لتوسيع الروابط أن يزيد أيضاً من ضعفنا أمام الجماعات الإجرامية التي لديها نزعة عالية تجاه استخدام العنف العشوائي. ولا شك في أن التهديدات الأمنية التي تنشأ في المناطق الخارجة عن السيطرة تشكل تحدياً لنا، إلا أن التهديدات الأقل قابلية للتوقع والناجمة عن ظهور نموذج صغار المجرمين المتحولين إلى إرهابيين، أو تغذية المنظمات الإجرامية المحلية للخلايا الإرهابية، تحتاج منا إلى صبّ مزيد من الاهتمام عليها. من الصعب التصدي لهذا بطبيعته، وهذا يعني ضمناً أنه حتى النشاط الإجرامي المتدني المستوى لم يعد حكراً على سلطات إنفاذ القانون المحلية وحدها.

إننا نرتاد بيئة أمنية معقدة حيث لم يعد الإرهاب والجريمة المنظمة متعارضين، بل يمكن أن يكونا مترابطين ومعقدين بما يكفي للتعلم من نجاحات وإخفاقات الجماعات والخلايا التي سبقتهما.

وفهم الاتجاهات الدائمة التطور لهذه الصلات أداة ستساعد حتما سلطاتنا الوطنية والمنظمات الدولية المرتبطة بها على تعديل الطريقة التي تشارك بها في مبادرات التصدي للإرهاب ومكافحة الجريمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ماكارنكو على إحاطتها.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

أود أن أعرب عن تقديري للإحاطات الوافية بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة التي قدمها السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة تامارا ماكارينكو، الخبيرة الاستشارية الدولية.

فمنذ عام ٢٠٠١، لاحظ مجلس الأمن مع القلق الصلات الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وشدد على ضرورة تشجيع التنسيق بين المبادرات على جميع المستويات لتعزيز الاستجابة الدولية لهذه المشكلة الخطيرة، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبيرو، طوال مشاركتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن وفي رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب، قادت، في إطار عملية شاملة، إجراءات تهدف إلى تعميق فهم الصلات القائمة بين الظاهرتين بغية تسليط الضوء عليهما ومنعهما والقضاء عليهما.

وبالإضافة إلى اجتماع صيغة آريا الذي عقدناه في عام ٢٠١٨، دعمنا أيضا اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2018/9 الصادر في أيار/مايو ٢٠١٨، الذي شجع الدول في جملة أمور على مواصلة التحري من أجل التوصل إلى فهم أفضل لطابع تلك الصلات ونطاقها. وعقدنا أيضا جلسة مفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8364) وجلسة خاصة مشتركة بين لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩

(٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، تناولتا هذه المشكلة من مختلف الزوايا. وفي ذلك السياق، اقترحت بيرو إجراء مناقشة مواضيعية في سياق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، يتفاوض المجلس حاليا بشأنها، لتعزيز قدرات الدول وتشجيع المزيد من التعاون الفعال على الصعيدين الوطني والدولي في إطار التصدي للصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

ونحن نؤمن بأن هذا الجهد، شأنه شأن جميع الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب، يجب أن يتسق مع القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين. ومن الأهمية بمكان تحديدا تناول العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب بما يتجاوز فكرة التمويل، لكشف ديناميات الدعم اللوجستي وتفكيكها، بما في ذلك الدعم بواسطة جرائم مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص والموارد الطبيعية.

وفي ذلك الصدد، سيسعى مشروع القرار المقبل إلى معالجة تلك المسائل وحث الدول على تعزيز مراقبة الحدود وتقديم المزيد من المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي. ومع ذلك ندرك أن الظاهرتين لهما دوافع مختلفة وهناك أطر قانونية منفصلة للتعامل معهما، ولذلك لا يمكن الربط بينهما تلقائيا. ونشير إلى أن بلدي قد عانى من مظاهر الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة على الصعيد الوطني، ولا سيما الاتجار بالمخدرات.

ونحن على ثقة من أن جلسة اليوم ستتيح فرصة للدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول الأعضاء ككل لتَشَاطُر تقييماتها وتجاربها بهذا الخصوص، والإسهام في المفاوضات الجارية. ومن المهم على وجه الخصوص فهم أشكال الصلات في مناطقها المختلفة وسبل الكشف عنها وقطعها والسبل الكفيلة بتحسين جهود المجتمع الدولي في ذلك الصدد، لا سيما بدعم من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويحدونا الأمل في أن نتمكن من التعويل على دعم جميع الدول الأعضاء لتوحيد الجهود المبذولة لمنع ومكافحة الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. وبإدراج هذه المسألة في صميم أولوياتها في مجلس الأمن، تبرهن بيرو مرة أخرى على التزامها المستمر بتعزيز الأنشطة الرامية إلى مكافحة هاتين الآفتين.

والإحاطات التي قدمها السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والسيدة تامارا ماكارنكو، الخبيرة الاستشارية الدولية – التي أثني عليها لتعليقاتها السديدة – تتيح لمجلسنا نظرة متعمقة في نطاق الظاهرتين ومدى تعقيدهما. وأود أيضا أن أرحب بحضور الممثل الدائم الجديد لفرنسا، السيد نيكولا دو ريفيير. وأؤكد له عزم وفد بلدي العمل معه بشكل وثيق. وأعتقد أنني أتحدث هنا بلسان الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن.

وباتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، أطلق مجلس الأمن دعوته الأولى لتعزيز التعاون الدولي من خلال تأمين الحدود وملاحقة الشبكات غير القانونية لمنع المنظمات الإرهابية من الاستفادة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومنذ ذلك الحين، كان تقارب الرؤى بين أعضاء المجلس فيما يتعلق بالشواغل المرتبطة بمكافحة الإرهاب جليا، ولا سيما في اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2018/9 واتخاذ القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩). وتفاقم هاتين الظاهرتين، الذي ظهر جليا بصفة خاصة في غرب

أفريقيا، يبين أنه بالرغم من اختلاف طابعهما وطرق عملهما، إلا أن كلا منهما يُغذي الآخر عندما تكون الظروف سانحة وتشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

والموارد المتأتية خاصة من الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتجارة الأسلحة غير القانونية والأدوية المغشوشة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية تمول إلى حد كبير الشبكات الإجرامية العابرة للحدود وتؤدي إلى تضخم صفوفها. والشبكات الإجرامية العابرة للحدود والجماعات الإرهابية تستغل البيئة الأمنية المواتية الناشئة عن الصعوبات التي تواجهها بعض الدول في أداء مهامها السيادية في جميع أنحاء أراضيها لتطوير أشكال مختلفة من التفاعل.

وفهم الأسباب الكامنة والديناميات المعقدة لهذه التفاعلات يبدو شرطا مسبقا ضروريا، على نحو ما تم تأكيده مجددا في البيان الرئاسي المعتمد في ٢٠١٨. ويدعونا هذا الفهم إلى تعزيز الأبحاث لتحسين فهم طابع ونطاق الصلات القائمة بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية. إن بلدي يرى أن الدول والمنظمات الإقليمية يجب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لعكس الاتجاه نحو توسيع نطاق الأنشطة الإجرامية لتلك الجماعات وإندماجها التدريجي. ويندرج ذلك النهج بشكل طبيعي ضمن المسؤولية الأساسية للدول المسؤولة عن الاستثمار في الأدوات الأمنية لحشد القدرات البشرية واللوجستية الوطنية للرقابة على الحدود البرية والبحرية والجوية التي تستغل الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية سهولة التسلل عبرها.

ولذلك فمن الضروري ضمان التنسيق والتكامل بين المؤسسات الوطنية المعنية بالأمن والاستخبارات والعدالة والتمويل لكي تحقق أقصى قدر من الفائدة من أنشطتها. وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول كي تتمكن من تتبع وتفكيك الشبكات الإجرامية، مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير والصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب ومصادر تمويله. ويجب على الدول أن تعزز قدرات مؤسساتها القضائية لتمكينها من الاضطلاع بفعالية بالتحقيقات والملاحقات القضائية اللازمة. بيد أن الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمراقبة الحدود الوطنية لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا أدمجت بشكل جيد في الآليات القانونية والأمنية القائمة في إطار التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

ولئن كانت الصلات بين الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والجماعات الإرهابية شاغلا جماعيا لا يمكن إنكاره، فإن تداعيات هذه الظواهر أكثر بروزا في مناطق العالم التي لا يتوفر لها ما يكفي من الموارد البشرية، والمالية واللوجستية للتعامل مع العصابات الإجرامية التي كثيرا ما تستخدم أساليب غير متناسبة. تلك هي الحالة في غرب أفريقيا. ولذا تحث كوت ديفوار الأمم المتحدة على مواصلة دعمها للدول والمنظمات في المنطقة بغية مساعدتها في بناء قدراتها على مكافحة تلك الظواهر، ولا سيما بالنسبة لجمع المعلومات المتعلقة بالمسائل القانونية والأمنية. وفي هذا الصدد، فإن استراتيجية وخطة التنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأعمال الإجرامية ذات الصلة في غرب أفريقيا تستحق الدعم، بمثل ما تستحقه عملية نواكشوط لتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في المنطقة، التي تدعو إلى اتباع نهج شامل في التعامل مع التهديدات العابرة للحدود الوطنية.

وفي الختام، ما انفكت كوت ديفوار مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن الصلات القائمة بين الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والجماعات الإرهابية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أن جهودنا المشتركة ينبغي أن تراعي بحزم ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى يتسنى لشعوبنا في نهاية المطاف أن تعيش حياة كريمة، وتضع

حدا لتحول مناطقنا إلى أرض خصبة تترسخ فيها الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر وفد الكويت على قيادته الممتازة للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أهنئ بيرو على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر وأتمنى لها كل النجاح.

وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لفرنسا، السيد نيكولا دو ريفيير، وأتمنى له كل النجاح. وله منا الدعم والتعاون.

ونحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على فكرة عقد مناقشة مفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ونشكر السيد فيدوتوف، والسيدة كونينسكس والسيدة ماكارينكو على إسهاماتهم المفيدة في مناقشتنا.

لقد أبرز مجلس الأمن بالفعل الصلة الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبشر، وغسل الأموال في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وما برح وفد بلدنا يؤيد دائما وسيظل يؤيد التصميم على إثارة هذه المسألة في مجلس الأمن، واستمرار الخبراء في تقييم هذه المسألة.

لقد زاد الإرهابيون والمجرمون المنظمون من قدرتهم عن طريق تجميع الموارد والمعارف، مما يزيد من صعوبة مكافحة هيئات إنفاذ القانون والاستخبارات لهم. وعلاوة على ذلك، يتغير الإرهاب والجريمة المنظمة باستمرار، مع التطلع إلى طرق عمل جديدة. ويتكيفان مع الظروف الجديدة ويغيران دوافعهما وأساليبهما. ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تطرف أفراد الجماعات الإجرامية المنظمة وتحولهم إلى الإرهاب. ونحن بحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لذلك عندما ننظم عملنا بشأن سبل مكافحة أيديولوجية الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، وضع المجتمع الدولي عددا من آليات وأدوات التعاون الدولي في مجال الإجراءات الجنائية، مثل تسليم المجرمين، وتبادل المساعدة القانونية أو نقل الإجراءات الجنائية، ونقل المدانين، وتجميد ومصادرة الأصول والتعاون على إنفاذ القانون. وتجب محاسبة أي شخص يكون ضالعا في أنشطة إرهابية، بما في ذلك تمويلها. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك على أساس مبدأ التسليم أو المحاكمة، على النحو الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ونؤيد تعزيز التفاعل والتنسيق فيما بين الكيانات المتخصصة التابعة للأمانة العامة والمنظمات الإقليمية بغية التصدي للصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وتعد برامج التعاون التقني المتخصصة لمكتب مكافحة الإرهاب والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أمثلة جيدة جدا لهذا العمل. ونلمس إمكانات في قيام المنظمات الإقليمية بوضع سياسات واستراتيجيات أمنية وإنشاء آليات أكثر فعالية للتعاون والمساعدة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويظهر مثالا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة أن كثافة النشاط الإرهابي تعتمد مباشرة على مستوى تمويله. فالأساس المادي الكافي يمكن الإرهابيين من إعداد الأعمال الإرهابية والقيام بها، وتجنيد أعضاء جدد، وإبطال عمل وكالات إنفاذ القانون. ويمكن قمع وجود الإرهاب في سورية العراق بشكل أسرع كثيرا إذا لم يحصل الإرهابيون على إمدادات من الأسلحة والذخائر على نطاق واسع وبصورة مستمرة. ونشدد على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جريمة خطيرة.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان زيادة جهودنا في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي عدد من الدول التي تكون فيها الحالة صعبة فعلا، تزداد الظروف تفاقما بسبب الدمج المستمر للاتجار

بالمخدرات والإرهاب الذي يعمل في الخفاء، وذلك في جملة أمور، من أجل غسل عائدات الجريمة. ولا يزال الاتجار بالبشر يشكل تحديا كبيرا أيضا في شتى أنحاء العالم، وكثيرا ما تصل عائداته إلى أيدي الإرهابيين. ونعتقد أن من الضروري مواصلة دراسة مسألة التفاعل بين التنظيمات الإرهابية والجريمة الدولية. إن إمكانات الجماعات الإجرامية تجعل من الأيسر للإرهابيين القيام بأنشطة تخريبية على الصعيد العالمي. ولذلك، نعتقد أنها فكرة جيدة ومناسبة أن تعد بيرو مشروع قرار ذي صلة بشأن هذه المسألة.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بما أن هذا هو أول بيان أدلي به في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن منذ تولي بيرو رئاسة المجلس لهذا الشهر، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس. كما أهنئ الكويت على رئاستها الناجحة للمجلس في شهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لفرنسا لدى المجلس.

ومن المرجح أن يكون هذا خطابي الأخير في مجلس الأمن بصفتي الممثل الدائم الصين. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الإحترام لجميع زملائي. لقد كان شرفا لي أن عملت طويلا مع المجلس، الأمر الذي أسفر عن صداقة عميقة مع جميع أعضائه. وأشكر أعضاء المجلس على ما قدموه من دعم ومساعدة لي. وأود أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن في المستقبل من الإستفادة من الزخم الحالي لتحسين صون السلم والأمن الدوليين.

وترحب الصين بهذه المناقشة المفتوحة التي تعقدها بيرو. ونتوجه بالشكر إلى السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما استمعنا باهتمام إلى الملاحظات التي أدلت بها السيدة ماكارينو.

وفي الوقت الراهن، يوجد تواطؤ وتداخل بشكل متبادل بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وتستخدم المنظمات الإرهابية الجريمة المنظمة لغرض التمويل، ويلجأ المجرمون المنظمون إلى تدابير متطرفة أو إلى ارتكاب أنشطة إرهابية، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز تعاونه القائم على النتائج في هذا المجال، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والمعلومات وتبادل التجارب الناجحة، واتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل فعال، والمشاركة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، من المهم التقيد بالمعايير الموحدة لمكافحة الإرهاب مع مراعاة المسؤوليات الرئيسية للدول الأعضاء، والدور التنسيقي الأساسي للأمم المتحدة. إن الإرهاب هو العدو العام للبشرية. ويجب ألا تخضع مكافحة الإرهاب للمعايير المزدوجة، ناهيك عن النُهج الانتقائية. وعوضا عن ذلك، يجب أن تتبع مكافحة الإرهاب مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، واحترام سيادة جميع البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويجب على البلدان أن تنفذ تنفيذا صارما الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وأن تتقيد بالقانون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، وأن تعمل على تنفيذه.

ويجب اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة التواطؤ والتداخل بين المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة من حيث الأفراد والتمويل والمعدات والتحريض على الكراهية. ويجب اتباع نهج شامل للقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والجريمة المنظمة ومنع انتشارهما.

ثانيا، من الضروري تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتحقيق التآزر، من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مكافحة فعَّالة. مع تزايد الترابط والتنويع في مسائل الإرهاب الدولي

والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من قضايا الأمن العالمي، فإن أي فتور من جانب بلد واحد يمكن أن يؤدي إلى عدد كبير من التهديدات الخارجية وإلى مجموعة من الأخطار ويُنشئ ملاذا آمنا للإرهابيين والجريمة المنظمة.

يجب على المجتمع الدولي أن يدعم بهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الأدوار المهمة التي تضطلع بها، بالاقتران بالتعاون الإقليمي الفعَّال. وتؤيد الصين إجراء تنسيق أوثق بين وكالات الأمم المتحدة من جهة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من الجهة الأخرى، للاستفادة إلى الحد الأقصى من نقاط القوة وأوجه الخبرة. كذلك نشيد بسلسلة الاجتماعات الإقليمية لمكافحة الإرهاب التي استضافها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبلدان المنطقة.

ثالثا، من المهم تعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء بطريقة محددة الهدف من أجل التصدي لأبرز التحديات. في موضوع مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على السواء، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، مساعدة فعَّالة في مجالات من قبيل مراقبة الحدود، والجمارك، وإنفاذ قوانين المخدرات، والقضاء. ويجب علينا أيضا أن نمضي على أساس الأوضاع الأمنية، والتاريخ والثقافات المميزة لمختلف المناطق من أجل المكافحة الفعَّالة لتمويل الإرهاب الذي يتم عن طريق الاتجار بالأسلحة عبر الحدود، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، ومكافحة الأنشطة الإرهابية المستخدِمة لشبكة الإنترنت، والتجارة غير المشروعة التي تقوم بها القوى الإرهابية والعصابات الإجرامية المنظمة، وتحليل الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

من المهم أيضاً الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لاتخاذ تدابير تهدف إلى نزع طابع التطرف، وتعزيز الوقاية، ومنع مرتكبي الجريمة المنظمة من اللجوء إلى المتطرفين أو التدابير الإرهابية.

إن الصين، مثلها كمثل العديد من البلدان الأخرى، ضحية الإرهاب أيضا، وتواجه باستمرار تهديدات الإرهاب والتطرف. اتخذت الصين تدابير حاسمة للاضطلاع بجهود مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف بالوسائل القانونية، واحتوت بفعَّالية المعدل المرتفع في الأنشطة الإرهابية التي تحدث في سائر الأماكن، وضمنت الحق الأساسي في التنمية والحياة للشعوب من جميع الأعراق.

إن حملة الصين لمكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف جزء لا يتجزأ من الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ويتسق تماما مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، التي تهتدي بها الصين في مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان الأساسية. وما فتئت الصين تنفذ بدقة جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتشارك بهمة في التعاون العالمي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب.

إن الصين بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تتخذ في الوقت الراهن طائفة من التدابير، بما في ذلك سن التشريعات، وإنفاذ القانون والتدابير القضائية، وتنفذ تنفيذا فاعلا التزاماتها بموجب الاتفاقية؛ وتعزيز التعاون الدولي في المجالات ذات الصلة. ونؤيد جهود البلدان النامية في مجال مكافحة الإرهاب، وسنواصل إجراء التبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة. وسنفعل كل ما في وسعنا لتقديم المساعدة المادية، والمساعدة في بناء القدرات إلى البلدان المعنية في مسعى مشترك يرمي إلى صون السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): كنا نعتقد أنه سيكون بوسعنا التعويل على حضور ممثل الصين الجلسة المقبلة للمجلس، ولكن بما أنه أعلن أن هذه ستكون على الأرجح آخر جلسة يحضرها، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للسفير ما جاوشو عن تقديرنا الخاص له واعترفنا العميق بجهوده الرائعة وعمله في المجلس خلال فترة تعيينه هنا. وأود أن أضيف أنه كان من دواعي الشرف لي أن أعمل معه في العديد من القضايا المهمة المدرجة في جدول الأعمال الدولي. وأعتقد أنني أتكلم أيضا باسم أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن أطيب التمنيات للسفير بالتوفيق في مسؤولياته الجديدة، ومرة أخرى أعرب عن امتناني له.

السيد سينغر ويزيغير (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا للدعوة إلى عقد هذه الجلسة وترؤس هذه المناقشة المثيرة للاهتمام، التي نظمتها البعثة الدائمة لبيرو بشأن مسألة تتطلب بوضوح اهتمام المجلس.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الكويت على رئاستها للمجلس في الشهر الماضي، وأن أرحب بسفير فرنسا الجديد، نيكولا دي ريفيير. كذلك نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات الإعلامية لهذا اليوم على جهودهم المضنية التي يبذلونها في مكافحة الإرهاب، وعلى إثراء هذه الجلسة بمساهماتهم، المرتكزة على خبرتهم العملية.

لقد اعترف المجلس بالصلة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأثبت أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن الترابط بين هذين الشرين الجسيمين يلحق خسائر فادحة في الأرواح البشرية، ويتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي، ويقوض التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك لا يمكن إنكار حتمية مكافحة ثمار العلاقة الواضحة بين هذه الجماعات الإجرامية ومنعها. إن الوقاية تؤدي دورا مهما جدا في هذا الكفاح، لأن الاعتماد على التدابير التي تتخذها الدول يمكن أن تعمل على تعزيز نُظم الاستجابة لديها من أجل تحسين فعاليتها. لذلك يجب علينا أن نعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون الدولي، والعلاقات مع الوكالات دون الإقليمية والإقليمية، التي ينطوي دعمها التقني والسوقي على قيمة كبيرة.

تلجأ الجماعات الإرهابية إلى ارتكاب جرائم مثل الاختطاف، والاتجار بالأسلحة والمخدرات، والاتجار بالأشخاص، من بين الجرائم الأخرى التي ذُكرت اليوم، لتمويل أنشطتها غير المشروعة. ولذلك، يجب على الدول أن تعزز ملاحقة وتجريم غسل الأموال والفساد، بدعم من السلطة القضائية، ووحدات التحليل المالي الوطنية ومجموعات الاستخبارات المالية على الصعيد الإقليمي.

تولي الجمهورية الدومينيكية أولوية للوقاية إلى جانب تفكيك الروابط بين الإرهابيين والمتجرين بالمخدرات. فالاتجار بالمخدرات، ابتداء من الإنتاج ومن خلال الاستهلاك غير المشروع للمواد غير المشروعة، سرطان فظيع يُفت بعضد ورفاه وتقدم شعوبنا.

في ٧ حزيران/يونيه الماضي، قامت البعثات الدائمة للجمهورية الدومينيكية، والمملكة المتحدة وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبيرو، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، ومملكة هولندا، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بعقد جلسة على غرار صيغة آرايا بشأن مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات في منطقة البحر الكاريبي باعتبارهما تهديدا للاستقرار الدولي. وقد أتاح ذلك لأعضاء المجلس مناقشة الأبعاد المعقدة لهذه المشاكل، بما في ذلك الاتجاهات والطرائق الحالية، وكذلك الجهود التي تبذلها الأطراف لمكافحة هذه الظواهر.

نود أن نبرز هنا أهمية التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول في تحليل المعلومات

ذات الصلة، وتبادلها من أجل المساعدة في تحديد الصلات الجُرمية بين الإرهابيين وغيرهم من المجموعات الإجرامية.

أخيرا، إن وضع حد للإرهاب والجريمة المنظمة كفاح يجب علينا جميعا أن نخوضه. ولهذا السبب، نقدر الوقت والجهد الذي بذلته البعثة الدائمة لبيرو للكشف عن الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وبصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، فقد عقدت اجتماعات تثقيفية عن هذه المسألة الهامة، وهي تقود المفاوضات الجارية بشأن مشروع قرار يتعلق بالموضوع نفسه.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير ما جاوشو في آخر يوم له في المجلس على آرائه الحكيمة. لقد كان من دواعي الشرف أن أكون زميلا له. فهو شخص ذكي جدا ومثير للاهتمام، وأتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، ونشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

وأرحب أيضا بزميلنا الفرنسي الجديد، السيد نيكولا دو ريفيير. وبالإضافة إلى ذلك، أهنئ السفير ما جاوشو على مهامه الجديدة، وأشكره على تعاونه المثالي على مدى عدة أشهر قضيناها معا في المجلس.

على الرغم من أن مجلس الأمن أعرب بالفعل في العديد من قراراته عن القلق إزاء الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فإن ثمة حاجة إلى مواصلة تحديد تلك الصلات ومعالجتها. ويمكن أن يشمل ذلك المساعدة المالية للحركات الإرهابية أو المساعدة اللوجستية أو حتى تشكيل تحالفات مخصصة. ونلاحظ أيضا أن الخط الفاصل بين الإرهاب والجريمة المنظمة، سواء العابرة للحدود الوطنية أو المحلية، يمكن أن يكون ضبابيا للغاية. وفي حين أن الحركات الإرهابية تمول عملياتها في كثير من الأحيان من خلال الأنشطة الإجرامية، فإن المنظمات الإجرامية تعتمد أحيانا أساليب مماثلة للحركات الإرهابية لتحقيق غاياتها.

وتتباين الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة تباينا كبيرا بحسب المنطقة. ويجب أن تراعي الإجراءات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة حقائق الواقع المتباينة تلك، ويجب تكييف التدابير التي نتخذها مع السياقات الإقليمية المختلفة.

وللأسف، فقد شهدت أوروبا أيضا العديد من الهجمات الإرهابية العنيفة على أراضيها خلال السنوات الأخيرة. ولم تنج من ذلك بلجيكا، إذ تعرضت للهجوم في آذار/مارس ٢٠١٦. وقد كان لمعظم الإرهابيين الذين شاركوا في الهجمات التي وقعت مؤخرا تاريخ إجرامي، وكانوا ضالعين في الغالب في جرائم بسيطة. واعتنق هؤلاء الأفراد الفكر المتطرف وانضموا إلى الجماعات الإرهابية بسرعة فاقت توقعاتنا إلى حد كبير. وحدث ذلك خلال عمليات تختلف عن عمليات تغذية نزعة التطرف التي عهدناها حتى الآن. فقد استهدفهم تنظيم داعش عمداً من خلال خطاب يقوم على تخليصهم من خطيئة جرائمهم السابقة. وحدثت عملية تغذية نزعة التطرف هذه بشكل أساسي داخل سجوننا، الأمر الذي دفعنا إلى إعادة النظر في تحليلنا لكل من عمليات تغذية نزعة التطرف ولأنظمة السجون لدينا أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضا فهم الصلات الوثيقة بين عدة أنواع من الجريمة المنظمة وكيفية استفادة الحركات الإرهابية منها. ونلاحظ أن ثمة صلة مهمة بين الاتجار بالبشر والإرهاب. ولا تقتصر هذه الصلة على تمويل الحركات الإرهابية، ولكن أيضا من خلال استخدام الاستغلال الجنسي كأسلوب

إرهابي. ويستخدم تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام وغيرهما من الحركات الإرهابية تلك الممارسات.

وفضلا عن ذلك، تواصل الحركات الإرهابية استغلال الاتجار بالأسلحة من أجل تمويل عملياتها وتسليح نفسها على السواء. وتركز هذه الحركات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها الخطيرة والعنيفة، مُخلفة وراءها العديد من الضحايا الأبرياء. وندين بشدة النقل غير المشروع للأسلحة إلى الحركات الإرهابية.

ونرحب بمشروع القرار المقدم بمبادرة من البعثة الدائمة لبيرو، والذي لا يسعى إلى فهم الصلات المعقدة بين المنظمات الإجرامية والحركات الإرهابية فحسب، بل ويقترح أيضا تدابير ملموسة. ونكرر التأكيد على الأهمية التي نعلقها على ضرورة ألا يعوق أي تدبير متخذ في سياق مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عمل المنظمات الإنسانية، التي تتسم أنشطتها بالحياد والنزاهة. ولا يزال احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية المكرسة في اتفاقيات جنيف أمرا بالغ الأهمية في كل مكان وفي جميع الظروف.

وننوه أيضا بأهمية تعزيز قدرات الدول في مجالي مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونرحب بالدور المهم الذي يضطلع به في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب.

ونشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. ويمكنكم أن تعولوا على تعاوننا في صياغة هذا القرار الجديد.

السيدة بورشيل (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشارك الآخرين في وداع زميلنا، السفير ما جاوشو، وتوجيه الشكر له على عمله في مجلس الأمن. ونتمنى له كل التوفيق والنجاح في مساعيه المستقبلية.

(تكلمت بالفرنسية)

كما أود، بالنيابة عن كامل البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة، أن أرحب ترحيبا حارا بزميلنا الجديد، السفير الفرنسي نيكولا دو ريفيير، إذ إنه جارنا الذي يجلس إلى جانبنا في مجلس الأمن. ونشعر بالامتنان حقا لكوننا قادرين على الاستمرار في التعاون الوثيق معه ومع الفريق الفرنسي بأسره هنا في نيويورك.

(تكلمت بالإنكليزية)

نثني على رئاسة بيرو للمجلس لإبقائها لهذا الموضوع المهم في جدول أعمال المجلس وهيئاته الفرعية. ونشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم الثاقبة اليوم، ونتوجه بشكر خاص للسيدة تامارا ماكارينكو على مساهمتها التنويرية.

إننا نتفق مع الفكرة القائلة بأن ثمة حاجة إلى دراسة ورصد الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من قبل السلطات المختصة – أولا، على مستوى الدول الأعضاء. وثانيا، على مستوى المنظمات الإقليمية؛ وثالثا، هنا في الأمم المتحدة. وعلى جميع المستويات الثلاثة، من المهم للغاية أن تكون القرارات السياسية قائمة على الحقائق. وتهدد ظاهرةُ الإرهابِ العالمية سبلَ عيش المدنيين ورفاههم في جميع أنحاء العالم.

غير أن الإرهابيين يفعلون ذلك بطرق وأساليب عمل مختلفة جدا. ويختلف التهديد اختلافا كبيرا باختلاف البلدان والمناطق. وإذا أخذنا، على سبيل المثال، أوروبا في العقود الماضية، فقد شهدنا أشكالا مختلفة جدا للإرهاب. فليس بين الانفصاليين في أيرلندا الشمالية أو في إقليم الباسك إلا أقل القليل من السمات المشتركة مع الجماعات المسلحة الراديكالية شبه الشيوعية من قبيل فصيل الجيش الأحمر في ألمانيا أو منظمة العمل المباشر في فرنسا أو جماعة الألوية الحمراء في إيطاليا، أو، إذا نظرنا إلى أمثلة حديثة، مع الإرهاب اليميني.

وعندما ننظر إلى أوروبا اليوم، فإن الأنشطة الإرهابية لا تنطوي على ضلوع قوي للجريمة المنظمة. وفي حالة ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فقد شهدنا مجموعة إرهابية شبيهة بالدولة تستخدم أساليب عادة ما تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. ويرتبط بعض أعضاء حركة طالبان في أفغانستان بتهريب المخدرات عبر الحدود. ولكن هذه الأمثلة قد تكون خاصة جدا بحيث يصعب وصفها بأنها تشكل اتجاها. وهي قد تكون ظاهرة فردية عندما ننظر إلى منظمة بعينها وإلى المساحة الشاسعة من الأراضي التي تسيطر عليها تلك الجماعات. ولكن علينا أن نحرص على ألا نغفل عن خصوصيات كل حالة. ولا مجال للتعميم في هذا الموضوع.

وإزاء هذه الخلفية، ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة دور الميسّر للمعلومات والناقل للاستنتاجات العلمية التي تتوصل إليها، في المقام الأول، الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

وفي مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، فإن عمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ”الإنتربول“ ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون ”اليوروبول“ وسلطات إنفاذ القانون الوطنية عمل يكتسي أهمية بالغة. ويمكن لبعض الدول الأعضاء أن تتعاون؛ وفي بعض الأحيان لا تتولى زمام الأمور سوى دولة واحدة من الدول الأعضاء. ومرة أخرى، فإن التعميمات لا طائل منها.

ونحن ملتزمون بملاحقة الإرهابيين بلا هوادة، كالتزامنا بمنع التشدد والتطرف العنيف. ويتطلب ذلك بذل جهود شاملة تتبع نهجاً يشمل المجتمع كله. ويقتضي هذا تعاوناً دولياً قوياً. وثمة في إطار الأمم المتحدة ثلاثة مبادئ نوليها أهمية خاصة.

أولا، أود أن أشير إلى الاهتمام الخاص الذي يحتاجه ويستحقه النساء والأطفال بوصفهم ضحايا للاتجار بالأشخاص. وأياً كان الجناة، ينبغي أن نركز على الضحايا. فهم بحاجة إلى حمايتنا وجهودنا من أجل تقديم الجناة إلى العدالة.

ثانيا، أود أن أشير إلى أن ألمانيا كانت في طليعة تعزيز إجراء مناقشة بشأن الآثار غير المقصودة لتدابير مكافحة الإرهاب في العمل الإنساني غير المتحيز والمحايد – أو باختصار القائم على المبادئ –. وذلك موضوع نعتبره هاما جدا. وندعو بشدة إلى استخدام اللغة المعتمدة في القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) المتخذ مؤخرا كنقطة مرجعية في هذا الصدد. وما فتئنا ندعو إلى استخدام الجزاءات المحددة الأهداف حصراً منذ فترة طويلة. وسنواصل القيام بذلك خلال المفاوضات الجارية بشأن مشروع قرار لمجلس الأمن يتعلق بموضوع اليوم.

ثالثا، تعمل ألمانيا بنشاط في إطار مجموعة الأصدقاء المعنية بالجزاءات المحددة الأهداف. ونحن مقتنعون بأننا بحاجة إلى احترام المعايير الدولية الخاصة بالمحاكمة وفق الأصول القانونية وحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وما لم نتحلَّ بالإنصاف والشفافية، فلن نتمكن من الحؤول دون وقوع الناس في شرك المتطرفين ودعايتهم الإرهابية. أما بالنسبة للحكومات، فإن التصرف في إطار القانون أمر بالغ الأهمية. فليس هذا واجبنا الأخلاقي فحسب، بل إنه أنجع السبل لمكافحة أكاذيب الإرهابيين. إذ يحاولون تصوير الحكومات الديمقراطية على أنها العدو، وأنها غير شرعية ولا إنسانية. لا بد أن نبيّن أننا عكس ذلك – أننا منصفون وعادلون – ولكن عازمون أيضا على إيقاف الإرهابيين ومطاردة أولئك الذين ارتكبوا أعمالا إرهابية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه الشكر لكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ الكويت، والسفير العتيبي وفريقه على الرئاسة الناجحة جدا. كما أود أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في جهودكم لهذا الشهر.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسفير نيكولا دو ريفيير وأشكر السفير ما جاوشو على التعاون المثمر للغاية وأتمنى لهما حظا سعيدا في مهامهما الجديدة.

وأود الآن أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى عملهم الذي يهدف إلى معالجة الصلة القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. كما أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، وللجهود التي تبذلها بيرو في تسليط الضوء على هذه المسألة.

وتبرز الإحاطات الإعلامية أهمية مواصلة دراسة طبيعة الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ونطاق تلك الصلات وديناميا تها. ومن الواضح أننا لن نتمكن من منع التهديدات التي تشكلها والتصدي لها على نحو فعال، ما لم تتبع الجهات المعنية نهجا شاملا وتعزز التعاون على جميع المستويات. وأود أن أركز على بعض التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد، مع التأكد من أن التدابير التي يجري اتخاذها بالفعل من جانب الدول تتوافق والتزاماتِها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

أولا، فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها، نعتقد أن ثمة حاجة إلى أن تقوم الهيئات ذات الصلة بتطوير وتوحيد مزيد من القدرات البحثية والتحليلية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وشبكة البحوث العالمية لمكافحة الإرهاب. كما ثمة حاجة إلى زيادة تشاطر المعلومات، بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية على حد سواء، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والحكومة، ضمن الأطر الإقليمية، مثل الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي ”اليورودجاست“ و وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون ”اليوروبول“، والعالمية منها، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ”الإنتربول“.

ومن الأهمية بمكان وضع أطر مناسبة لمنع تمويل الإرهاب. فالتشريعات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مؤخرا ودمج شبكة وحدات الاستخبارات المالية مع منتجات وخدمات اليوروبول أمثلة على الممارسات الجيدة في هذا الصدد. ويمكن أن تُتَبع هذه الممارسات، وكذلك معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

ثانيا، فيما يتعلق ببناء القدرات والتعاون، فإن تطوير التعاون بين المؤسسات وتوفير ما يلزم من التدريب والأدوات لبناء القدرات التي تتيح تحديد الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة ومنعها وقطعها يكتسي أهمية بالغة. كما ينبغي أن نولي إنفاذ القانون، والاستخبارات، ووحدات الاستخبارات المالية، والجمارك على الحدود، وفي بعض الحالات، الأفراد العسكريين اهتماماً خاصاً. ومن شأن تعاون الدول أيضاً مع الهيئات ذات الصلة التي تركز على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة الإرهاب، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، أن يكون مفيدا في هذا الصدد. ولذلك، فإننا نشجع الدول على مواصلة الحوار واستضافة زيارات البلدان ومتابعة التوصيات التي تتلقاها.

وأخيرا، فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية، نرى أن تطوير التعاون والتمكين أمر حيوي – ولا سيما بالنسبة للمجتمعات المحلية – للتوعية بأثر الأنشطة غير المشروعة، بسبل منها وسائط الإعلام، مع الحرص على إدراج منظورات تضم عناصر مختلفة من المجتمع واستهلال مبادرات تتيح إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتوظيف من أجل بناء القدرة على الصمود. ومن الأهمية بمكان في إطار هذا المسعى ضمان التنسيق فيما بين الجهات المعنية، بما فيها الجهات المانحة، من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من النتائج وتفادي ازدواجية الأنشطة.

ويجب ألاّ نكتفي بتنفيذ الصكوك الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بل أيضا أن ننظر باستمرار في السبل الكفيلة بتكييف وتحسين التدابير التي نتخذها رداً على الإرهاب والجريمة المنظمة وما يربط بينهما من صلات. ولهذا فإننا نرحب بإعداد معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مجموعة أدوات للسياسة العامة بشأن هذا الموضوع. كما نشيد بالمبادرات التي اتخذتها بيرو بشأن الصلة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما فيها مشروع قرار المجلس الذي يجري التفاوض بشأنه. ونود أن نكرر تأكيد دعم بولندا لهذه الجهود وتعاونها بشأنها. ونعرب عن أملنا في التعجيل باعتماد مشروع القرار وتنفيذه.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أهنئ الكويت ووفدها على توليها رئاسة مجلس الأمن في حزيران/يونيه. وأتمنى لكم كل التوفيق، سيدي الرئيس، خلال تولي بلدكم الرئاسة في شهر تموز/يوليه.

وأود أيضا أن أشكر سفير الصين على إسهامه الممتاز في أعمال المجلس خلال الأشهر والسنوات الأخيرة. وأخيرا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والزملاء على الترحيب بي في المجلس.

وأود أن أشكر بيرو على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية – يوري فيدوتوف، وميشيل كونينسكس وتامارا ماكارنكو – على إحاطاتهم الإعلامية.

وتؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

منذ الجلسة التي عُقدت في العام الماضي وفقا لصيغة آريا، أتيحت لنا العديد من الفرص للاستماع إلى مختلف المنظورات الإقليمية ولتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في هذا المجال، وهو أمر ترحب به فرنسا. ولذلك، سأقتصر في بياني اليوم على ملاحظتين:

والملاحظة الأولى هي التداخل الذي لا يمكن إنكاره بين الجماعات الإجرامية والإرهابية، والذي يختلف طابعه ونطاقه من منطقة إلى أخرى في العالم. ففي أوروبا، تم التحقق من عدد قليل جدا من حالات التعاون بين الشبكات الإجرامية عبر الوطنية والجماعات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة. بيد أن الهجمات التي وقعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وفي بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٦ أثبتت وجود صلات بين الإرهاب والجرائم البسيطة على وجه الخصوص، كما ذكر الممثل الدائم لبلجيكا للتو.

وفي أماكن أخرى من العالم، وخاصة في منطقة الساحل وأفغانستان – أي في المناطق التي تتحدى فيها الجماعات الإرهابية والإجرامية المسؤولة عن استمرار مستويات العنف المرتفعة سلطة الدولة – فإن الروابط ربما تكون أقوى ويمكن أن تؤدي إلى أشكال تعاون أنشط وتؤدي حتى، في بعض الأحيان، إلى ظاهرة التهجين حيث يندمج الإرهاب والجريمة المنظمة في صورة تهديد أمني واحد. وفي هذا الصدد، فإن جماعات، مثل تنظيمي القاعدة وداعش، كثيرا ما تُجند أعضاء جددا من بين نفس السكان وتشجع أنصارها على ارتكاب جرائم لتمويل أنشطتهم. وكثيرا، ما تستخدم الجماعات الإجرامية والإرهابية وسائل اتصال متماثلة للاضطلاع بأنشطتها، ولا سيما عبر استخدام الإنترنت للوصول إلى الشبكة المظلمة.

ومن ثم، يجب أن نواصل التركيز على تطور هذا التهديد من أجل تكييف استجابتنا بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وقد أظهرت تقارير أخيرة، بما في ذلك ”الأطلس العالمي للتدفقات غير المشروعة“، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أن الجريمة البيئية، بالمعنى الواسع للمصطلح، أصبحت المصدر الرئيسي لتمويل بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والمنظمات الإرهابية. وهذا تطور يجب أن نضعه في الاعتبار، كما فعلت ”لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية“.

وهذا يقودني إلى ملاحظتي الثانية، التي تتعلق بالاستجابة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، فإن فرنسا ملتزمة التزاما تاما بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وكذلك بمكافحة الجريمة المنظمة. وعلى سبيل المثال، تقود فرنسا وتدعم العديد من المبادرات، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الجهود التي تبذلها بالتعاون مع ألمانيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب البلقان، بالنظر إلى أن هذا الاتجار غير المشروع هو السبب وراء استمرار المستويات المرتفعة للعنف والفساد وأنه يمكن أن ييسر ارتكاب الأفراد في أوروبا وفي أماكن أخرى لأعمال إرهابية.

وبصفتها رئيسة مجموعة الدول السبع، أطلقت فرنسا أيضا مبادرة تجمع بين أصحاب مصلحة متعددين لمكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمهاجرين في منطقة الساحل، وهي ظواهر تؤجج عدم الاستقرار والفساد وتعرض سيادة القانون وجهود إحلال السلام للخطر وتوفر تربة خصبة للمنظمات الإرهابية وتسهم في تدهور الحالة الإنسانية. وتهدف هذه المبادرة إلى تقديم المساعدة التقنية التي تحتاج إليها بلدان منطقة الساحل.

وعلاوة على ذلك، فإن الطابع المتعدد الأبعاد لمكافحة الإرهاب وأنواع الاتجار التي تنطوي على إمكانية تأجيجه يتطلب أيضا استجابة إقليمية متكاملة، تربط بين التنمية والأمن، مع مراعاة الديناميات داخل المنطقة. ودعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي – على سبيل المثال لا الحصر – أمر بالغ الأهمية في بلورة استجابة إقليمية فعالة لهذه الظواهر التي لا تعرف الحدود.

في الختام، فإن الأمم المتحدة تضطلع بدور فريد في تحسين فهمنا للصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة بغية تشجيع التعاون الدولي وبناء قدرات الدول التي تطلب ذلك. ويشير القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، المتخذ في آذار/مارس الماضي، بوضوح إلى المخاطر التي تشكلها الصلات بين تمويل الإرهابيين والجريمة المنظمة في مناطق مختلفة من العالم ويدعو الدول إلى أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية المعنية والأمم المتحدة، بمضاعفة جهودها الرامية إلى التصدي لها. ويجب أن نضمن تنفيذ القرار بالكامل. وستواصل فرنسا دعم جميع المبادرات التي تمكننا من المضي قدما في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بمشروع القرار الذي اقترحته رئاسة بيرو.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس. وأؤكد دعم وفد دولة الكويت لكم ولفريقكم. كما أتقدم بالشكر لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأتقدم بالتهنئة للممثل الدائم لفرنسا، السفير نيكولا دو ريفيير، على تعيينه ممثلا لبلده وأتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة وأود كذلك أن أنوه بزميلنا العزيز، ممثل الصين السفير ما جاوشو، متمنيا له كل التوفيق في مهامه وأشكره على مساهماته القيمة في أعمال مجلس الأمن وعلى تمثيله لبلده خير تمثيل.

السيد الرئيس، نشكركم على المذكرة المفاهيمية التي أُعدت لمناقشة اليوم (S/2019/537، المرفق). كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة ميشيل كونينكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ وكذلك السيدة تامارا ماكارينكو على إحاطاتهم.

أود أن أركز في مداخلتي على النقاط التالية:

أولا، بخصوص العلاقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، على الرغم من الانتصارات التي حققها المجتمع الدولي ضد الإرهاب والجماعات الإرهابية حول العالم، فإن هذه الظاهرة لا زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين من خلال تطور أساليبها وتنوع واتساع نطاق عملياتها، حيث تقوم الجماعات الإرهابية بتمويل عملياتها من خلال الجريمة المنظمة عبر الوطنية في

بعض المناطق، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والخطف من أجل الفدية، والاستفادة من العائدات المالية لتنفيذ مخططاتها الإرهابية.

وترتبط ظاهرة الإرهاب بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى الرغم من اختلافهما في الأساليب والأهداف، فإنهما يشتركان في تهديد السلم والأمن الدوليين ويشكلان تحديين كبيرين للدول المتضررة مما قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات في تلك المناطق المتضررة. وقد تساهم الجماعات الإرهابية المستفيدة من الجريمة المنظمة في تعقيد جهود منع نشوب النزاعات وحلها.

كما أكد مجلس الأمن في قراراته ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٣٢٢ (٢٠١٦) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧) و ٢٤٦٢ (٢٠١٩) على وجود علاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. لذلك، لا يمكن لنا اليوم أن نتصدى للصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وعرقلة أنشطة تلك الجماعات إلا من خلال التعاون الدولي وتضافر الجهود على المستويين الإقليمي والدولي ومن خلال مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة ووضع استراتيجيات ذات بعد إقليمي ودولي.

وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة أن تنضم الدول الأعضاء إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

كما نحث الدول الأعضاء على الآتي: أولا، تعزيز تنسيق الجهود على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية وتدعيم الاستجابة العالمية في مواجهة الروابط بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وثانيا تعزيز التعاون والاستراتيجيات من أجل منع الإرهابيين من الاستفادة من الجريمة المنظمة وبناء القدرات على تأمين حدودها ضد هؤلاء الإرهابيين ومن يعمل معهم ومحاكمتهم.

ثالثا، تعزيز الأنظمة القانونية الوطنية والإقليمية لجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإنفاذ القانون والمعلومات الاستخباراتية.

رابعا، أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص وتعاون القطاعين العام والخاص في منع وعرقلة استفادة الإرهابيين من الجريمة المنظمة. وفيما يتعلق بالجهود الأممية في هذا السياق، فقد أدرك مجلس الأمن الترابط الوثيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال إصداره لعدد من القرارات التي تشير إلى أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها وتعزيز التعاون الدولي وتأمين الحدود وتبادل المعلومات والتعاون المستمر بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومنظمة الطيران المدني ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر هيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات للدول الأعضاء لمعالجة الترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ونشدد هنا على أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونرحب بمبادرة بيرو حول طرح مشروع قرار حول العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وإدراكا من الكويت للمخاطر الجسيمة للصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة على السلم والأمن الدوليين، أصدرت الكويت قانونا بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تضمنت مواد هذا القانون عددا من التدابير الاحترازية، كما انضمت الكويت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب، كما ترأست دولة الكويت خلال عام ٢٠١٧ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تهدف

هذه المجموعة إلى تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي وتهدف أيضا إلى العمل المشترك لتحديد المواضيع المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية وتبادل الخبرات وتطوير الحلول للتعامل معها.

في الختام، نؤكد أنه لا يمكن القضاء على الجريمة المنظمة إلا باتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول، وقائم على أساس مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وتعاونها بفعالية، كما نشيد بالدور الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بناء قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال.

السيد مبونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نبدأ بتهنئة بيرو على رئاستها لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونشكر أيضًا مقدمي الإحاطات على آرائهم الثاقبة بشأن هذا الموضوع. ونرحب بالفرصة التي تتيحها لنا هذه المناقشة المفتوحة لمواصلة التداول بشأن الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

يسرنا استمرار تطور الاهتمام بالموضوع، بما في ذلك تضمينه في العديد من قرارات مجلس الأمن، مثل القرارين ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٤٦٢ (٢٠١٩). واستنادا إلى تجربة بلدي، ترى جنوب أفريقيا دائما أن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي ترتبط بسياق محدد. ومع ذلك، نؤيد دعوة بيرو في مشروع قرارها بشأن هذا الموضوع الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا، لإجراء دراسة شاملة ومحدثة تعدها الأمم المتحدة بشأن الروابط المشتركة بين تلك التهديدات.

وكما اقترحت بيرو، ينبغي إجراء الدراسة مع إسهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة الإرهاب، والكيانات الأخرى المذكورة في مشروع القرار.

إننا نرى أنه من شأن دراسة من هذا النوع وتقريرها النهائي إتاحة أساس قوي للدول الأعضاء لمواصلة تحسين استجابتنا لتلك التحديات المعقدة، بناءً على فهم مشترك لملف التهديد العالمي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الدراسة ستوفر أيضا صورة شاملة لأوجه القصور الموجودة في التعامل مع تلك التهديدات. وبينما نشعر أنه من المهم توسيع فهمنا لتلك التحديات، إلا أننا ندرك تمامًا شدتها وتأثيرها السلبي على موارد الدول التي تهدف إلى صون السلام والأمن والاستقرار ومتابعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويبدو أن المتورطين في الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأعمال الإرهاب يتمتعون بالمرونة والاستراتيجية والمهارة لتنفيذ عملياتهم على الصعيد العالمي، بما في ذلك استهداف المناطق التي تتسم بضعف إنفاذ القانون واستشراء الفساد ونقص الموارد اللازمة للكشف عن أنشطتها. إن انتشار تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة في كل مكان، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يتطلب بالضرورة استجابة تعاونية متعددة الأطراف من جانبنا. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بنهج الأمم المتحدة الموحد للتصدي لتلك التحديات المشتركة.

وبينما أختتم ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات العامة بشأن كيفية مشاركتنا في تحسين جهودنا المشتركة للتصدي للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وروابطهما المعقدة.

أولاً، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تكون جهودنا لفهم تلك التحديات المعقدة متجذرة في التعامل مع المجتمعات المحلية والأفراد في المناطق المتضررة، الذين تعتبر رؤيتهم المباشرة وفهمهم للظروف التي تتيح استمرار الجريمة والإرهاب لا تقدر بثمن على الإطلاق، وتمكننا في نهاية المطاف من فهم التهديدات والتصدي لها.

ثانياً، من المهم بنفس القدر أن تكون برامج مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف بقيادة المجتمع المحلي ويضطلع بها ويمثل من خلالها السكان المتأثرين بتلك التحديات. ومن الناحية المثالية، يتعين أيضًا أن تضم القيادات الدينية والمجتمعية المحلية في مواجهة الأيديولوجيات والخطاب المسموم وفي تقديم بدائل.

وتسترشد تلك الآراء بطبيعة الحال بمبادئ أساسية معينة تدعم نهج جنوب أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب.

أولا، نحن نؤمن إيمانا راسخا بأهمية معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تولد الإرهاب والجريمة المنظمة.

ثانيا، نحن مقتنعون بأهمية ضمان تنسيق الأمم المتحدة للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، باعتبارها الهيكل الأنسب والأكثر تمثيلا لتنسيق أعمالنا في هذا الصدد.

ثالثا، نحن نؤمن بالأهمية الحاسمة لضمان أن تتم جهود مكافحة الإرهاب وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وألا تؤدي إلى وقوع ضحايا بدون داع، مما قد يزيد من تعميق الاستياء والكراهية، وفي النهاية يديم دورة الإرهاب.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على التزام جنوب أفريقيا الثابت بمكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة وعلاقاتهما المتبادلة حيثما وجدت بجميع أشكالها ومظاهرها المختلفة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بالنظر إلى أن هذه هي أول جلسة رسمية تعقد في القاعة منذ أن تولت بيرو رئاسة مجلس الأمن، يهنئ وفد بلدنا سعادة السفير ميسا كوادرا وفريقه بأكمله. ونشيد بالمثل بالكويت على العمل الرائع الذي قامت به خلال رئاستها في شهر حزيران/يونيه.

كما نرحب ترحيبا حارا بالسفير نيكولاس دي ريفيير بيننا. علاوة على ذلك، نشيد بالسفير ما جاو شو على الإسهامات البناءة التي قدمها دوما في المجلس، ولعلاقات الصداقة والتعاون القوية للغاية التي تمتع بها وفدانا دائما. ونتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة.

واسمحوا لي أن أثني على وفد بيرو لإدراجه هذه المناقشة المفتوحة الأكثر أهمية في جدول أعمال رئاسته، لأنه موضوع مهم للغاية في جهود مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. كما نعرب عن امتناننا للإحاطات التوضيحية الثلاث التي قدمها السيد فيدوتوف والسيدة كونينكس والسيدة ماكارينكو التي تساعدنا على تحديد سياق التهديدات والمخاطر القائمة والجهود الجماعية المبذولة من أجل فهم ومعالجة الروابط بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة خاصة منذ أن اتخذ المجلس القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومؤخرا القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤).

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى، كما دأبنا على القيام بذلك، أن جمهورية غينيا الاستوائية تدين إدانة قاطعة ولا لبس فيها الجريمة المنظمة والإرهاب وعواقبهما. وفي هذا الصدد، نعرب عن تعازينا ونعرب عن تضامننا مع أولئك الذين وقعوا ضحايا للإرهاب في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وترى جمهورية غينيا الاستوائية أن تزايد الصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة – سواء كانت عن طريق البر أو البحر أو الجو – وأثرها على التنمية المستدامة للبلدان، أمر مقلق للغاية. فالتقارير الأخيرة تؤكد أن الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب وجماعة بوكو حرام وجبهة النصرة وداعش وطالبان، على سبيل المثال لا الحصر، تستخدم الجريمة الدولية وأساليبها لتمويل عدد أكبر من أنشطتها الإرهابية، مستفيدة بصفة خاصة من الجرائم البيئية، والاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، والقرصنة.

ومن ذلك المنظور، ندرك الحاجة إلى زيادة التركيز على منع ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)،

وهو مبادرة فرنسية شاركت في تقديمها غينيا الاستوائية، من أجل كفالة تصدي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول بفعالية وكفاءة للتهديدات الإرهابية.

وقد تمكنا، خلال اجتماع بصيغة آريا عُقد مؤخرا بشأن هذه المسألة، وركز على منطقة البحر الكاريبي، وتولى رئاسته ممثل الجمهورية الدومينيكية، من البرهنة على أن لجميع البلدان دورا تضطلع به في منع الصلات بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية والقضاء عليها، لا سيما فيما يتعلق بالمخدرات والاتجار بالأسلحة، والمخاطر الناجمة عن هذه الأنشطة للحفاظ على التنمية المستدامة والنهوض بها. ونرى في ذلك الصدد أنه من الضروري أن يركز المجتمع الدولي على ثلاثة مجالات في دعمه لمبادرات الدول، بغية تحديد وعرقلة تلك الصلات على نحو أكثر فعالية.

أولا، نحن بحاجة إلى إجراء تحقيق أكثر تعمقا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية لمساعدتنا على تحديد الجوانب المهملة والملاذات الآمنة والمخاطر الرئيسية والطرق المستخدمة؛ وفي تعزيز جهود مكافحة الإرهاب المالي؛ وفي تركيز جهودنا ودعمنا بشأن التدريب في البلدان والمناطق التي تحتاج إليه؛ وأن يكفل ألا تفضي الجهود الجماعية إلى تقوية بلد أو منطقة على حساب الأخرى.

ثانيا، إن مستويات وحجم الأسلحة التي تحوزها الجماعات الإرهابية والإجرامية، وكذلك الإرهابيون المنفردون، تشكل مصدر قلق كبير لنا. ولذلك السبب فإننا نرى، فيما يتعلق بتهريب المنتجات البيئية والاتجار بالأسلحة، أن من المهم أن تبرهن الدول على التزامها بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تعزيز وإنفاذ حظر الأسلحة عن طريق ضمان ألا تتمكن الجماعات من غير الدول من الحصول عليها بأية وسيلة أخرى. وللأسف، فإن الجهات الحكومية فقط هي التي تخضع للرصد والمعاقبة على انتهاك عمليات الحظر.

وفي ذلك الصدد، تري جمهورية غينيا الاستوائية ضرورة التزام البلدان الأفريقية بحزم بمبادئ معاهدة بليندابا، مع الحظر التام للتوريد المباشر أو غير المباشر أو الاستغلال التجاري للموارد المعدنية من التراب الأفريقي – وتحديدا اليورانيوم والبلوتونيوم – للأغراض التي تستتبع إنتاج أو استخدام أو تصنيع أسلحة الدمار الشامل أو إجراء البحوث عليها، بما في ذلك الأنشطة العسكرية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نرى أنه من الضروري القضاء على الاتجار غير القانوني بالمعدات العسكرية والطائرات المسلحة بدون طيار والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مع الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة والمرتزقة. ويجب على الدول كذلك أن تلتزم بقطع خطوط الإمداد.

ثالثا، يجب أن تكون الدول النامية قادرة على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، من أجل المكافحة الفعالة للإرهاب والجريمة العابرة للحدود والصلات التي توحدها، وهي مسائل متعددة الأبعاد. وللقيام بذلك يجب أن تتلقى الدعم اللازم والعادل، بما في ذلك إتاحة الفرصة لها للمشاركة في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، وبالتالي السماح للدول النامية بتركيز اهتمامها بشكل أفضل على الجهود الرامية إلى منع زرع نزعة التطرف وتجنيد الشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر.

وقد صدَّق فخامة رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، قبل يومين في نيامي، على اتفاق التجارة الحرة للقارة الأفريقية، وهو أداة لتعزيز التنمية والنمو المستدام في أفريقيا. وبطبيعة الحال، فإن نجاح المعاهدة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحسين قدرتنا على مراقبة حدودنا بغية الحيلولة دون فشل

المبادرة فعليا على أيدي الإرهابيين والمجرمين والمرتزقة والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول. ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي على تنفيذ تلك القفزة في القارة، فضلا عن دعم الجهود والمؤسسات الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والحفاظ على السلام والأمن.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلق بمكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، المتعلق بأفغانستان وحركة طالبان؛ علاوة على دعمها التحليلي وأفرق رصدها وفريق خبرائها. وكذلك نقدر تعاونها وتآزرها المتزايد، دعما للدول، مع سائر كيانات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب شؤون نزع السلاح، من بين كيانات أخرى، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونشجع زيادة تعزيز ذلك التعاون.

ويمكن الاعتماد على غينيا الاستوائية لدعم هذا العمل الهام إلى أقصى حد ممكن. ونشيد بمبادرة بيرو في ذلك السياق بتقديم مشروع قرار بشأن هذه المسألة، وندعمها.

السيد باور (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وكذلك أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وكذلك أود أن أشارك زملائي في الترحيب بالسفير دي ريفيير في مجلس الأمن وفي توديع السفير ما جاوشو وداع عزيز لدينا. فشأننا شأن غيرنا لم نكن ندرك أن اليوم هو آخر ظهور له في المجلس. وأعلم أن سفيرة بلدي سترغب في أن أعرب له، بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة، عن تقديرنا لشراكته وإسهامه في عمل المجلس.

إن المملكة المتحدة تؤمن بأن العنصر الأهم للصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب لا يكمن في الجماعات نفسها، بل في رد فعل الحكومات. ونحن نرى أن الصلات بين الجماعات الإرهابية والنشاط الإجرامي تختلف باختلاف المنطقة وتشمل طائفة واسعة من العلاقات، من التكتيكية إلى الاستراتيجية، وبالتالي تتطلب ردودا فردية في كل حالة.

وتنظر المملكة المتحدة إلى الإرهاب في المقام الأول كعمل إجرامي، وبالتالي يستلزم استجابة مدنية شرطية. ويترتب على ذلك أن الاستجابة يجب أن تشابه كثيرا نفس الوسائل التي نستخدمها لمواجهة الجريمة المنظمة. وذلك ما يجعل هذه المناقشة مهمة جدا والبحث الإضافي الذي ندعو إليه ضروريا جدا. فيجب على الدول والمجتمع الدولي التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة بالتركيز على تعزيز الاستجابات الشرطية والتحقيقية والتمسك بسيادة القانون والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومعالجة الظروف التي تسمح بازدهار الإرهاب والجريمة المنظمة.

إننا نتفق مع ممثل جنوب أفريقيا على أن الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب صلة يحددها السياق.

ولكننا نعلم أن التجريم يمكن أن يُوجدُ بيئة مؤاتية للجماعات الإرهابية لتأمين المجندين والموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ عملياتها، كما ذكر العديد من المتكلمين اليوم، بما في ذلك المثال المثير للقلق الشديد المتمثل في تجنيد الإرهابيين في السجون. وعلاوة على ذلك، عندما تسعى التنظيمات الإجرامية إلى تقويض الحكومات والحوكمة، يمكن أن تؤثر على الموارد المتاحة لمواجهة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تستفيد الجماعات الإجرامية من عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناجمين

عن الإرهاب والنزاع، وتُوجِدُ مصالح مكتسبة قوية في تأجيج تلك الديناميات وإدامة المعاناة في هذه السياقات.

وفيما يتعلق بالوقاية، نعتقد أن من الضروري اتباع نهج واسع النطاق يمكن أن يوقف المشكلة في مهدها عن طريق تحديد ودعم الأشخاص المعرضين لخطر الانخراط في الإجرام، وبناء أعلى مستويات الدفاع والقدرة على الصمود لدى الفئات الضعيفة والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية والنظم. ومعالجة العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والمتعلقة بالحوكمة التي تؤدي إلى النشاط الإجرامي مسألة لا تقل أهمية عن التصدي بلا هوادة للشبكات الإجرامية المنظمة.

وفيما يتعلق بالإرهاب، فإننا شددنا عدة مرات في المجلس على أهمية اتباع نهج وقائي واسع النطاق يعزز القدرات اللازمة لضمان امتثال الاستجابات القانونية وتدابير العدالة الجنائية امتثالا تاما للقانون الدولي والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأحد السبل للقيام بذلك هو دعم خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته التي تعزز الاستجابة المنسقة للجرائم الإرهابية والتي شارك عن كثب مكتب مكافحة الإرهاب والعديد من الأطراف الفاعلة الأخرى في دعم الدول الأعضاء على إنشائها.

إن نهجنا في المملكة المتحدة يسترشد بالتقييمات الاستراتيجية السنوية للخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة الخطيرة على الأمن والازدهار. وفي العام الماضي، نشرت المملكة المتحدة أيضا استراتيجية بشأن الجرائم المنظمة الخطيرة شددت على أهمية تعزيز نهجنا في عدد من الركائز – ليس في إنفاذ القانون فحسب بل أيضا في المراحل التمهيدية للمنع التي تكلم عنها العديد من الممثلين اليوم. والحكومات لوحدها لا تستطيع معالجة هذه التحديات. فللشراكات بين القطاعين العام والخاص، والجمع بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية، أهمية حاسمة لضمان وعي جميع الأطراف المعنية بالتهديدات وتمكنيها من الحصول على الموارد اللازمة من أجل التصدي لها.

وكما قال السفيران الروسي والصيني بقوة، يجب على المجتمع الدولي حشد الجهود على الصعيد الدولي من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من ميزته. وكما أن المجرمين يمكن أن يتعلموا من بعضهم البعض، فكذلك يجب علينا أن نتعلم من الشبكات الإجرامية ونتبادل فهمنا. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في هذا المسعى، بالجمع بين الخبراء ومن لديه منا المجتمع الدولي آراء مماثلة بغية معالجة هذا النهج. وعلينا أن نفعل ذلك في ظل الاحترام الكامل لجميع الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن التي اتخذتها هذه الهيئة، بما في ذلك القرارات التي تنفذ تنفيذا كاملا معايير حقوق الإنسان ذات الصلة. ولكننا نشجع المزيد من التنسيق في التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية. ونشير إلى أن هذه ولاية أساسية لمكتب مكافحة الإرهاب، الذي يسر المملكة المتحدة كثيرا الاضطلاع بدور قوي في دعم إنشائه. وما زلنا نتمنى التوفيق لذلك المكتب وهو يعزز قدرته على توفير مبادرات ملموسة وهادفة في مجال بناء القدرات والمزيد من البحوث والدعم إلى المجلس في معالجة هذه المشكلة.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ بيرو على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. كما أود أن أهنئ الكويت على عملها الرائع خلال رئاستها للمجلس في شهر حزيران/يونيه. واسمحوا لي أن أضيف صوتي إلى أصوات من رحبوا ترحيبا حارا بعودة السفير نيكولا دو ريفيير إلى نيويورك. ومن دواعي السرور البالغ حقا أن يكون معنا في المجلس، ونتمنى له كل النجاح خلال فترة ولايته في نيويورك. إن الخدمة المتميزة للسفير ما جاوشو في الأمم المتحدة وشراكته ونهجه البناء بشأن الكثير من المسائل وصوته الهام في المجلس كلها أمور سنفتقدها. ونتمنى له كل النجاح في

مساعيه المقبلة. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم والانتقال إلى ملاحظاتي.

يتفاعل الإرهابيون ويتعاونون مع الجماعات الإجرامية المنظمة بطرق مختلفة. وفي بعض الأحيان يتعايشون في نفس الإقليم. ويقيمون تحالفات مخصصة على أساس المصلحة المشتركة، بل يتعاونون ويندمجون فيما بينهم ككيانات. ولكن معظم التفاعلات بين الإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة تفاعلات مخصصة وانتهازية. فالعلاقات الإجرامية والمجاملة تحدد هذه الروابط بصورة أكثر تواترا من الإيديولوجيات المشتركة. وكما سمعنا، فإن الأحوال في بعض أنحاء العالم، بما في ذلك الأقاليم والمناطق غير الخاضعة لسيطرة أي سلطة حكومية أو تتسم بضعف سلطة الحكومة فيها قرب الحدود التي يسهل اختراقها، إلى جانب ضعف إنفاذ القانون، تتيح الفرص للإرهابيين والجماعات الإجرامية عبر الوطنية للعمل معا. وكما قالت السيدة ماكارينكو، فإنهم هناك يتواطأون ويتصادمون ويتآمرون.

وعلى نحو جماعي، لدينا عدد من الأدوات لتعزيز أمن الحدود ومكافحة هذا النشاط. ويمكن لتعزيز أمن الحدود أن يمنع هذه الجماعات من الاستفادة من طرق الاتجار والتدفقات البشرية والشبكات والمناطق التي تتسم بسهولة اختراق حدودها وضعف مهام الشرطة فيها. ولا بد من التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات الاستخبارية بين أجهزة أمن الحدود. ولهذا السبب من المهم جمع وتحليل المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب. والمعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب يمكن أن تساعد المحققين على تحديد الصلات القائمة بين الأفراد المرتبطين بالإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة.

إن المعاهدات القائمة لدينا، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وبروتوكولاتها، توفر إطارا مفيدا لتيسير التعاون في مجال إنفاذ القانون. وفي الولايات المتحدة، استخدمنا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أساسا قانونيا أكثر من ٦٥٠ مرة منذ عام ٢٠٠٥ بغية تقديم أو طلب المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المطلوبين وغير ذلك من أشكال التعاون القانوني الدولي مع ٩٩ بلدا، بما في ذلك بشأن الجرائم، مثل تهريب المهاجرين وغسل الأموال، التي يمكن أن تدعم الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر.

والصلات القائمة بين الإرهابيين والجماعات الإجرامية المنظمة تختلف باختلاف المناطق، كما سمعنا من عدد من المتكلمين الآخرين. وقد استُخدمت الإيرادات المتولدة من مختلف أشكال الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الأسلحة، لأغراض الإرهاب. وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على سبيل المثال، استفاد من شراء الأسلحة بصورة غير مشروعة وغير منظمة. والجماعات مثل تنظيم القاعدة تشارك في مجموعة متنوعة من الجرائم لتمويل أنشطتها، تتراوح بين الاتجار بالمخدرات إلى سرقة بطاقات الائتمان. كما أن الاختطاف طلبا للفدية والابتزاز مصادر مربحة لتمويل الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش. وفي أفغانستان، تجني حركة طالبان الأرباح من الاتجار بالمخدرات والابتزاز – وهي أنشطة غير مشروعة التي تدعم تمرد حركة طالبان وتطيل معاناة الشعب الأفغاني.

وعلاوة على الجهود المبذولة للتصدي للروابط بين الإجرام والإرهاب، من المهم أيضا إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية، بمن في ذلك القادة من الشباب والمجالات الثقافية والتعليمية، لكي يقوموا في الوقت نفسه بمعالجة الظروف الكامنة المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف أو الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما ينبغي أن نضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتصدي للصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ويمكن للأمم المتحدة أن تعزز دورها في معالجة التحديات الناشئة من خلال تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك

المحافل الدولية، مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب يقود العديد من الجهود الرامية إلى معالجة الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وسد الفجوة بين المحققين الجنائيين التقليديين والجهات التي تتعامل مع قضايا الإرهاب. وهذا مهم بشكل خاص، لأن العديد من الإرهابيين المحليين قد تكون لهم خلفيات جنائية سابقة.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة العمل مع منظمات الأمم المتحدة مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومجموعة السبعة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في جميع أنحاء العالم لمعالجة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر الكويت على رئاستها الممتازة لمجلس الأمن في حزيران/يونيه وأتطلع إلى رئاسة بيرو. وأود أيضا أن أرحب بزميلنا العزيز السفير نيكولا دو ريفيير في أسرته بمجلس الأمن. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة والوافية. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إثارة هذه المسألة البالغة الأهمية. إننا، مثلكم، نتولى رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة ومن يرتبط به من أفراد وكيانات، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكلها تتناول مسألة الإرهابيين، والصلة بين الإرهاب والإجرام مسألة بالغة الأهمية. وأنا متأكد تماما أن ما من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مأمن من الإجرام أو الأنشطة الإرهابية. ولذلك فإن هذه المسألة الهامة مناسبة من حيث التوقيت.

وكما سمعنا من العديد من أعضاء المجلس اليوم، فإن التحديات الأمنية التي تشكلها الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب ظلت تتطور وقد تؤثر على السلام والأمن والاستقرار، كلما وحيثما تحدث أنشطة من هذا القبيل. وعلى الرغم من أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب قد يكون لهما في كثير من الأحيان دوافع مختلفة وتخضعان لنظم قانونية مختلفة، ينبغي ألا نتناولهما بمعزل عن بعضها البعض. ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أن للجريمة المنظمة عبر الوطنية خصائص فريدة في كل منطقة من مناطق العالم. ولذلك، فإن مناقشة التدابير الرامية إلى معالجة المسألة ينبغي مواءمتها مع خصوصية المنطقة ووفقا لقواعد القانون الدولي السارية.

وفي منطقتنا، على سبيل المثال، غالبا ما تكمن الصلات في الشق التمويلي – التجنيد والأنشطة العابرة للحدود، والتهريب، في جملة أمور. وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أدلي بثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، تعزيز التدابير القانونية ينبغي أن يكون إحدى الأولويات. إن التشريعات الوطنية القوية لتجريم الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية أداة فعالة من أجل سد الثغرات القانونية المحتملة التي يمكن أن يساء استخدامها من جانب كل من المجموعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة. ومن المهم سد الثغرات المحتملة عن طريق مواءمة الأطر القانونية الوطنية القائمة مع تلك الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، التعاون الدولي أمر أساسي. الواقع اليوم هو أننا نعيش في عالم حيث لا توجد منطقة أو بلد لا تزال بمنأى عن آثار الجريمة العابرة للحدود أو الإرهاب وتأثيرهما السلبي، ومن هنا تأتي الحاجة إلى العمل معا. وهذا يتطلب زيادة تبادل المعلومات والاستخبارات، وزيادة الوعي في مجال إنفاذ القانون وبناء القدرات فيه والإجراءات المنسقة فيما بين الوكالات المختصة، بما في ذلك عمليات الرصد والإنفاذ. نحن بحاجة إلى استكشاف الخيارات المتاحة لتمكين التنسيق الكفء والفعال

فيما بين الجهود المحلية والإقليمية والدولية. وعلينا تكثيف جهودنا الجماعية مع جميع الآليات القائمة، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يسر إندونيسيا أن تستضيف زيارة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩.

وبهذا أنتقل إلى نقطتي الثالثة والأخيرة، التي تتعلق بأهمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. نحن بحاجة إلى أن نتعلم من خبرات وأفضل ممارسات بعضنا البعض، وتحديد ما يصلح وما لا يصلح، وتحليل التطورات الراهنة فيما يتعلق بهذه الصلات. وأود أن أشكر تامارا ماكارينكو على إحاطتها، التي أسهمت في تحسين فهم الصلات فيما يتعلق بالتجنيد والمنظمات المختلطة وتطور الصلات.

وإنني أعتقد حقا أننا ننظر الآن إلى صنف جديد مما أسميه الإجرام الإرهابي، الذي أعتقد أنه مسألة أخرى يلزم أن نمحصها بشكل أعمق. ولذلك فإننا نحتاج إلى تيسير التعاون من أجل تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في القدرة على التصدي لهذه التحديات. نحن بحاجة إلى تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين. ومن الأمثلة على هذا التعاون من منطقتنا آلية عملية بالي (مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية)، التي ناقش أعضاؤها الـ ٤٩ وإندونيسيا وأستراليا بصفتهما الرئيسين آثار تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من الجرائم عبر الوطنية. وفي التعامل مع تهريب الأشخاص والاتجار بهم، فإننا نلتزم بمبدأ تقاسم الأعباء، حيث يجري تقاسم المسؤوليات بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد للمهاجرين غير النظاميين. ونعتقد أن هذا النهج يمكن تكراره في أماكن أخرى لمواجهة التحديات المتغيرة باستمرار. يمكن للجيران التعلم من بعضهم البعض.

إن مسألة الصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ سنوات عديدة. والآن فإن ما يجب القيام به هو قبول الواقع والحقيقة المتمثلين في أنهما يمثلان آفتين بالنسبة للبشرية. يجب أن نتخذ إجراءات بطريقة كلية وشاملة ومتعددة التخصصات في ظل يقين والتزام راسخين. ونحن بحاجة إلى تطهير إجراءاتنا دون إبطاء لأن المجرمين الإرهابيين يعملون في الوقت الحقيقي.

في الختام، وبما أنني المتكلم الأخير على طاولة أعضاء المجلس، سأكون مقصرا إن لم أشكر رفيقنا، السفير ما جاو شو، على صداقته وتعاونه وخدماته لتعزيز التعددية والقيم الأمم المتحدة بطريقة مشرفة ومتميزة. ولدينا قول مأثور في إندونيسيا: ”السفراء الممثلين الدائمين القدامى لا يجري تناسيهم؛ إنما تخبو صورتهم ويرتقون إلى مكان أعلى“. ونتمنى له كل التوفيق ورحلة سعيدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أود أيضا أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ لا يزال لدينا عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب المكسيك بتولي بيرو رئاسة مجلس الأمن ودعوتها إلى استعراض المسألة قيد النظر اليوم.

إن الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة هما من الظواهر التي تؤثر على استقرار وتنمية ورفاه مجتمعاتنا. إنهما ظاهرتان خطيرتان ينبغي التصدى لهما بشكل مباشر وفعالة. ولكن في حين أنه من الصحيح أنهما تعرضان السلام والأمن للخطر، فمن

الضروري التمييز بينهما. وهذا هو بالضبط السبب في وجود إطارين قانونيين مختلفين، لكل منهما أسسه المؤسسية. ولذلك فإن التعميم بشأن نطاق الصلة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة ليس صحيحا ولا في وقته المناسب، وكذلك التعميم بشأن الاستجابات المطلوبة للوقاية من آثارهما ومكافحتها والتخفيف منها.

ومن المؤكد أنه في سياقات محددة، فإن هناك صلات – أساسا ذات طابع مالي – بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمنظمات الإرهابية، تستحق بالطبع الاهتمام الفعال من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد تحديدا، أساليب تمويل الإرهاب، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لكي نحلل بدقة آثارها ونعرف المزيد عن نطاقها. ولكن لكي يحدث ذلك، مع التقيد الصارم بالولايات التي منحتها الدول الأعضاء، من الضروري تعزيز التعاون الدولي بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نؤيد دعوة الجمعية العامة، في الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، إلى العمل أيضا على تحسين التعاون على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، وإيجاد مزيد من الاستجابات الفعالة وحسنة التوقيت للصلات بين الإرهاب وبعض أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ونعتقد أنه من الضروري أن يراعي مجلس الأمن هذه الاعتبارات لدى تناول هذه المسألة. ولذلك فإن المسألة ليست مجرد مسألة الاعتراف بالاختلافات المحلية والإقليمية، بل ومسألة التحليل الدقيق لما إذا كنا نتناول المناقشة بشكل ملائم في إطار ولاية المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. ونحن نقدر التزام وفد بيرو بقضية مكافحة الإرهاب. ونحن ممتنون للرئيس على تسليط الضوء باستمرار على الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة في عمله في مجلس الأمن، ولا سيما بوصفه رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على مدخلاتهم المفيدة والوافية.

ولئن كان من البديهي تصور الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة بوصفها تكافلية، دعونا لا ننسى أن الإرهاب في حد ذاته جريمة في معظم الولايات القضائية الوطنية. وهذا الوضع قائم على الأقل منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يطلب بموجبه، لأول مرة، من جميع الدول الأعضاء القيام بتجريم الإرهاب وتمويله على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإرهاب والجريمة المنظمة من الواضح أنها كائنات خبيثة تستمد سبل البقاء من ذات المستنقع المميت. وفي بعض الأحيان، فإنها تتعايش معا. وفي أحيان أخرى، فإنها تتعاون. وفي بعض الحالات، فإنها تتلاقى. وبينما يصبح العالم أكثر ترابطا، فإن هذه الشبكات التي تهدد بالخطر تزداد ترابطا.

وقد تتفاوت طبيعة العلاقة بين الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية وفقاً لمجموعة متنوعة من العوامل. إلا أن كليهما يعتمد على استراتيجية اللجوء إلى استخدام العنف غير المبرر وغير الشرعي لتقويض الحكم والتنمية. وكلاهما يؤدي إلى زعزعة استقرار هياكل الدولة الراسخة، ما يقوض ويهدد السلام والأمن الدوليين.

وتنخرط المنظمات الإرهابية بصورة متزايدة في أنشطة إجرامية مربحة، مثل الاتجار بالموارد الطبيعية والاتجار بالبشر، لجمع الأموال. وبالمثل، تتكاتف الجماعات الإجرامية مع الإرهابيين وتوفر لهم الخدمات، مثل التزوير والتمويل غير المشروع والاتجار بالمخدرات وتجارة الأسلحة وتهريب الإرهابيين عبر الحدود. وتتجلى عمليةُ طمس الخطوط الفاصلة بين الجريمة والإرهاب بطرق عديدة في الأنشطة التي يقوم بها كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام،

مثل الابتزاز والاتجار بالبشر واستخراج الموارد وتجارة التحف الثقافية وفرض الضرائب غير المشروعة في مناطق سيطرتها.

وفي منطقتنا، شهدنا تحول عصابة داود إبراهيم الإجرامية إلى شبكة إرهابية تُعرف باسم ”دي – كومباني“. وربما لا تكون الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة لجماعة ”دي – كومباني“ معروفة بدرجة كبيرة خارج منطقتنا. ولكن بالنسبة لنا، فإن أنشطة مثل تهريب الذهب وتزوير العملة والاتجار بالأسلحة والمخدرات انطلاقا من ملاذ آمن، يرفض حتى الاعتراف بوجوده هناك، تشكل خطراً ماثلاً وحقيقياً.

ونجاح العمل الجماعي في تعرية تنظيم الدولة الإسلامية مؤشر على أن تركيز اهتمام المجلس يمكن أن يؤتي ثماره وعلى أنه يؤتي ثماره فعلا. وسنستفيد جميعا أيما استفادة إذا ما توفرت درجة مماثلة من الرغبة في التصدي للتهديدات التي يشكلها الأفراد المحظورون – من أمثال داود إبراهيم وجماعة ”دي – كومباني“ التابعة له، فضلاً عن الكيانات المحظورة، بما في ذلك ما يسمى بتنظيم جيش محمد وجماعة عسكر طيبة، المدرجتين بوصفهما فرعين لتنظيم القاعدة في إطار نظام جزاءات اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

إن الإيرادات المتأتية من الأنشطة غير المشروعة للجماعات الإرهابية والإجرامية تُنقل عبر الحدود ويتم تبادلها عبر شبكات مفتوحة. ويجب على الدول أن توقف، بالعمل معا، تدفق الموارد هذا، الذي يهدف إلى توليد العنف والإرهاب. ويلزم بذل جهود جماعية مشتركة بين الدول، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونحن بحاجة أيضاً إلى توعية المؤسسات الخاصة والعامة العاملة في مجال تيسير التدفقات المالية المشروعة عبر الحدود. وينبغي لنا الاستفادة من الدعم الذي تقدّمه تلك المؤسسات بحيث لا تقع فريسة لجهات فاعلة خبيثة على غرار سلسلة متاجر العسل التابعة لأسامة بن لادن.

ويلزم تنسيق الجهود المعيارية في الأمم المتحدة من خلال التعاون مع المنتديات الأخرى، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ونعتقد أن فرقة العمل تؤدي دوراً هاماً في وضع معايير عالمية لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتعين على الأمم المتحدة زيادة التعاون مع هذه الهيئات.

ومع ظهور تكنولوجيات جديدة وميادين غير مطروقة، تتزايد التحديات التي تواجهنا في تحديد الاتجاهات الإرهابية الجديدة وتعيين الروابط بين الإرهابيين والجماعات الإجرامية وتبادل المعلومات على نحو أكثر فعالية. وقد حدد مجلس الأمن، على مر السنين، العديد من جوانب مسألة التعامل مع تمويل الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن ينهض مشروع القرار، قيد المناقشة في المجلس خلال رئاسة بيرو بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بتلك القضية.

وأخيراً، فإن التزامنا الجماعي بتنفيذ ما نتفق عليه في المجلس سيمضي بنا شوطاً طويلاً في القيام بدور حفاز سعياً لتحقيق الصالح العام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كاوامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأودّ أيضاً أن أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم الثاقبة اليوم.

يندرج الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة ضمن التهديدات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي. وكما جاء في القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤)، تقع على عاتقنا مسؤولية تعزيز التعاون والاستراتيجيات الرامية إلى منع الإرهابيين من الاستفادة من

الجريمة المنظمة عبر الوطنية. والتنفيذ الكامل والدقيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أمر أساسي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وستواصل اليابان تنسيق جهودها في مكافحة كل من الإرهاب والجريمة المنظمة بحيث تُسهم في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة والعالم.

إن عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ هامان بالنسبة لسياسة اليابان في مجال مكافحة الإرهاب. فقد استضفنا قبل أسبوعين لأول مرة مؤتمر قمة مجموعة العشرين، واعتمدنا فيه بياناً للقادة بشأن مكافحة الإرهاب. وستستضيف اليابان المزيد من الأحداث الهامة، بما في ذلك الألعاب الأولمبية في طوكيو في عام ٢٠٢٠ والألعاب الأولمبية الخاصة. وما فتئت حكومة اليابان تستثمر جهودها دون كلل في تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب، بما يشمل مراقبة الحدود وتبادل المعلومات وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان سلامة جميع المشاركين في تلك الأحداث. وننفذ أيضاً بدقة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتجري جهودنا الوطنية جنباً إلى جنب مع الإجراءات العالمية لمكافحة الإرهاب. ونشارك بنشاط في الإسهام في تعزيز قدرات نظرائنا من الدول الأعضاء. وقد وقع الكثير جداً من الحوادث المأساوية في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في سري لانكا، وما زلنا على استعداد للتعاون مع الدول التي تحتاج إلى المساعدة في تدابير مكافحة الإرهاب.

ويجب أيضاً أن تتزامن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب مع اتخاذ إجراءات لمكافحة الجريمة المنظمة. فالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تهديد مشترك تواجهه جميع البلدان في الوقت الحاضر. ويواصل حجم هذه الجريمة وأثرها التزايد وتقويض السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن تقويض سيادة القانون. ولا تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الالتزام القوي والإنفاذ الفعال للقانون على الصعيد المحلي فحسب، بل تتطلب كذلك التعاون الدولي المتين. وفي هذا الصدد، تؤمن اليابان إيماناً راسخاً بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها هي بمثابة إطار عالمي لهذا التعاون. ونطاق الجرائم المشمولة بالاتفاقية واسع بما فيه الكفاية ليشمل التحديات العالمية، مثل الإرهاب وجرائم الفضاء الإلكتروني. وقد بدأت اليابان استخدام الاتفاقية كأساس لشراكاتها الدولية، وهي ملتزمة بمواصلة تعزيز تعاونها مع جميع الدول الأعضاء.

وستسهم اليابان أيضاً في الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال استضافة ”مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية“، أو مؤتمر كيوتو، في دورته الرابعة عشرة في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وتحت الشعار الرئيسي: ”النهوض بجهود منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: في سبيل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠“، ترغب اليابان في مناقشة وتحديد تدابير عملية، بما في ذلك الاستفادة الفعالة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بحضور مسؤولين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل منع جميع أشكال الجرائم التي تعوق التنمية المستدامة والتصدي لها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد آربيتر (كندا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر وفد بيرو على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم الثاقبة وأن أشكر، من خلالهم، فرقهم على مواصلة العمل بشأن هذه المسألة الحاسمة.

كما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2019/537، المرفق) المقدّمة من رئاسة بيرو، فقد أعرب مجلس الأمن مراراً وتكراراً عن القلق

إزاء الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. ولهذا القلق ما يبرره تماماً، فيما لا تزال الروابط تتسع وتتعمق على حد سواء. وفي غياب استجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي، سنكون أقل فعالية على جميع الجبهات. ولكن يتعين أيضاً أن تكون الاستجابة شاملة للجميع ومراعية للمنظور الجنساني من أجل معالجة أسباب انعدام الأمن التي تديم الإرهاب والجريمة المنظمة.

وتعتقد كندا أن ”المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب“ يؤدي دوراً رئيسياً في التصدي لهذا الأمر. فالمنتدى هو هيئة تنسيق غير رسمية تدعم جهود الأمم المتحدة للمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة.

يساعد ذلك العمل على الحفاظ على التزامنا الدولي الجماعي بمكافحة الإرهاب بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال، نظمت مبادرة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب للصلة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب أربعة اجتماعات إقليمية عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ في الجزائر وألبانيا وسنغافورة وكينيا. وضمت هذه الاجتماعات مختلف الممثلين عن الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والخبراء الدوليين والممارسين والأوساط الأكاديمية لاستعراض المعارف وتبادل المعلومات عن السياقات الإقليمية وتغيرات هذا التهديد. تحت قيادة هولندا، وضع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ممارسات جيدة غير ملزمة ومجموعة أدوات سياسية عملية ذات صلة لتعطيل تلك العلاقة. وفي إطار دورنا المقبل كرئيس مشارك للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب إلى جانب المغرب، تخطط كندا لمواصلة تعزيز علاقات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع الأمم المتحدة وتعاونه مع المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا النوع من الاستجابة القائمة على الشراكات هو ما سنقتدي به في حالة انتخابنا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وفرص التصدي للصلات بين الجريمة والإرهاب تنبع أيضا من العمل في الهيئات الإقليمية. وتترأس كندا حاليا لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وتقدم أكثر من نصف ميزانيتها. في الاجتماع الأخير للجنة، الذي ركز على بناء القدرة على الصمود، وجهت الدعوة إلى مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتبادل وجهات النظر.

إننا نرى أهمية وضع المعايير وأفضل الممارسات واتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين أمن الحدود والموانئ والوثائق، ونشجع هذا العمل في جميع أنحاء الأمريكتين. والقيام بذلك يوفر فائدة مزدوجة تتمثل في جعل نصف الكرة أكثر مقاومة لانتشار الإرهاب، وهو الولاية الأساسية للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وفي الوقت نفسه عرقلة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

(تكلم بالفرنسية)

وثمة أداة هامة أخرى للمجتمع الدولي وهي فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. والتوصيات الأربعون لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تشكل الأساس للعمل العالمي المنسق لمكافحة استغلال المجرمين والإرهابيين للنظام المالي. بيد أن فعالية إطار فرقة العمل، كما هو الحال مع مبادرات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الأخرى، تكمن في قيام الدول الأعضاء بتنفيذه. وكندا إذ تدرك ذلك، تقدم ٥٥ مليون دولار للتدريب وشراء المعدات والمساعدة الفنية لبناء القدرات من أجل منع الأنشطة الإرهابية والإجرامية والتصدي لها. فعلى سبيل المثال، مولت كندا مشاريع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لتعزيز قدرات حرس الحدود في الخطوط الأمامية على استخدام قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، مثل قاعدة بيانات المنظمة

بشأن الإرهابيين الأجانب. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب للطرق نفسها التي يستخدمها المهاجرون يجعلهم أكثر عرضة للخطر. ولذلك، تدعم كندا المشاريع التي تراعي تلك المخاطر المحددة وتسعى إلى التصدي لها.

وباختصار، تظل كندا ملتزمة التزاما قويا بالتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب. وبالعمل معا، لن تتمكن الأمم المتحدة والدول الأعضاء من تعطيل أنشطة الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية فحسب، بل منعها من توحيد صفوفها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد غونساليس (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): ينضم وفد بلدي إلى التعبير عن التهاني الحارة لكم، سيدي الرئيس، ولبيرو على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كما نشارك الآخرين في توجيه الشكر إليكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لتبادل الأفكار بشأن المسألة التي نناقشها اليوم. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية القيمة التي تسترشد بها مناقشتنا.

إن الإرهاب، باعتباره تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وكذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تهدد باستمرار أمن الدول، كان يُنظر إليهما في الماضي على أنهما ظواهر إجرامية متباينة لا يرتبطان ببعضهما البعض. على مر السنين، طورت هذه التهديدات روابط وثيقة لتشكيل تحالف إجرامي يمكن أن تتضرر منه أي دولة، ولهذا يرى بلدي أن من الأهمية بمكان تهيئة وعي دولي بهذه العلاقة وتبعاتها، بهدف وضع استجابات معًا لدحرها بشكل فعال.

وبالرغم من أن طابع الإرهاب والتنظيمات الإجرامية يختلف باختلاف سياقاتها، فإن هاتين الظاهرتين تستفيدان من الربح غير المشروع والدعم اللوجستي. وهذا يعني إقامة روابط معقدة وديناميكية تتطلب التنسيق على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية وفقًا للقانون الدولي. وتشجع كولومبيا على اتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد لمكافحة الإرهاب يعمل على أوسع مستويات التعاون الممكنة بين الدول، وكذلك في إطار التنسيق الفعال بين المنظمات الدولية.

ويجب أن نفهم أن الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن أن يظهرا في الشبكات والأنشطة اللوجستية المشتركة التي تتيح الحصول على الأسلحة والذخائر والمتفجرات؛ وإخفاء الأصول، بما في ذلك عن طريق استخدام العملات المشفرة؛ والحفاظ على الاتصال الدائم؛ وضمان تنقل أفرادها من خلال إصدار واستخدام الوثائق المزورة، وأخيرا، القيام بالأعمال الإجرامية والإرهابية في أماكن محددة، والاختباء في أماكن أخرى والهروب من الإجراءات التي تتخذها الدول للتصدي لتلك الأعمال. بهدف احتواء قدرتهم على القيام بالأعمال، يجب التركيز بشكل خاص على متابعة أموالهم وغسل الأصول المتأتية من أنشطتهم غير المشروعة، على النحو المبين في القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩). وهناك، مراقبة النظام المالي الدولي ونظم التحويلات غير الرسمية ستمكن من الحد من قدراتهم المالية بشكل كبير، مما يحد بدوره من قدرتهم على العمل في تحد للدول.

إن مكافحة الإرهاب تتطلب اتخاذ إجراءات شاملة تمكن من ضرب مواردهم المالية وشبكات الدعم الاقتصادي واللوجستي. وللحصول على نتائج فعالة في مواجهة هذا التهديد، هناك حاجة إلى تعاون دولي قوي في إطار الهياكل القانونية المدعومة بالقدرات الفنية للدول وإمكانية تطوير عمليات مشتركة وتبادل مستمر للمعلومات. نحن نعتقد في ضرورة مواصلة جمع المعلومات لفهم طابع تلك الصلات ومداها بشكل أفضل، بهدف اتخاذ تدابير أشمل. في السياق العالمي

المعاصر، تمهد النزاعات الدولية وأزمات الهجرة والقوة المتزايدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية الطريق أمام المنظمات الإرهابية لتنويع أساليبها وممراتها اللوجستية ومصادر تمويلها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر – كلي أريناليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): إن هذه المناقشة المفتوحة تكتسي أهمية خاصة لأن الإرهاب آفة إجرامية نتضرر منها جميعا. والدليل على ذلك، سيدي الرئيس، تنظيمكم لهذه المناقشة المفتوحة.

بسبب الموقع الجغرافي لبلدي، فإن منطقة أمريكا الوسطى، وغواتيمالا على وجه الخصوص، تحاصرها الشبكات عبر الوطنية التي ترتكب الجريمة بجميع أشكالها، وخاصة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال والاستخدام العشوائي وغير المشروع للأسلحة والاتجار بها. وبالرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها حكومة بلدي لتعزيز وتحديث القطاع القضائي، وبالتالي تخصيص المزيد من الموارد للملاحقة القضائية للجريمة والقدرات التشغيلية لمكتب المدعي العام وتعزيزهما، فإننا ما زلنا ضحية لشبكات دولية تفوق قدراتها قدراتنا، لأنها لا تمتلك أسلحة نارية عالية المستوى وأدوات للعنف أخرى فحسب، بل لأن قدراتها المالية لا تنضب، وكل ذلك يزيد من سلوكها الإجرامي.

إننا ندرك أنه عندما تقع الأسلحة في أيدي التنظيمات الإجرامية، يلوح في الأفق خطر على سكاننا من المدنيين، بالرغم من التشريعات القائمة. يستهدف سلوك الإرهابيين الحقير أغلى ما يملك الإنسان: سلامة الفرد وحياته. وعندما نرى كيف يهجم المتطرفون على المدنيين الأبرياء، المتطرفون الذين يزهقون بخسة ووحشية أرواحا بريئة بشكل مغرض، يجب أن نفكر بشكل عاجل في إجراءات مشتركة من شأنها أن تمنع هذه الآفة أو تؤدي إلى دحرها.

ولذلك، تؤكد غواتيمالا من جديد على أن الإرهاب، إلى جانب ما يسببه من توتر وصدمة وخراب، ظاهرة عالمية يجب اجتثاثها من جذورها. وينطوي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية على بعض أوجه التشابه، على الرغم من كونهما ظاهرتين مختلفتين. ففي حين أن الإرهاب شكل من أشكال أعمال العنف التي يسقط فيها المدنيون ضحايا بشكل عشوائي لجذب الانتباه وإرباك السكان وترهيبهم، وكل ذلك بأهداف سياسية أو أيديولوجية أو طائفية، فإن الجريمة المنظمة هي وسيلة لارتكاب جرائم مخططة لتحقيق الربح مالياً. ويستفيد كلاهما من الطابع السري للاتجار غير المشروع بالأسلحة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية، ويقوض سيادة القانون، ويدمر الحياة في المجتمع. وبالطبع، يتفرع كل منهما، ويتغذى أحدهما بالآخر أحيانا، وتنشأ بينهما علاقة تكافلية تسبب القلق لشعوبنا. هذه الصلة الخبيثة بين هاتين الظاهرتين هي الموضوع الذي يجب أن نتناوله.

وهذا هو السبب، في رأينا، أنه قد تم إحراز بعض التقدم، ولكن أيضا بعض النكسات في تعزيز الآليات المتعددة الأطراف التي تعزز تحسين التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكما يدرك الأعضاء جيدا، إن أحد تلك المعالم هو أيضا إنجاز إقليمي، ألا وهو اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية، والذخيرة والمتفجرات، والمواد الأخرى ذات الصلة، التي صدقت عليها الغالبية العظمى من الدول في نصف الكرة الغربي. ويتمثل هدفها في أن تقوم البلدان التي تنتج الأسلحة أو تصدرها أو تستوردها، باعتماد تدابير للقضاء على إنتاجها غير المشروع، وما يصاحب ذلك من الاتجار.

ورغم أن لدى المجتمع الدولي صكوكا قانونية قيمة تحت تصرفه لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، فإن التصور العام لشعبنا هو أن تلك الصكوك غير كافية في مواجهة العواقب

المدمرة الناجمة عن الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. ولذلك، ينبغي أن توحد الأمم المتحدة عامة، ومجلس الأمن خصوصا، الجهود المبذولة من أجل تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بشكل متوازن، والتفكير في اتخاذ إجراءات مشتركة لمواجهة هذه الآفة.

وأكرر التأكيد على أن هذه الجهود لن تكون كافية إن لم يحقق المجتمع الدولي المزيد من الصرامة في مراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن ذخائرهما، لأن الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة واستعمالها العشوائي يسهلا للشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة الحصول عليهما لأغراضهما الضارة. وتوفر معاهدة تجارة الأسلحة قواعد تنظيمية محددة منعا لإساءة استخدامها، على غرار اتفاقية البلدان الأمريكية.

ولنتذكر أن التهديدات للسلام والأمن الدوليين هي إلى حد كبير سبب في انتشار وحيازة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الخفيفة التي تهدد السكان الأبرياء وتقوض السلم والأمن الدوليين. لذلك يجب أن تضمن بلداننا التنفيذ الصحيح للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وأن تحث الدول على اعتماد وإنفاذ قوانين فعالة تحظر تقديم هذه الأسلحة وأي نوع من أنواع الدعم للجهات الفاعلة غير الرسمية التي تسعى إلى تطوير، أو حيازة أو صنع أو امتلاك أو نقل أو تحويل أو استخدام أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها.

وأخيرا، نحث المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ونعتقد أن على المجلس، وفقا لمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يأخذ في الاعتبار الصلات الرئيسية بين هاتين الآفتين بشكل يتيح معالجة الأسباب الجذرية بطريقة شاملة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد سيرا (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئاسة بيرو للمجلس على تنظيم هذه المناقشة، وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المتعمقة.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نعلق أهمية كبرى على الصلات بين الجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيين. إن بلدنا، بسبب مركزه في وسط البحر الأبيض المتوسط، معرض لتداعيات جميع أشكال الاتجار بالبشر وما يتصل بذلك من جرائم ترتكب جراء استغلال تدفق الأشخاص والمخدرات والأسلحة والموارد المالية بين أفريقيا، والشرق الأوسط وأوروبا. وتشكل الأعمال التي ترتكبها الجماعات المنظمة التهديد الخطير الذي نواجهه بأكثر طرق التعاون، ونثني على الجهود المبذولة، وعلى نهج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الشامل والتعاوني، الذي توضحه هذه المناقشة.

ومن بين الوثائق العديدة المقدمة من هيئات الأمم المتحدة، وتشهد بوجود صلات بين هذه الظواهر، سألقي الضوء أيضا على المساهمة المهمة التي وفرتها التحليلات المتوازنة لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي يدعم لجنة مجلس الأمن بموجب القرارات ١٢٦٧(١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

إن الاعتبارات الواردة في تقارير فريق الرصد تسلط الضوء على نقطة أساسية: وهي إننا بحاجة إلى المزيد من المعلومات ومن البحوث القائمة على الأدلة، لا لكي نحدد إن كانت تلك الصلات موجودة – لأننا نعلم أنها موجودة – ولكن لكي نحدد كيف وأين توجد، وما هي السبل التي تؤثر بها في مجتمعاتنا.

وفي هذا السياق، نؤيد مبادرتكم، يا سيدي، من أجل اعتماد مشروع قرار لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

وسأركز على التجربة الإيطالية في التصدي للصلات بين الإرهاب والجماعات الإجرامية. تتمتع المديرية الوطنية لمكافحة المافيا والإرهاب التي أنشئت عام ١٩٩١، بولاية لمكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة الإرهاب، وفقا للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ولا تتمتع المديرية التنفيذية بسلطة مباشرة أو تنفيذية للتحقيق، بل هي مكلفة بتنسيق عمل جميع مكاتب المدعين العامين من أجل تبادل المعلومات وتفادي التداخل وتوفير خبرات محددة. وتشمل الآثار الإيجابية للآلية توفير المزيد من المدعين العامين المتخصصين، وزيادة التعاون الفعال مع سلطات إنفاذ القانون، وتوثيق التعاون الدولي، وتحسين تنسيق الاستفادة من المعلومات والأدلة.

وأثبتت المديرية الوطنية لمكافحة المافيا والإرهاب، وقاعدة بياناتها، أنها أداة أساسية في معالجة العمل المتزايد التعقيد للجماعات الإجرامية المنظمة والمنظمات الإرهابية. وعلى الصعيد الوطني، تعد المديرية النقطة المرجعية لتبادل المعلومات مع الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك هيئات إنفاذ القانون، ودائرة الاستخبارات المالية، والكيانات المتخصصة للقطاع الخاص. وعلى الصعيد الدولي، أقامت المديرية تنسيقا دائما مع مكاتب المدعين العامين الخارجيين، وسلطات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، والمنظمات الدولية، بما في ذلك وحدات الاستخبارات المالية. كما تؤدي أيضا دورا بالغ الأهمية في دعم التحقيقات المشتركة، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وتيسير تسليم المطلوبين للعدالة.

وفي السنتين الماضيتين، جمعت المديرية أكثر من دليل على الاتصالات القائمة، وفي بعض الحالات، على التعاون العملياتي بين الجماعات الإجرامية المنظمة وأشخاص منتمين إلى الجماعات الإرهابية في إيطاليا والخارج. وجزء من الأدلة له طابع مالي. وفي بعض الحالات، وفرت الأنشطة الإجرامية مصدر تمويل غير مشروع حُول بعدئذ إلى عمليات إرهابية. وفي حالات أخرى، استُغلت الشبكات الإجرامية لتأمين تحويل أموال مشروعة وغير مشروعة المصدر لدعم احتياجات الإرهابيين. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين مكتب مكافحة الإرهاب والشرطة المالية (Guardia di Finanza) والتي من شأنها تحسين عملنا المشترك ضد التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالشبكات الإرهابية. وينبغي أن يعزز نطاق الاتصالات الدولية وحجم التدفقات المالية غير المشروعة التزامنا بإجراء التحقيقات المالية في جميع حالات الاشتباه في تورط إرهابيين في أعمال إجرامية. إن هذا درس مستفاد تحرص إيطاليا على تقاسمه جنبا إلى جنب مع الحلول المؤسسية والتشغيلية التي وصفتها للتو.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر بيرو على توفيرها لنا منبرا لمناقشة المسألة الهامة المتمثلة في الصلة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

إن الصلة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة معقدة، بحكم طبيعتها. وما يزيد المسألة تعقيدا وجود اتجاه معين نحو التقارب بين الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية المنظمة، إلى الحد الذي يمكن به لكيان واحد أن يُسفر عن السمات الإجرامية والإرهابية لكلتا الفئتين في آن واحد. وقد تستخدم الشبكات الإجرامية المنظمة نشر الرعب والإرهاب لتحقيق أهداف معينة، في حين قد تستخدم الجماعات الإرهابية الجرائم الإلكترونية والاتجار بالمخدرات، والأسلحة، والتراث الثقافي، بل وحتى البشر، لتمويل أنشطتها الإرهابية.

فيما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أثني على المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وبالتحديد، أثني على الدور الذي اضطلعت

به هولندا في إطلاق مجموعة أدوات للسياسات في الاجتماع الخامس عشر للجنة التنسيق التابعة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي انعقد في مَلَقة في آذار/مارس. وتخدم مجموعة الأدوات غرضها بشكل جيد بحيث تجعل العلاقة المعقدة بين الجريمة المنظمة والإرهاب أكثر فهما، من جهة، وتبرز أفضل الممارسات المفيدة من الجهة الأخرى.

إن مناقشة اليوم توفر لنا منبرا ضروريا لمواصلة التشديد على أهمية التصدي الجاد لتمويل الإرهاب. على الرغم من نجاح الحملة العسكرية للتحالف العالمي ”عملية العزم المتأصل“ في العراق وسوريا، فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يظل حيا كشبكة سرية، ولا يزال يشكل تهديداً كبيراً لأمن العراق وسوريا بواسطة خلاياه الإرهابية. من الواضح أنهم بحاجة إلى المال لتمويل أنشطتهم غير المشروعة، سوا أكانوا يقومون بتجنيد أتباع جدد من خلال قنوات الدعاية على الإنترنت، أم عن غير طريق الإنترنت، أم لسد حاجتهم إلى المعدات والأسلحة، فضلا عن الخبرة المحددة في مجال المتفجرات مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وهكذا، فإن حجب القنوات المالية للمنظمات الإرهابية يؤدي فعليا إلى قطع رأس الثعبان.

بما أن تلك هي نقطتي الأخيرة، أود أن أشدد على ضرورة مواصلة العمل من أجل إيجاد توازن سليم بين حماية حقوق الإنسان والتكنولوجيا. من المهم ضمان مزيد من الشفافية في العملات الرقمية وتقنية سلسلة السجلات المغلقة، لكون استخدام العملات المشفرة، بشكل عام، آخذ في الازدياد، بما في ذلك من قبل الشبكات الإجرامية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد سكوكنيك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفدي البعثة الدائمة لبيرو على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وبالتالي التطرق إلى مسألة هامة تطرح تحديات كبيرة ناشئة للسلم والأمن الدوليين.

نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم، ونرحب بتركيز اهتمام المجلس مرة أخرى على هذه المسألة والاستمرار في توفير حيز لتحليل هذه الظاهرة. وقد عقدت عدة جلسات بشأن هذا الموضوع في السنوات الأخيرة، أسفرت عن نتائج ملموسة، بما في ذلك القرارات ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٣٣١ (٢٠١٦) و ٢٣٧٠ (٢٠١٧) وصدور بيانات رئاسية مختلفة.

من السمات الرئيسية للتطور السريع للإرهاب في السنوات الأخيرة صلته التدريجية والقوية بالأنشطة المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتبدى مظاهرها أساسا في الطريقة التي يكتسب بها عناصرها الموارد لتمويل أنشطتهم غير المشروعة. وبالمثل، فإن الخط الفاصل بين الدوافع الجنائية والسياسية التي تستند إليها الجرائم المتصلة بالإرهاب آخذ في الاتساع.

إن تلك المسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لمنطقتنا بسبب العواقب الخطيرة للجريمة المنظمة في بلداننا. في أمريكا اللاتينية، خاصة أمريكا الجنوبية، ينبع التهديد الإرهابي، إلى حد كبير، من جماعات الجريمة المنظمة. فقد لجأت جماعات الاتجار بالمخدرات إلى الأساليب الإرهابية لحماية مصالحها الاقتصادية وإظهار قوتها من خلال العنف. وثمة عوامل من قبيل ارتفاع مستويات الفساد، ونقص الموارد في قطاع الأمن، والحدود السهل اختراقها، من بين عوامل أخرى، تيسر تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، وهي عوامل يعزز بعضها بعضا، ولا سيما في المناطق المعرضة للخطر. فالجريمة المنظمة تقوض سيادة القانون، وتنخر في الأمن الدولي، وفي نهاية المطاف تنتهك حقوق الإنسان، وكلها أمور غير مقبولة. ويجب على منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، اتخاذ إجراءات وقائية، وهذا السبب الذي يجعل مناقشة اليوم بالغة الأهمية.

تشترك الجماعات الإرهابية عبر الوطنية الرئيسية في مجموعة من الأنشطة الإجرامية لتمويل احتياجاتها التشغيلية، والدعاية، والتجنيد، والتدريب. فعلى سبيل المثال، تستخدم الدولة الإسلامية، التي نصَّبت نفسها بنفسها، أشكالاً مختلفة من الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالموارد الطبيعية، والاتجار بالأشخاص والسلع الثقافية. إن العلاقة بين الجريمة والإرهاب واضحة؛ لذلك يجب أن تكون الاستجابة قوية ومتعددة القطاعات.

لا مندوحة عن التعاون في مناطق الحدود وتبادل المعلومات بين مختلف الوكالات الحكومية، مثل أجهزة الاستخبارات والشرطة، وكذلك مع المنظمات الدولية، في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذا السياق، نشيد بالتعاون الوثيق بين مجلس الأمن والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وأناشد تلك الهيئة مواصلة التعاون مع المجلس وغيره من الكيانات ذات الصلة. تضطلع الهيئات الدولية والإقليمية بدور حاسم في تعزيز التعاون وتقديم المساعدة التقنية.

تعلق شيلي أهمية كبيرة على التنفيذ الكامل والفعَّال للتوصيات الأربعين التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمعترف بها بوصفها المعيار العالمي في ذلك المجال. ونحن نفهم أن غسل الأموال لا يزال ييسر ارتكاب أنشطة الجريمة المنظمة بسبب حاجة الجماعات الإجرامية إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال.

أخيرا، إن بلدنا ملتزم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجزاءات المفروضة على الجماعات الإرهابية عبر الوطنية. ويساعد تنفيذها الفعَّال على مكافحة الجريمة المنظمة بتوفير إطار وقائي شامل يشمل كبح تصدير الأسلحة، وتحويل التمويل إلى أغراض غير مشروعة، فضلا عن ضمان مراقبة تدفقات الهجرة على نحو ملائم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة ستينر (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا وبلدي النرويج. ونثني على زملائنا من وفد بيرو لإدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن. فالإرهاب والجريمة المنظمة كلاهما يهددان السلم والأمن الدوليين.

لا تزال شبكات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة تعتمد على التمويل الخارجي لإدارة تنظيماتها، وتجنيد المقاتلين في صفوفها، وشراء الأسلحة، ونشر الدعاية، والتحرك عبر الحدود. ويجب قطع دابر هذا التمويل. وبغية تحديد ووقف التدفقات المالية غير المشروعة إلى المنظمات الإرهابية والشبكات الإجرامية، يجب أن نعطل الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. ويجب أن نجمع بين التدابير التي تستهدف الأرباح المتأتية من الجريمة والتدابير التي تستهدف التدفقات المالية إلى الإرهابيين.

كثيرا ما تزدهر الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة في حالة ضعف الإدارة الحكومية والدولة. وفي هذه الأماكن، تستخدم الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة نُهجا مماثلة لتطوير وإدارة اقتصادات غير مشروعة. وتسعى إلى تطوير واستغلال أراضٍ بعيدة عن أعين أجهزة إنفاذ القوانين، حيث يمكنها تجنيد الأعضاء وجمع الأموال بآمان.

تشمل عادة مصادر تمويل الأنشطة غير المشروعة الاتجار بالمخدرات، والاختطاف طلبا للفدية. وتشمل الأمثلة على المصادر الحديثة ذلك الاستغلال غير المشروع للذهب والنفط والموارد الطبيعية الأخرى، وفرض ضرائب على هذه الموارد. وتستخدم المنظمات الإرهابية والشبكات الإجرامية العنف، ومصادر الإيرادات غير المشروعة والأيديولوجية السياسية لتحقيق أهداف اجتماعية ومالية وسياسية.

إن التعاون الدولي حاسم في مكافحة تلك التطورات. ونحن بحاجة إلى تنسيق فعَّال. ويجب أن يعمل مقر الأمم

المتحدة في نيويورك ومكاتب الأمم المتحدة في فيينا معا بمزيد من الفعالية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة على أفضل وجه ممكن من وجودها الحالي في الميدان. بينما نسعى إلى تعطيل التدفقات المالية غير المشروعة، وتمويل الإرهاب، يجب علينا أيضا أن نتأكد من أن جهودنا لا تتسبب في وضع حواجز أمام التدفقات المشروعة والشمول المالي. وتحقيقا لتلك الغاية، ولإيجاد أفضل الحلول، نحتاج إلى تعاون شامل بين القطاعات وفيما بين الخبراء في الشؤون الإنسانية، والمالية، ومكافحة الإرهاب.

نرحب بالإضافة الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية المعتمدة في عام ٢٠١٨ لمنع التطرف العنيف ونزعة التطرف في السجون.

ونرحب أيضا بممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، التي وضعها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ويجب أن نعالج الدور الذي تؤديه السجون في التعامل مع الإرهابيين ومرتكبي جرائم التطرف العنيف، وكذلك مع الأشخاص المعرضين لخطر تغذية نزعة التطرف أثناء وجودهم في السجن. لقد استهدف تنظيم الدولة الإسلامية متعمدا وعلى وجه الخصوص الأفراد من ذوي السوابق الجنائية ليطرح عليهم شعارات رنانة للانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

وينبغي للسياسات التي تعالج الإرهاب والجريمة المنظمة أن تكون جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا ترمي إلى الحد من أوجه الضعف. ويجب تعزيز إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون. ونشجع إطلاق المبادرات وتوسيع نطاقها للتعامل بصورة أنجع مع الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وترتبط جوانب تلك التحديات الأمنية العالمية ارتباطا وثيقا. ويجب التصدي لها في إطار ركيزة الأمن، وكجزء من النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. عندئذ فحسب، سنتمكن حقا من تعطيل الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة بيرو على تولي رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. أشكر أيضا مقدمي الإحاطات على بياناتهم الثاقبة هذا الصباح.

إن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية معقدة وتختلف باختلاف السياقات. ونحن نعلم أن الجماعات الإجرامية والإرهابية قد تعاونت لتيسير أنشطة بعضها البعض على الرغم من اختلاف أهدافها.

ونرى أن هناك أربعة مجالات تضافر رئيسية بين الجريمة المنظمة والإرهاب. أولا، هناك التعاون المتزايد بينهما، ولا سيما من أجل اقتناء الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة. ثانيا، تعتمد الجماعات الإرهابية بشكل متزايد على الجريمة المنظمة بوصفها إحدى أدوات التمويل. ثالثا، تجند الجماعات الإرهابية المجرمين، ولا سيما الشباب المهمَّشين، من أجل تحقيق أهدافها. رابعا، تزدهر الجريمة المنظمة في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة وبرعاية الجماعات الإرهابية.

وباكستان هي واحدة من الضحايا الرئيسيين للإرهاب، وعليه فإن عزمها على القضاء على هذه الآفة واضح وثابت. وتمثل العائدات المتأتية من تجارة المخدرات والاختطاف طلبا للفدية والابتزاز وتهريب الموارد الطبيعية والاتجار بالبشر بعض المصادر الرئيسية لتمويل المنظمات الإرهابية في منطقتنا. كما تظل باكستان التي تقع بجوار مركز مشكلة المخدرات في العالم، واحدة من أكثر دول العبور تضررا من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وبما نملكه من موارد محدودة، تواصل وكالات إنفاذ القانون تحقيق مضبوطات قياسية من المخدرات كل عام – وهو دليل ملموس على جهودنا المستمرة والمتفانية لا لحماية بلدنا فحسب، بل ولحماية بقية أنحاء العالم من هذه الآفة.

ونحن نتشاطر هدف المجتمع الدولي المتمثل في معالجة مشكلة المخدرات العالمية من خلال التدابير الملائمة على

الصعد الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية. وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما برحت باكستان تتفاعل بصورة بناءة مع شتى المحافل والمبادرات ذات الصلة بمكافحة المخدرات. وباكستان مشارك نشط في البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونتعاون مع إيران وأفغانستان في إطار المبادرة الثلاثية التي يرعاها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي إطار مبادرة المجموعة الرباعية، نتعاون مع روسيا وتركمانستان وأفغانستان لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد عززنا التعاون مع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، الذي هو منتدى مفيد لتنسيق الجهود الإقليمية لمكافحة المخدرات على الصعيد العملي.

ويرى بلدي أنه لا يمكننا قطع دابر المصادر المختلفة التي تدعم الجماعات الإرهابية من خلال الجريمة المنظمة إلا ببذل الجهود الجماعية على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونعتقد أن أي استراتيجية فعالة لتحقيق تلك الأهداف يجب أن تراعي النقاط الخمس التالية.

أولا، من أجل ضمان أن استجاباتنا قائمة على الأدلة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يخصص الموارد المناسبة من أجل تحسين فهم العلاقة بين تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ثانيا، هناك حالات، بما في ذلك في منطقتنا، حيث توجد صلة بين إنتاج المخدرات، وعدم الاستقرار، وانعدام الفرص الاقتصادية البديلة. ومن المهم إعادة بسط سيطرة الحكومة على الأراضي المستخدمة في إنتاج المخدرات والنهوض بالتنمية لتوفير سبل العيش البديلة.

ثالثا، خلال معالجة مشكلة المخدرات العالمية، من المهم التركيز على الحد من العرض والطلب على المخدرات باتباع نهج متكامل بشكل جيد وشامل ومتوازن.

رابعا، المراقبة الفعالة للحدود هي شرط أساسي لتضييق الخناق على الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

وأخيرا، لا بد من مواءمة الاستراتيجيات مع التحديات الخاصة التي تطرحها الديناميات والظروف الإقليمية المحددة. ومن الضروري بناء قدرات وإمكانات الدول التي تواجه تلك التحديات. وذلك مجال يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي فيه دورا فعالا.

وستواصل باكستان الاضطلاع بدورها لقطع الصلة الشريرة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقتنا. هذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لشعبنا وكذلك لجوارنا، بل ولبقية العالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ياردلي (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم، كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم.

تشكل الصلة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية الخطيرة تهديدا معقدا ومتغيرا للأمن الدولي. وهناك العديد من الأمثلة على استخدام الجماعات الإرهابية الدولية لأنشطة إجرامية متطورة لتعزيز وتمويل عملياتها والتهرب من الكشف، ولا سيما عن طريق الاختطاف طلبا للفدية وغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات والتشفير وجرائم الفضاء الإلكتروني.

نحن نعلم أن جماعات الجريمة المنظمة الخطيرة عبر الوطنية والجماعات الإرهابية متورطة في غسيل الأموال والاتجار بالمخدرات وتهريب الأشخاص عبر عدة بلدان. وقد ساعدت هذه الأنشطة غير المشروعة على توليد مئات الملايين من الدولارات لتمويل الإرهاب والجرائم الدولية وإدامتهما. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون والاستراتيجيات الدولية لمنع الإرهابيين من الاستفادة من هذه الأنشطة.

وتدرك أستراليا أهمية وجود استجابة عالمية منسقة للطابع عبر الوطني لهذه التهديدات. وترحب أستراليا بالتعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الصلة مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب من أجل معالجة هذه المسائل. تشير ممارسات لاهاي الجيدة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب إلى أن العلاقة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب موجودة في العديد من الأشكال والمظاهر وهي تفاقم التهديد للسلم والأمن الدوليين.

وإدراكاً للصلات بين المسائل الأمنية المتعددة، فقد جمع إنشاء وزارة الشؤون الداخلية في أستراليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بين مجالات سياسات الأمن القومي، بما في ذلك الإرهاب والجرائم المنظمة الخطيرة العابرة للحدود الوطنية. وقد مكن إنشاء تلك الهيئة من أن تعمل الأجهزة عن كثب مع الشركاء على الصعيدين المحلي والدولي وتتبادل المعلومات بشكل أسرع، مما يعزز قدرتنا على التصدي للتهديدات الإرهابية.

ويكتسي وجود نظام مالي قوي لمكافحة الإرهاب أهمية بالغة لتعطيل أي صلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ويسعد أستراليا أنها ستستضيف المؤتمر الوزاري المقبل بشأن مكافحة تمويل الإرهاب تحت شعار لا أموال للإرهاب، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون المؤتمر فرصة أخرى لتعزيز الاستجابة العالمية لمكافحة تمويل الإرهاب. ويمثل مؤتمر القمة الإقليمي السنوي لجنوب شرق آسيا لمكافحة تمويل الإرهاب مثالا آخر على التعاون المتعدد الأطراف الذي يركز على فهم تمويل الإرهاب والتهديدات المالية الكبيرة ومكافحتهما. إنه يسخر القدرة الجماعية لوحدات الاستخبارات المالية في المنطقة من أجل وضع استراتيجيات عملية لمكافحة تمويل الإرهاب والجرائم الخطيرة. وسيُعقد مؤتمر القمة الإقليمي المقبل في مانيلا، في تشرين الثاني/نوفمبر أيضا.

إن أستراليا إذ تسلم بالحاجة إلى استجابة شاملة للتهديد الذي يشكله الإرهاب، فإنها تدعو بقوة أيضا إلى إطلاق طائفة واسعة من المبادرات لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك بيان القادة الصادر مؤخرا في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في أوساكا بشأن منع استغلال الإنترنت لأغراض الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

إن الجريمة المنظمة الخطيرة وعبر الوطنية ظاهرة معقدة. وقد التزمت أستراليا بنهج متكامل على الصعيد الوطني يشمل مؤسسات الصحة، والتعليم، والسياسات الاجتماعية، والأمن ووكالات إنفاذ القانون، والتزمت كذلك بالعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين، والأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة، لمعالجة جميع جوانب الجريمة عبر الوطنية بغية منع استخدامها لدعم الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد سانتوس مارافير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر قيام بيرو بعقد هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن موضوع هام يستحق من دون شك أن ننظر فيه نظرة متعمقة.

وتؤيد إسبانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وقد جرى كثير من النقاش بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وعلى الرغم من وجود اختلافات واضحة بين عملياتهما وأهدافهما، فهناك تقارب متزايد بين هاتين الظاهرتين، اللتين أتاح لهما تعاونهما تحقيق أهداف كل منهما – ويظهر ذلك في المقام الأول في استخدام الإرهاب الجريمةَ المنظمة للحصول على التمويل والدعم اللوجستي.

ونظرا لما تتسم به الجريمة المنظمة، التي تعبر الحدود الوطنية، من مرونة وقدرة على التكيف والانتعاش، فإنها في وضع جيد

للتعامل مع الإرهاب، مما يتيح لها تعزيز قدراتها وزيادة خطورتها. أما التنظيمات الإرهابية من جانبها فقد تطورت من جماعات منيعة مستقلة استقلالا كبيرا بحكم أيديولوجيتها عن الأنواع الأخرى من الجرائم، إلى شبكات لامركزية ذات صلات متعددة بالجريمة المنظمة، أو على الأقل بجرائم القانون العام. وفي الواقع، ٢٠ في المائة من الإرهابيين المدانين في إسبانيا المرتبطين بتنظيم داعش أو القاعدة قد حُكم عليهم بالسجن سابقاً لجرائم أخرى.

وفي إسبانيا بدأت قوات الأمن الكشف عن بوادر تلك الصلة خاصة بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي مدريد في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤. فالمتفجرات المستخدمة في هجمات مدريد، على سبيل المثال، تم شراؤها من مجرمين ضالعين في الاتجار بالمخدرات. وأكدّ تحليل الهجمات اللاحقة في جميع أنحاء العالم هذا الاتجاه، وخلصت إسبانيا إلى استنتاج مفاده أنه كان من الضروري تكييف استجابة الاستخبارات وأجهزة الشرطة لدينا مع هدفين رئيسيين.

أولا، كان علينا الربط بين التحقيقات في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة؛ وعدولنا عن القيام بذلك يعني المجازفة بالتغاضي عن جوانب حاسمة من هذا التهديد.

ثانيا، كان علينا تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بكلتا الظاهرتين وتفسيرها على نحو أكثر انفتاحا وابتكارا لتيسير وضع طرائق جديدة للوقاية والبحث والتحليل.

وفي هذا الصدد، أنشئ مركز الاستخبارات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إسبانيا في عام ٢٠١٤، وهو ينطوي على إدماج هيئتين قائمتين من قبل وهما مركز الاستخبارات لمكافحة الجريمة المنظمة ومركز التنسيق الوطني لمكافحة الإرهاب. وكانت تلك خطوة رائدة في مجال هيكل أجهزة الاستخبارات، استناداً إلى بنية ما يسمى بمراكز دمج المعلومات، ابتعدت عن نموذج الفصل التقليدي الأساسي في مجال مكافحة هاتين الظاهرتين من خلال توسيع نطاق المعرفة والاستخبارات، وزيادة التنسيق، وتحسين الاستجابة، وفي الوقت ذاته، تيسير زيادة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، مع تفادي الازدواجية.

وقد أدى إنشاء مركز الاستخبارات إلى الربط بين قواعد البيانات ذات الصلة، التي مكّنت من الكشف عن القواسم المشتركة في ١٤ في المائة من التحقيقات. وساعدت هذه القواسم المشتركة، لا سيما بين الأفراد ذووي الصلة بالتنظيمات الإرهابية والمرتبطين بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، على تمهيد الطريق أمام سبل تحقيق جديدة باتباع نهج استراتيجي مبتكر وأكثر فعالية.

واستناداً إلى تلك الفلسفة ذاتها، جعلت الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الخطيرة، التي اعتمدت في كانون الثاني/يناير، التصدي للصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب محوراً من محاور عملها العشرة، بما في ذلك الإجراءات التالية.

أولا، يجب تكثيف أنشطة مركز الاستخبارات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة السالف الذكر في مجال إعداد الاستخبارات الاستراتيجية وتنسيق التحقيقات تنسيقا فعالا على السواء.

ثانيا، يجب تعزيز عمل وحدات الشرطة المخصصة لمكافحة هاتين الظاهرتين من خلال تشجيع إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة.

ثالثا، يجب تحسين قواعد البيانات المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب بحيث يُعزَّز الكشف المبكر عن الصلات المحتملة بين الجماعات الإجرامية والإرهابية والأهداف المحتملة لكل منها وأوجه الترابط بينها.

وأخيرا، يجب أن يتواصل تبادل المعلومات على الصعيد الدولي.

وباختصار، ترى إسبانيا أن وجود صلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة يشكل تهديدا لا ينبغي التقليل من شأنه ويتطلب اتخاذ تدابير محددة لضمان تحسين التنسيق بين تحقيقات الشرطة في كلتا الظاهرتين وزيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تودّ الأرجنتين أن تشكر بيرو على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما نودّ أن نشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف؛ والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيدة ميشيل كونينسكس؛ والخبيرة الاستشارية الدولية، السيدة تامارا ماكارينكو، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة المقدّمة هذا الصباح.

وعلى الرغم من أن الأرجنتين تُقرّ بوجود صلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة التقليدية، سنكون مقصرين إن لم نؤكد مجددا ضرورة عدم إغفال كون هاتين الظاهرتين تحكمهما أطر قانونية مختلفة على الصعيد الدولي، وأنه يجب احترام خصوصياتهما.

إن الإرهاب يقوض قيم ومبادئ الدول، والديمقراطية والحريات، ولهذا تتطلب مكافحة الإرهاب اتباع نهج متكامل وتعاوني. وتؤكد الأرجنتين مجددا التزامها بالتصدي لتهديد الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، فضلاً عن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وكذلك عملت الأرجنتين بجد في السنوات الأخيرة على تعزيز قدراتنا الوطنية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والأشخاص من خلال منع نقل الأشخاص والبضائع والأسلحة والموارد على نحو غير مشروع، مما يسهم بشكل مباشر في زيادة الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على حساب آفة الإرهاب.

وعلى الصعيد الإقليمي، تدعم جمهورية الأرجنتين مبادرات في مجالات التدريب وتبادل المعلومات والممارسات الفضلى في إطار لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وقد أسهمنا في إنشاء تلك اللجنة في عام ١٩٩٤، وتولينا رئاستها في عام ٢٠١٨. وفضلاً عن ذلك، ستستضيف بوينس آيرس في ١٩ تموز/يوليه المؤتمر الوزاري الثاني لنصف الكرة الغربي المعني بمكافحة الإرهاب، وذلك ٢٥ عاما بعد الهجوم الإرهابي الذي تعرض له مقر الرابطة الأرجنتينية الإسرائيلية المشتركة. ويحدونا الأمل في أن تشارك بلدان المنطقة على مستوى عال.

أما على الصعيد الدولي، فإن وزارة العدل في الأرجنتين تقوم بتدريب القضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين الحكوميين في مجال تحقيقات الملكية في سياق غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد سعت الأرجنتين إلى إحراز التقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذاً متوازناً. فعلى سبيل المثال، عززنا، بموجب الركيزة الأولى، تشريعاتنا المتعلقة بالحقوق والضمانات الخاصة بحماية ضحايا الإرهاب والجرائم الأخرى ذات الصلة بغية تزويدهم بالمشورة والمساعدة والتمثيل القانوني والحماية وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية زيادة جمع البيانات عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتكثيف تحليل الوضع الراهن بوصفه نقطة انطلاق لتقييم السيناريو الحالي وإعداد استراتيجيات محددة لمعالجة هذه المسألة على الصعيد الإقليمي، في ظل احترام

دائم للأطر القانونية القائمة والاختصاصات المحددة لمختلف الهيئات، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد الأطلسي (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه وعلى اختياركم السديد لهذا الموضوع الهام المتعلق بالصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الكويت على رئاستها الناجحة في شهر حزيران/يونيه.

وأشكر السيدة ميشيل كونينكس، الأمينة العامة المساعدة والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة تامارا ماكارينكو، المستشارة الدولية، على إحاطاتهم الإعلامية النيرة.

مما لا شك فيه أن ثمة صلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي ليست بجديدة. فكثيرا ما تعمل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية معا، وذلك كجهات مقدمة للخدمات لبعضها بعضا. وتنسق هذه الجماعات والشبكات بصورة وثيقة للقيام بعملياتها البشعة وغير المشروعة، التي لا تستثني قارة أو بلدا. وقد برزت هذه الصلات على مدار العقد الحالي، الذي شهد تجدد الأعمال الإرهابية، إضافة إلى ازدياد الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، مما يهدد السلام والاستقرار والسيادة والسلامة الإقليمية للدول والمجتمعات.

وقد حدا تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بؤر التوتر، وخاصة في العراق وسورية، بهاتين الشبكتين إلى توحيد صفوفهما بقدر أكبر لتيسير سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى تلك البؤر، بمساعدة المتجرين والمهربين. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشبكات الإرهابية شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لتمويل أنشطتها من خلال أعمال الاختطاف طلبا للفدية والاتجار بالمخدرات والأسلحة والممتلكات الثقافية والأشخاص وأنشطة الهجرة غير المشروعة، في جملة أمور. وجرى تسليط الضوء على ذلك في العديد من تقارير هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو أمر مشار إليه في قرارات لمجلس الأمن، ولا سيما القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، وكذلك في البيان الرئاسي S/PRST/2018/9.

وأدت الهزيمة العسكرية لداعش إلى عودة وعبور وإعادة توطين المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الأمر الذي زاد من حدة التهديد الإرهابي العالمي من ناحية، وعزز الصلات القائمة بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من ناحية أخرى. ولذلك، من المهم للغاية التساؤل عن وجهتهم المقبلة. ويتجه المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون إلى شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، من بين مناطق أخرى. ومن المرجح أن يشكل ذلك ضغطا كبيرا على السلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما في منطقتي الساحل والمغرب العربي، حيث يبحث هؤلاء المقاتلون عن بؤر التوتر وضعف الدولة ومؤسساتها – حيث يوجد فراغ ناجم عن غياب الدولة، من أجل الاستقرار والانتشار وبث بذور الرعب والخوف في جميع أنحاء القارة.

ويعزز هذا الواقع الجديد الصلات القائمة بين الجريمة العابرة للحدود والجماعات المسلحة والحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية والمتجرين من جميع الأنواع في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، انضم مهربو المخدرات والأسلحة إلى صفوف الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة وفرعه في منطقة المغرب، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وإلى الكيانات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وجميع هذه الشبكات الإجرامية مترابطة

وتدعم بعضها بعضا. وهي تكتسب الطابع العالمي، مما يزيد من قدرتها على زعزعة استقرار الدول وتقويض سلامتها الإقليمية. ومما لا شك فيه أن هذا يمثل تهديدا للسلام والأمن ليس في أفريقيا، وخاصة في منطقتي الساحل والمغرب العربي، فحسب، ولكن في جميع أنحاء العالم. ويشكل هذا الأمر مصدر قلق لبلدي، ويجب على المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام له.

ويزيد هذا الوضع الجديد من تعقيد الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهو يتطلب منا تعزيز أمن الحدود وتبادل المعلومات وتوطيد التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، الملحق بها. والأمم المتحدة لها دور مركزي يتعين عليها القيام به، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات.

وتعي المملكة المغربية جيدا الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر وأخذ الرهائن واختطاف السياح والعاملين في المجال الإنساني، وحتى موظفي الأمم المتحدة. وكانت من أوائل الدول التي نبهت المجتمع الدولي إلى هذه الروابط الخطيرة. ولذا، فإننا ندعو إلى توخي اليقظة وبذل مزيج من الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما ندعو دول منطقتي الساحل والمغرب العربي إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لوقف الآثار السلبية الملحوظة بالفعل لهذه الأنشطة الإرهابية والإجرامية.

وقد وضع المغرب استراتيجيته الوطنية استنادا إلى الحوكمة الأمنية وتحسين إطارنا القانوني ومكافحة عدم الاستقرار الاجتماعي وإصلاح القطاع الديني من أجل مكافحة هذه الآفات. ونستثمر أيضا في الجهود الدولية، سواء داخل الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة أو في المبادرات والمحافل الدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك ”المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب“، الذي نشترك في رئاسته مع هولندا، ثم مع كندا اعتبارا من شهر أيلول/سبتمبر.

أخيرا، لا يزال المغرب على استعداد لتشاطر خبرته ودرايته الفنية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسنقف جنبا إلى جنب مع أشقائنا الأفارقة، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال التعاون الثلاثي مع الأمم المتحدة في سياق التعاون بين بلدان الجنوب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة بونر (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، والبعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نود أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم القيمة.

وتؤيد تركيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن التهديدات عبر الوطنية، وخاصة الإرهاب والجريمة المنظمة، هي بلا شك من التحديات الأمنية الرئيسية التي نواجهها اليوم. ومما يبعث على بالغ القلق أن الخطر العالمي للإرهاب آخذ في التنامي جغرافيا ومن حيث التكتيكات، على الرغم من تزايد الموارد والوسائل المكرسة لمكافحته.

والتكنولوجيات والفرص الجديدة تتبدى للمنظمات الإرهابية. وبينما يستخدم الإرهابيون أساليب جديدة أكثر تطورا ويكيفون أساليبهم وطرق عملهم مع الظروف المتغيرة، فإن مكافحة الإرهاب تزداد تعقيدا. وعلاوة على ذلك، فإن اتساع المنطقة التي يعمل فيها الإرهابيون يرتبط بما يتلقونه من تمويل ودعم مالي. ومن ثم، يزداد ضلوع الجماعات الإرهابية في

الأنشطة الإجرامية المربحة، فيما تساعد المجموعات الإجرامية المنظمات الإرهابية عن طريق توفير الخدمات.

ويتطلب هذا التداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة المزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي. ولا يمكننا منع ومكافحة التهديدات الحالية والمقبلة في عزلة. ونحن بحاجة إلى التعاون الدولي والإقليمي بيننا، وكذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما أن ثمة أهمية حيوية لتبادل المعلومات الاستخباراتية العملياتية في الوقت المناسب والتعاون بين وكالات إنفاذ القوانين عل الصعيد العالمي والتعاون القضائي الرسمي.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا التصدي بفعالية لهذه التحديات المترابطة إلا بطريقة شاملة ومتعددة الأبعاد، مع الاحترام الكامل لمبادئ الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والأمم المتحدة تتمركز بطبيعة الحال في صميم جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب. وتشكل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب العمود الفقري للعمل الذي يتعين القيام به في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي. ونؤيد الدور الأساسي الذي تضطلع به جميع وكالات وهيئات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ونعتقد أن المساعدة التقنية هي جانب حاسم آخر في جهودنا. ونشيد بالعمل الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتحسين قدرة الدول التي تطلب الدعم. وتساهم تركيا، من جانبها، في أنشطة بناء القدرات من خلال توفير التدريب لموظفي الحكومات الأخرى حسب احتياجات تلك الحكومات وعن طريق المساهمة ماليا في البرامج التي يديرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن خلال استضافة اجتماعات دولية رفيعة المستوى. وسنستمر في دعم هذه الأنشطة.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن تركيا تؤمن إيمانا راسخا، بوصفها بلدا له تجربة طويلة ومؤلمة في مكافحة الإرهاب ولا يزال يواجه تهديدا وشيكا من قبل العديد من المنظمات الإرهابية، بأن المجتمع الدولي يجب أن يقف متحدا وأن يظهر تضامنًا متبادلًا ويتعاون في مواجهة الإرهاب من دون تمييز بين المنظمات الإرهابية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم جلسة اليوم بشأن هذه القضية الهامة. كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة. وتوخيا للإيجاز، ستكون مداخلتي الشفوية أقصر من البيان المكتوب الذي سيتم تعميمه. وأود أن أوضح بعض النقاط إذا سمحتم لي.

بادئ ذي بدء، تدعونا الإضافة الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية، المعتمدة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، جميعا إلى مواصلة البحث وجمع المعلومات لتعزيز معرفتنا وتحسين فهمنا لطبيعة ونطاق الروابط التي قد تكون قائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي هذا الصدد، يسعى الاتحاد الأوروبي جاهدا إلى اتباع نهج متكامل متعدد التخصصات ومتعدد الوكالات للتصدي بفعالية للجريمة، بما في ذلك الإرهاب، مع ضمان احترام جميع التدابير المتخذة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتعين على

مختلف هيئات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات في كلا المجالين إلى العمل معًا لتبادل المعلومات والاستخبارات وتنسيق الجهود على جميع المستويات من أجل المواجهة الفعالة للتحديات التي نواجهها في كلا المجالين.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز الدور الهام الذي تقوم به وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست)، التي تسهم في تحسين التعاون القضائي في مكافحة الجرائم الخطيرة بما في ذلك الإرهاب، ودور مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)، الذي يدعم الدول الأعضاء في مجال منع ومكافحة جميع أشكال الجريمة الدولية والمنظمة الخطيرة والإرهاب. ويعد المكتب تقريرا عن حالة ووتيرة الإرهاب سنويا. وفي أحدث تقرير تم نشره للتو، أشار المكتب إلى عدد من التحقيقات التي أجريت في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي أظهرت تشابك قضايا غسل الأموال والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتمويل الإرهاب.

وفي الاتحاد الأوروبي، يستهدف قانون منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منع إساءة استخدام السوق المالية لتلك الأغراض. ويعالج ذلك التشريع القضيتين معًا. ومن الضروري أن نمنع وصول المجرمين إلى رأس المال من خلال مكافحة غسل الأموال بشكل فعال، وذلك للثني بنجاح عن ارتكاب أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد تم تعديل هذا التشريع مؤخرًا بهدف زيادة الشفافية بشأن من يمتلك الشركات والصناديق الاستئمانية ويستفيد منها، وذلك من أجل منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر هياكل غير شفافة؛ وتحسين عمل وحدات الاستخبارات المالية بتحسين وصولها إلى المعلومات عبر سجلات مركزية للحسابات المصرفية؛ والتصدي لمخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة باستخدام العملات الافتراضية والأدوات المدفوعة مسبقًا مع إخفاء الهوية؛ وتحسين التعاون وتبادل المعلومات بين المشرفين على مكافحة غسل الأموال والبنك المركزي الأوروبي، من بين العديد من الأهداف الهامة الأخرى التي نسعى إلى تحقيقها على المستوى الأوروبي.

وتدعو خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ إلى تعزيز التصدي للتحديات الصحية والأمنية الناشئة حديثًا في مجال تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ومع الحفاظ على مجالات السياسة الأساسية والمواضيع الشاملة لاستراتيجيتنا السابقة وتحديثها، تحدد خطة العمل الجديدة مجالات عمل جديدة ذات أولوية، بما في ذلك جمع الأدلة بشأن العلاقة المحتملة بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الجماعات الإرهابية أو الجريمة المنظمة أو تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر. ونعمل حاليًا بجد في جميع هذه المجالات.

في الختام، نرى أنه من المفيد تعزيز الجهود المبذولة لفهم الروابط الأخرى بين الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل أفضل. ولهذه الأسباب وغيرها من الأسباب الكثير، نرحب بهذه المناقشة وبالفرصة التي تتيحها لتبادل الخبرات وتسليط الضوء عليها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة بيرو على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع البالغ الأهمية المتمثل في الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، لأنهما يزعزعان الاستقرار الإقليمي والعالمي. وأشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر للسيد يوري فيدوتوف، وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة ميشيل كونينكس، المديرة التنفيذية للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والسيدة ماكارينكو على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

لقد اتخذ الإرهاب الدولي اليوم طابعًا أكثر شؤما، حيث انتقل من تنفيذ أعمال منعزلة إلى شن عدوان إرهابي واسع

النطاق في أنحاء أوروبا وآسيا وأفريقيا. إن أنشطة الجماعات الإرهابية تقوض الأمن خارج مناطق النزاعات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وتؤدي إلى هجرة قسرية إلى أوروبا على نطاق غير مسبوق. ويشعر وفد بلدي بالجزع نظرا لاستفادة الإرهابيين من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجبرنا ذلك على اتخاذ إجراءات لمنع الإرهابيين من جمع الأموال من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل.

إن كازاخستان دولة طرف في جميع الاتفاقيات والصكوك الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب وتسترشد أيضا باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونقترح جعل الاستراتيجية وغيرها من صكوك الأمم المتحدة الحالية ملزمة قانونا من خلال اتخاذ مجلس الأمن لقرارات ذات صلة.

وجرى في العام الماضي إطلاق المرحلة الثالثة من خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا في المنطقة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ومكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وتفتخر كازاخستان بأنها أول جهة مانحة للمرحلة الثالثة من المشروع الإقليمي، حيث تساهم بنسبة ١٠ في المائة من ميزانيتها الإجمالية.

ولا يمكن هزيمة الإرهاب الدولي دون استجابة منسقة. ولهذا السبب، وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلقت كازاخستان مدونة قواعد السلوك الرامية إلى إيجاد عالم خالٍ من الإرهاب، وهي وثيقة موجزة تضم ١٠ أحكام وتجسد الاتفاقيات والصكوك القانونية القائمة وتدعو إلى أن نتعاون بشكل أفضل وإلى اتخاذ إجراءات مشتركة وبذل جهود منسقة لمكافحة الإرهاب. وقد وقعت عليها بالفعل أكثر من ٨٠ دولة عضوا متماثلة التفكير ووحدت صفوفها للوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وغيرها من الصكوك.

واستنادا إلى تجربتنا الأخيرة في المجلس، يمكننا أن نقول إننا لم نجد دليلا على وجود صلة مباشرة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقتنا في وسط آسيا. وفي الوقت نفسه، لدينا بعض الحالات التي نلاحظ فيها وجود صلة وثيقة بين المنظمات الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة ومهربي المخدرات الذين يعملون على أراضي أفغانستان.

وفي ضوء استمرار زراعة الأفيون في الأراضي الأفغانية، تزداد أهمية دور المنظمات الإقليمية والدولية، على غرار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركزه الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة توفر الإرادة السياسية والتعاون على الصعيدين الإقليمي والوطني لمكافحة الإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة. والافتقار إلى الفرص التعليمية وفرص العمل يوفر أرضية خصبة للتطرف ويؤدي إلى انتشار الأيديولوجية الإرهابية بين الفئات قليلة المنعة، وخاصة الشباب. ونحتاج إلى معالجة العوامل التي تؤدي إلى بروز اتجاهات عالمية سلبية وإلى عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة في العديد من مناطق العالم وإلى تدفقات اللاجئين، إلى جانب المشكلات التي لم تُحل بعد، وهي الفقر والتفاوتات في التنمية، ويزيد كل ذلك من عرقلة التقدم ويعيق الفعالية الكاملة لتدخلاتنا.

وتتعاون وكالاتنا لإنفاذ القانون عن كثب مع مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة ومع الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون ومع منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمكاتب التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك

تبادل المعلومات والخبرات العملية واتخاذ تدابير مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وفي ظل الظروف الحالية، فإننا بحاجة إلى البحث بلا هوادة عن طرق لتحسين وتقوية وتوحيد جهودنا. ويجب أن نستفيد بشكل أفضل من الإمكانات الهائلة لمكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهياكل الإقليمية ذات الصلة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتدريب الموظفين واستحداث أدوات فعالة للتعاون بشكل عملي.

وبناء القدرات مفتاح النجاح.

وختاما، فإن كازاخستان مستعدة للعمل جنبا إلى جنب مع الآخرين على تحسين وتكثيف التعاون ذي المنفعة المتبادلة لحشد كل ما يمكن من جهود لمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم الهامة.

تؤيد هولندا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا.

وأود أن أسلط الضوء، بصفتي الوطنية، على ثلاث مسائل: البحوث وتبادل المعلومات، والمشاركة المحلية والتعاون الدولي.

أولا، لقد سُلط الضوء على الحاجة إلى المزيد من البحوث بشأن العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. إننا ببساطة لا نعلم ما يكفي حتى الآن، سواء كان الأمر يتعلق بالبيئات التي يلتقي فيها الإرهابيون والمجرمون أو الاستراتيجيات التي يتبعونها في التجنيد أو الصلة بالاتجار بالبشر. ولكن ينبغي ألا نقتصر على إجراء المزيد من البحوث فحسب؛ بل يتعين علينا أن نجري بحوثا أفضل من خلال تعزيز تبادل المعلومات. فذلك يتطلب تحديد الجهات المعنية الصحيحة من حكومات ومجتمع مدني وأوساط أكاديمية من أجل تيسير تفاعلها. ويقتضي وضع تشريعات لحفز تبادل المعلومات بين الوكالات وبين القطاعين العام والخاص، تمشيا مع التزامات حقوق الإنسان، ويلزم تدريب الموظفين على استخدام مصادر جديدة للبيانات وطرائق جديدة لجمع البيانات وتحليلها. ويمكن لمجلس الأمن أن يشجع الدول الأعضاء على المشاركة في هذه الإجراءات من أجل تعزيز فهمنا، لأنه لا يمكننا تحسين التصدي للترابط إلا بفهمه فهما أفضل.

ثانيا، بشأن المشاركة المحلية، من الواضح أنه لا وجود لرابط واحد. ففي المناطق والبلدان المختلفة، تتخذ العلاقة بين الإرهابيين والمجرمين أشكالا مختلفة. غير أن الصلة تتبدى أكثر وتتجلى على المستوى المحلي الذي تحدث فيه الإجراءات التي تهدف إلى معالجتها أثرا مباشرا. فبناء الثقة بين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية يعزز الحوار والتعاون. ويساعد هذا الحوار والتعاون الحكومات على التصدي للأسباب الكامنة وراء الإرهاب والجريمة المنظمة على الصعيد المحلي، مثل البطالة والافتقارللخدمات الأساسية. وتظل الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في مساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما الدول ذات الموارد المحدودة، في بناء القدرات على الصعيد المحلي للتصدي لهذه العلاقة الترابطية.

ثالثا، فيما يتعلق بالتعاون الدولي، قدمت مملكة هولندا، في عام ٢٠١٨، مجموعة من الممارسات الجيدة بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي آذار/مارس من هذا العام، أطلقنا مجموعة أدوات للسياسة العامة لتفعيل تلك الممارسات الجيدة، ويسرني أنها ذكرت من قبل الكثيرين قبلي في بياناتهم. وقد وضعت كل من الممارسات

الجيدة والأدوات بتعاون وثيق مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وهي متاحة للجمهور على الموقع الشبكي للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب أمر بالغ الأهمية للأمم المتحدة والدول الأعضاء لاستباق الأمور فيما يتعلق بالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. فلا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بمفردها ولا ينبغي لها ذلك.

وفي الختام، يصنع الناس ذوو الماضي الأسوأ، أحيانا، مستقبلا أفضل. لقد جند تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المجرمين في صفوف خلافته باستخدام ذلك الشعار. وقد تكون الخلافة سقطت، غير أن مناقشتنا اليوم تبين لنا أن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة تنبض بالحياة أكثر من أي وقت مضى. وتظل مملكة هولندا ملتزمة بدعم الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك في التغلب على أسوأ ما في الماضي وتهيئة مستقبل أفضل حقا للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد أقرت الجمعية العامة بالصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، من بين أمور أخرى. وقد أقر مجلس الأمن أيضا بتلك العلاقة المعقدة باتخاذ القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). إن تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية على جميع المستويات وتعزيز قدرات إنفاذ القانون ووكالات مكافحة الإرهاب أمر لا غنى عنه لقدرتنا على القيام على نحو فعال بمنع ومكافحة العديد من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتبطة بالإرهاب الدولي.

ومن الجرائم الوحشية بشكل خاص الرق المعاصر والاتجار بالبشر. فأكثر من ٤٠ مليون نسمة، معظمهم من النساء والفتيات، على مستوى العالم، يعيشون في ظروف العبودية. ويتم استدرار ما يقدر ب ١٥٠ بليون دولار سنويا من العمل القسري وحده. ويبين تقرير صدر مؤخرا عن لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن الاتجار بالبشر أصبح أداة للجماعات الإرهابية.

ويمكن للاتجار بالبشر أن يكون وسيلة من وسائل الإرهاب ومصدرا من مصادر تمويل الإرهاب في آن معا. ويمكن استخدامه لنشر الرعب وتخويف السكان وإضفاء الطابع المؤسسي على الاسترقاق الجنسي وتحفيز التجنيد، ويمكن استخدامه كمصدر للدخل – مثلا، عندما يباع الأسرى في الأسواق المفتوحة أو المزادات على الإنترنت ويستخدمون كأداة للحصول على فدية أو مدفوعات مقابل الإنقاذ.

وقد أقر المجلس بأن الاتجار بالبشر يمكن أن يشكل جريمة حرب وقد أدرج المتجرين بالبشر في قائمة نظام الجزاءات على ليبيا. وما زلنا نؤيد المزيد من الاتساق في الممارسات، في ذلك الصدد، ونشجع المزيد من المناقشات داخل المجلس، بما في ذلك بشأن نظام جزاءات مواضيعية محتمل. وكذلك نشيد باتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى زيادة التعاون فيما بين أجهزة إنفاذ القانون والكيانات التنظيمية، وكذلك مع القطاع الخاص، من أجل المساعدة على تحديد وكشف النشاط المالي المشبوه المتعلق بالاتجار بالأشخاص الذي يمول الإرهاب.

وقد أطلقت ليختنشتاين، إلى جانب أستراليا وهولندا وبدعم من الأمانة العامة لجامعة الأمم المتحدة، استجابة لتلك الدعوة، لجنة القطاع المالي المعنية بأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر، المعروفة أيضا باسم مبادرة ليختنشتاين. وتتألف اللجنة من أصحاب المصلحة من مصارف التجزئة والصناديق التحوطية

والهيئات التنظيمية العالمية والمؤسسات الاستثمارية والضحايا ووكالات الأمم المتحدة والحركة المناهضة للرق. وظلت تصمم تدابير في مجالات الاستدامة والابتكار والمسؤولية في عمليات والإقراض والاستثمار المتسم بالمسؤولية، فضلا عن الامتثال والتنظيم لإعداد القطاع المالي العالمي للتصدي للرق المعاصر والاتجار بالبشر. ونعرب عن الشكر لحكومة هولندا على استضافتها المشاورة المواضيعية الرابعة والأخيرة للجنة القطاع المالي في نهاية حزيران/يونيه بشأن مواضيع تشمل العقوبات وتعاون القطاع المالي والأعمال التجارية المسؤولة، الأمر الذي من شأنه زيادة إثراء ردنا على الرق المعاصر.

وستعرض النتائج النهائية للجنة على هامش الأسبوع الرفيع المستوى، في ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وسيكون التنفيذ الفعال للتدابير التي حددتها اللجنة ضروريا للمساهمة في مكافحة الرق المعاصر والاتجار بالبشر، بما في ذلك حالات ممارسته من قبل الجماعات الإرهابية. وستكون الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل خاص، بالإضافة إلى المنظمات والهيئات والكيانات الدولية الأخرى، منصات بالغة الأهمية لتحقيق تلك الغاية.

وكذلك فإن محاصرة الصلة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة تعني التصدي للفساد بجميع أشكاله. فكل من الفساد الصغير والواسع النطاق يمنع الملايين من الناس كل يوم من التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية في مجالات مثل الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والعدالة. إنهما يحرمان الشباب من الفرص الاقتصادية ويؤججان الهجرة غير النظامية ويوفران أرضا خصبة للجرائم ويشيعان المظالم والنزاعات التي تؤدي إلى ظهور الجماعات الإرهابية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد توفر، بنهجها الشامل، أساسا قانونيا للتصدي للفساد في جوانبه المتعددة. وتدعو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الدول الأطراف كذلك إلى اعتماد تدابير تشريعية أو إدارية أو تدابير فعالة أخرى للنهوض بالنزاهة ومنع وكشف ومعاقبة إفساد الموظفين العموميين.

وتلتزم ليختنشتاين بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات ذات الصلة، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، على النحو الوارد في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ولا يسعنا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أن تحقيق مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع يتوقف على النجاح في القضاء على الفساد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دين (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال الإرهاب أحد أكبر التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، والحياة والكرامة الإنسانية. وكما يتضح من الدراسات العملية والأكاديمية، توجد علاقة يحددها السياق بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

فعلى صعيد التعاون العملي يجمع الإرهابيون الأموال عن طريق الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والبيئية وغسل الأموال ويحصلون على الدعم اللوجستي من الاتجار بالأسلحة النارية، في حين أن الجريمة المنظمة تضعف قدرة الدولة وإدارتها وتسهم في زيادة الحيز الذي يعمل فيه الإرهابيون.

وإذ يزداد مستوى التقارب بين الجماعتين، فإنهما تقومان بالتجنيد على نحو متزايد من نفس فئات الناس، وقد شرعتا في الاندماج من حيث الأفراد والموارد والأنشطة اللوجستية والتنفيذية. وهذا الاتجاه المثير للقلق لا يمكن إغفاله وينبغي للمجتمع الدولي وضع نهج مستدام وشامل لمنع ومكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة بيرو بعقد هذه المناقشة المفتوحة وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، إن الصلة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة أقرها بقلق مجلس الأمن في عدة قرارات، وأبرزها القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤). واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، فضلا عن الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، حددت أيضا معايير التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن ينفذ التزام الدول الأعضاء بموجب قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات ذات الصلة على نحو شامل ومبتكر. وفي بعض الحالات، تظل الموارد المخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة متواضعة بالمقارنة مع الموارد المخصصة لمكافحة الإرهاب. وفي ضوء هذا التهديد المشترك، حان الوقت لمضاعفة الجهود لإذكاء الوعي وتطبيق التكنولوجيات في جمع ومقارنة البيانات عن هاتين الظاهرتين بهدف رصد أوجه التفاعل بينهما وقطعها.

ثانيا، نؤكد على أهمية قيام الدول الأعضاء بتعزيز قدرتها على تأمين حدودها ضد الإرهابيين ومن يعملون معهم من مرتكبي الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتحقيق معهم ومحاكمتهم. ونود أن نشدد على أن أحد أكثر السبل فعالية لمكافحة هذا التهديد المشترك ينبغي أن ينطوي على معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب والأنشطة الإجرامية. وينبغي أن نسعى إلى التصدي للفقر وعدم المساواة الاجتماعية والتمييز والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى تبادل المعلومات والاستخبارات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين أجهزة إنفاذ القانون ومراقبة الحدود. وأي جهد لمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية يجب أن يُبذل وفقا لمبادئ القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ثالثا، على صعيد الأمم المتحدة، ندعو مجلس الأمن والجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة المختصة إلى مواصلة تعزيز التعاون بين الوكالات في قيادة الجهود الدولية. والمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في بناء القدرات والتدريب مورد مهم يكمن أن تستفيد منه الدول الأعضاء.

وتدين فييت نام الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه، حيثما ارتكب وأيا كان مرتكبوه. ولم ندخر جهدا في مواءمة قوانيننا وسياساتنا مع الالتزامات ذات الصلة بموجب قرارات مجلس الأمن واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها السارية. لقد دأبنا على العمل بشكل وثيق مع الوكالات الدولية، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، اتخذنا تدابير جديرة بالثناء لتنفيذ اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٥، وخطة العمل الشاملة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٧.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا على التزامنا بالعمل على نحو وثيق مع أجهزة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والشركاء الدوليين والإقليميين للتصدي للتهديد المشترك الذي يشكله الإرهاب والجريمة المنظمة على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): أود في البداية أن أهنئكم على رئاستكم الحكيمة لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه الجاري، وأن أعرب عن التقدير لرئاسة الكويت في الشهر الماضي.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير بلدي لاختياركم لهذا الموضوع الهام ”الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة“ كموضوع لجلسة المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن التي نشارك فيها اليوم. وأود أن أعرب عن التقدير لكل الإحاطات الإعلامية القيمة التي استمعنا إليها في بداية هذه الجلسة.

لطالما دفعت مصر بضرورة تبني مقاربة شاملة لظاهرة الإرهاب تتعامل مع مختلف مسبباته وآثاره وصلاته في إطار المسعى الجاد لإيجاد أنجع الحلول لمجابهة تلك الظاهرة الإجرامية الخطيرة. إن العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة علاقة ثابتة ليس فقط على المستوى المفاهيمي والنظري، الذي يتجلى في إقرار قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥ لعام ٢٠٠٠ بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بتلك العلاقة في العديد من فقراته، وإنما أيضا على ضوء ما كشفته التجربة العملية في أكثر من حالة من تشابك المصالح بين التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف فئاتها وتخصصاتها.

تتشرف مصر حاليا برئاستها للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرض على حضراتكم كمثال عملي على أرض الواقع نبذة عن رؤية مصر للأوضاع الأمينة في منطقة الساحل الأفريقي وأثرها على توطيد العلاقة بين التنظيمات الإرهابية في تلك المنطقة وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصولا إلى توصيات مصر ومقترحاتها بالنسبة للتعامل مع هذا التزاوج غير المشروع بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وهي علاقة توجد أمثلة عديدة عليها في مناطق مختلفة من عالمنا.

لطالما عانت منطقة الساحل الأفريقي من انتشار أنشطة جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، سواء تلك التي تعمل في تهريب المخدرات أو البشر أو الاتجار في الأسلحة. ومما ساهم في انتشار أنشطة تلك الجماعات، ضعف قدرات أجهزة إنفاذ القانون في العديد من الدول المعنية واتساع الحيز الإقليمي الذي تستفيد منه تلك الجماعات. ثم أتى تدهور الأوضاع في ليبيا الشقيقة ليزيد من تعقد المشهد من خلال توفر أحجام هائلة من الأسلحة والعناصر المرتزقة، مما عزز من قدرات التنظيمات الإجرامية في تلك المنطقة في مواجهة أجهزة إنفاذ القانون في الدول. ثم عملت التنظيمات الإرهابية بمختلف أنواعها، سواء مثل بوكو حرام غربا أو التنظيمات الإرهابية المتصلة بداعش في منطقة الساحل، لتستفيد من هذا الوضع الأمني الهش لتتبادل المنفعة المتبادلة مع جماعات الجريمة المنظمة الناشطة في هذه المنطقة. والنتيجة مؤسفة نعيشها يوميا في حوادث الاختطاف والعنف واستهداف المدنيين، خاصة النساء، وإثارة الفتنة الطائفية في دول المنطقة والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

وتؤمن مصر بأن الحل الأمثل في مجابهة أنشطة التنظيمات الإرهابية في البؤر التي تختلط فيها أنشطتها مع أنشطة جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما هو الحال في منطقة الساحل، هو عبر دعم المجتمع الدولي لسلطات وقدرات الدول والمؤسسات الوطنية وتعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون.

لذلك فقد حرصت مصر، على سبيل المثال، على تقديم الدعم الفني لدول منطقة الساحل الشقيقة من خلال تقديم ١٠٠٠ منحة تدريبية في المجالات العسكرية، فضلا عن برامج بناء القدرات التي تقدمها مصر في مجالات مختلفة لدول المنطقة، من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، في المجالات الأمنية وإنفاذ القانون والعدالة.

ويضاف إلى ما تقدم، استضافة مصر مؤخرا لمركز تجمع الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب، الذي نعلق عليه أمالا كبيرة في الاستمرار في تعزيز قدرات مؤسسات دول تجمع الساحل والصحراء وتدعيم ركائز الدولة الوطنية في المنطقة، بما يضيق الخناق على أنشطة التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وندعو المجتمع الدولي والشركاء إلى التعاون معنا في هذا الصدد، حيث يصب هذا التعاون بكل تأكيد في

مصلحة الجميع، سواء في قارتنا الأفريقية العزيزة أو شمالا في جارتنا، أوروبا، التي تتأثر بالتأكيد من تداعيات الجريمة المنظمة وأنشطة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.

وختاما إن ما تقدم هو مثال عملي مثله أمثلة كثيرة. هذا المثال عايشته مصر والكثير من الدول الأفريقية الشقيقة لعلاقة الترابط القائمة بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، مع رؤيتنا ومقترحاتنا العملية للتعامل مع هذه الظاهرة من خلال تدعيم ركائز الدولة الوطنية وبناء قدرات مؤسساتها الوطنية. وهو أمر نراه ضروريا لملء الفراغ الذي دائما ما تستثمره جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكذلك التنظيمات الإرهابية المرتبطة به.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد ماردیني (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وتعرب اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن الامتنان لإتاحة الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن وتشاطر تجربتنا فيما يتعلق بالأشخاص المحرومين من حريتهم.

في عام ٢٠١٨ وحده، قامت اللجنة الادولية للصليب الأحمر بزيارة أكثر من مليون شخص في أماكن الاحتجاز. وخلال الاضطلاع بأنشطتنا، شهدنا برامج تهدف إلى منع التطرف العنيف أو القضاء عليه، ونرى سياساتيرجي وصفها بأنها سياسات لمنع تغذية نزعة التطرف واجتثاثها.

بعض التدابير التي تستهدف المحتجزين المتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة ليس على المحتجزين أنفسهم فحسب، بل وعلى المحتجزين بشكل أوسع والمجتمع ككل. وتشمل هذه التدابير وضع المحتجزين الذين جرى تقييم أنهم متطرفون أو عرضة لخطر التطرف بمعزل عن غيرهم؛ أو تجميعهم معا في أجنحة خاصة أو إخضاعهم لأنظمة صارمة؛ أو لحد من حصولهم على الخدمات ووصلوهم إلى برامج إعادة التأهيل؛ أو إخضاعهم لعمليات نقل متواترة أو متكررة. والآثار المحتملة لهذه التدابير تتعارض مع هدف حماية الناس من الأفعال ذات الطابع العنيف. واليوم أود أن أسلط الضوء على خمس ضمانات أساسية، عندما تدرج في السياسات يمكن أن تساعد في التصدي للتطرف العنيف أو منعه أو منع تغذية نزعة التطرف في أماكن الاحتجاز.

أولا، يجب أن نحترم سيادة القانون، وأن تتم معاملة المحتجزين معاملة إنسانية. واحترام القانون والكرامة وحماية السلامة البدنية والنفسية للمحتجزين هي الأساس لأي برنامج ناجح في مراكز الاحتجاز. وعلاوة على ذلك، فهي لا غنى عنها.

ثانيا، إجراء تقييم فردي للمخاطر والاحتياجات مع الاقتران باستجابة مصممة خصيصا استجابة وعملية متابعة من شأنها أن تساعد على التقليل إلى أدنى حد من وصم بعض مجموعات المحتجزين.

ثالثا، يجب أن نضمن أن القيود التي تفرض لها أساس قانوني وضرورية ومتناسبة. ولجميع المحتجزين الحق في الحصول على الخدمات الأساسية والسلع مثل الخروج يوميا إلى الهواء الطلق، والماء والغذاء والمرافق الصحية، والرعاية الصحية، والتفاعل الإنساني الهادف، بما في ذلك الاتصال بالأسرة.

رابعا، ينبغي لنا استخدام موظفي احتجاز على كفاءة عالية ومدربين يحظون بالدعم ويخضعون للرقابة.

خامسا، يجب علينا كفالة حسن النظام والأمن لجميع المحتجزين في مراكز الاحتجاز، لا لفئات معينة دون غيرها. ولتحقيق أثر إيجابي وتجنب التمييز، يجب أن يعود الدعم المادي أو المالي بالفائدة على نظام الاحتجاز برمته. وهذا ينطبق أيضا

على أي تدخلات خارجية، مثل مبادرات التعاون الثنائية والحكومية الدولية.

وفي المقام الأول، يجب معاملة المحتجزين معاملة إنسانية. الظروفوالمعاملة اللاإنسانية تتعارض مع التزامات الدول، وتفضي إلى نتائج عكسية بالنسبة لمنع نزعة التطرف والتطرف العنيف. واللجنة الدولية للصليب الأحمر على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول لكفالة المعاملة الإنسانية والظروف الإنسانية لجميع المحتجزين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة أزوسينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): الصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة راسخة في الفلبين. جماعة أبو سياف، ومناضلو بانغسامورو الإسلاميون في سبيل الحرية، وجماعة موتي وجماعة أنصار الخليفة، جميعها أعلنت الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية، وتقوم بتمويل عملياتها من خلال أنشطة إجرامية، معظمها من الاتجار بالمخدرات والاختطاف والابتزاز وتهريب الأسلحة. وقد تعاونت مع المنظمات الإجرامية في البداية، لكنها منذ ذلك الحين أنشأت شبكات إجرامية خاصة بها، تعمل تحت المسمى الزائف للنضال من أجل الحرية، وتتستر تحت اصطلاح ضحايا حقوق الإنسان وانتهاكات حرية العقيدة الدينية حينما تتحرك الدولة ضدها لحماية مواطنيها.

ويبين حصار مراوي في عام ٢٠١٧ العلاقة الوطيدة بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وباستخدام أموال المخدرات، تمكن الإرهابيون من جمع تشكيلة مسلحة تسليحا جيدا من المتطرفين والمجرمين المرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب للسيطرة على مراوي. وقدم الساسة ذو الصلة بالمخدرات الدعم للجماعات الإرهابية المحلية بتزويدها بالأفراد والأموال والأسلحة النارية، وهو ما ساعد على استمرار الحصار الذي أعقب الهجوم المضاد الذي شنته الحكومة. وأتاحت العمليات العسكرية وعمليات إنفاذ القانون المكثفة لنا استعادة السيطرة على مراوي في غضون ستة أشهر، وهو ما يقل عن السنوات الست التي استغرقها استعادة السيطرة على الرقة.

وفضلا عن إنفاذ القانون والعمليات العسكرية، ثمة حاجة إلى نهج شامل لمعالجة الصلات بين المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة. وعلى الصعيد السياسي، لدى الفلبين الآن قانون بانغسامورو التنظيمي، الذي يمنح الحكم الذاتي لمنطقة ميندناناو المسلمة، وهو يرمي إلى إنهاء الصراع المستمر منذ عقود في تلك المنطقة، التي استخدمتها جماعة أبو سياف والجماعات الإرهابية المحلية تحت ستار النضال من أجل الحرية. لقد كان ما يحدث أي شيء غير ذلك. ونقوم أيضا بتعديل قانون الأمن الإنساني لجعله أكثر استجابة لهذه الصلات.

يتيح الاتجار بالمخدرات تدفقا مربحا من الإيرادات غير المشروعة. والاتجار بالمخدرات يضعف المقاومة الاجتماعية ويفسد الاستجابة السياسية. ومن المعروف أن أعضاء المجموعة الإرهابية المحلية موزعو مخدرات أو تجار مخدرات أو مستهلكو مخدرات. ويستخدم الشابو، أو الميثافيتامين، كثيرا في عمليات التجنيد وتجارة الشابو تديرها في المقام الأول الجماعات الإجرامية المنظمة، ما يبين التعاون بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية المحلية والعابرة للحدود الوطنية. وقد تعلموا الدرس من تجارة الأفيون، التي أخضعت بها بريطانيا بلدا عظيما في حجم قارة لإرادتها. وعليه فإن ما نقوم به من عمليات لمكافحة المخدرات يستهدف هذه التجارة.

وحيث أن المال هو المحرك الرئيسي لهذه الصلات، فإن تحديد مصادر التمويل الأساسية وتتبع تدفقها وقمعها أمور أساسية. وعلى وحدات الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون وأجهزة النيابة العامة ووحدات الحكم المحلي أن تعمل معا وتتبادل المعلومات فيما بينها وتقوم بإذكاء الوعي. ويجب على القطاع العام أيضا، حسب الاقتضاء، أن يعمل بشكل وثيق مع

القطاع الخاص. ويمكن لجمع معلومات الاستخبارات أن يكون أكثر فعالية إن لم تركز الوكالات على الأعمال الإرهابية في حد ذاتها بل وبشكل أكبر على الوسائل التي تمكن القيام بها.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإننا نقوم بدوريات بحرية مشتركة مع ماليزيا وإندونيسيا في منطقة الحدود الثلاثية عند جنوب الفلبين وشرق ماليزيا وسولاويسي لتعزيز مراقبة الحدود، لا سيما في ضوء عمليات جماعة أبو سياف المعروفة المتمثلة في الاختطاف عبر الحدود الوطنية طلبا للفدية، والتي أودت بحياة الهولندي إيفالد هورن.

وعلى الصعيد الإقليمي، تنص خطة العمل الشاملة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب على إنشاء قواعد بيانات حاسوبية مشتركة بشأن التنظيمات الإرهابية والجهات المرتبطة بها، فضلاً عن جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية ذات الصلات المحتملة بالمنظمات الإرهابية، بهدف وضع تقييم للمخاطر والتهديدات المشتركة.

وهنا في الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدولي، تدعو الحاجة إلى المزيد من تبادل أفضل الممارسات وبناء قدرات وحدات إنفاذ القانون والاستخبارات المالية. ونشير إلى أن عناصر من فريق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب جاؤوا إلينا قبل ثلاثة أسابيع من سقوط مراوي لتحذيرنا من أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي تعرض للهزيمة في الشرق الأوسط، سيحاول إعادة إحياء خلافته في جنوب شرق آسيا.

ترتكز جهودنا المبذولة لمكافحة الإرهاب على احترام حقوق الإنسان لأن المسؤولية الأولى والأبرز والأهم للدولة هي حماية الملتزمين بالقانون من الخارجين على القانون وحماية الأبرياء من أولئك الذين يهددون سلامتهم ورفاههم. وقد تعهّد رئيس الفلبين، فيما يخص تلك المسؤولية، بالتزام صلب وثابت وتام، بأنه لن يثنيه الانتقاد عن عزمه هذا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد أحمد (السودان): في البدء، نتقدّم لكم بالتهنئة الحارة، سيدي الرئيس، على توليكم مسؤولية رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكر الكويت على رئاستها المجلس للشهر المنصرم. ونهنئكم أيضاً على حسن اختياركم لهذا الموضوع الهام.

السودان دولة شاسعة المساحة مترامية الأطراف تحدها سبع دول. تتميز هذه الحدود بطولها وصعوبة السيطرة عليها. وموقع السودان – هذا – يجعلنا أكثر حرصاً على منع المجموعات الإرهابية التي تحاول الاستفادة من الحدود المفتوحة التي يصعب مراقبتها. لذلك أصبحت مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة أولوية للدولة بكل مؤسساتها، ومحوراً أساسياً في التنسيق والتعاون مع دول الجوار والمجتمع الدولي.

لقد صادق بلدي على كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وكذلك الجريمة المنظمة بجانب الاتفاقيات الإقليمية أفريقياً وعربياً. وينشط بلدي بفاعلية في إطار جهود منظمة التعاون الإسلامي الرامية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ويَعتبر السودان استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أهم الأطر القانونية الدولية الهادية والموجهة للقوانين والتشريعات الوطنية، والتي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب ومتّسقةً ومتناغمةً معها، مما كان له الأثر الإيجابي في تحجيم نشاط العناصر والجماعات المتطرفة والحد من انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة.

تكمن الخطورة في ملف الإرهاب في التحدي الماثل بتنامي العلاقات والصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب. فالتشابه الكبير في التنظيم الهيكلي لكل منهما أدى حتى إلى ذهاب البعض إلى اعتبار الإرهاب صورة من صور الجريمة المنظمة، خاصة وأن طبيعة عمل الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية تتداخل أحياناً إلى الحد الذي يصل إلى التحالف الوثيق. لذلك

فالحاجة ملحة لفهم ومعالجة هذه الصلة المتطورة بينهما، وكذلك الطريقة والمدى التي تختلف بها هذه الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في مختلف المناطق والسياقات.

ولمكافحة الجريمة المنظمة في سياق ارتباطها بالإرهاب نحتاج إلى تطبيق مناهج مبتكرة ومنخفضة التكلفة لإعاقة الشبكات العالمية للمجرمين والإرهابيين، أساسها تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول ثنائياً وجماعياً. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، مع التسليم بأن التعاون الدولي وأي تدابير نضطلع بها من أجل منع الإرهاب ومكافحته يجب أن تتماشى مع الالتزامات المنوطة بنا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، وبخاصة قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني.

إن محاربة الفقر وتحقيق التنمية المتوازنة ودعم برامج النهضة والإعمار في الدول النامية، وبخاصة الدول الأفريقية، وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب تمثل مجتمعة مدخلاً شاملاً يعالج مخاطر ومظان الإرهاب من خلال جهود تسعى إلى إنشاء نظام دولي عادل ومتوازن.

تتطلب كذلك جهودنا الوطنية المبذولة على صعيد مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إطار الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة دعماً فنياً لبناء القدرات وتمكين الآليات الوطنية للنهوض بدورها على أكمل وجه، على أساس من التعاون والاحترام المشترك الذي لا يخصم من الملكية والسيادة الوطنية. وهو جهد مشترك للدولة ومنظمات المجتمع المدني بتشكيلاتها المختلفة بالإضافة إلى أجهزة الإعلام ومؤسسات ومراكز البحث والدراسات التي ترصد الظواهر وتقدم القراءات العميقة وتقود حملات التوعية والتنوير.

ختاماً، يأمل وفد بلدي في أن تواصل الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية والدول الأعضاء المانحة بناء قدرات الدول التي تحتاج إلى ذلك، حيثما دعت الضرورة وكان ذلك مناسباً عندما يُطلب منها ذلك، لمساعدتها على التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب الذي يستفيد من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة بينيتيس ليما (أوروغواي) (*تكلمت بالإسبانية*): نحن ممتنون للإحاطات المقدَّمة ونثني على بيرو لأخذها زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع بالغ الأهمية يكتسي أهمية خاصة في وقت نشهد فيه انتشار تهديدات لم تكن موجودة في السابق، مما يعرضنا لمخاطر وأوجه ضعف جديدة.

إن الأنشطة المتصلة بالجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، والفساد وجرائم الفضاء الإلكتروني، من بين أمور أخرى، كلها أمور تسهم في انتشار الجريمة المحلية، وتكثيف آثارها، وتُلحق الضرر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، وتُدمّر تماسكها الاجتماعي وتُضِرّ بصورتها الدولية بل وتهدد استقرار مؤسساتها الديمقراطية.

إن الجريمة المنظمة والأعمال الإرهابية هي من بين العقبات التي قد تواجهها أوروغواي في الفترة بين عامي ٢٠١٤-٢٠٣٠. وتبرز استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ ذلك الأمر من بين الحالات غير المشروعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي ترتكب داخل أوروغواي أو فيما يتصل بها أو انطلاقاً منها، لا سيما تلك المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية. ويشير التقرير أيضاً إلى أن المنظمات الإجرامية الدولية، ولا سيما تلك المكرسة في المقام الأول للاتجار بالمخدرات، تشكل تهديداً لبلدنا. وعلى الرغم

من أنها لم تنجح في إقامة قواعد دائمة داخل أراضينا، فإن لها شركاء محليين مسؤولين عن التوزيع الداخلي والتعاون في عدد من الجوانب اللوجستية والمتعلقة بالدعم. وعلاوة على ذلك، ونظراً لطبيعة حدودنا وموقعنا الجغرافي، تعدّ أوروغواي جذابة كبلد عبور.

وفيما يتعلق بالإرهاب وتمويله، عند إجراء التقييم الوارد في الاستراتيجية الوطنية المذكورة آنفاً، لم تُحدد أي منظمات إرهابية تعمل محلياً، ولم نجد أن النظام المالي لأوروغواي قد استُخدم لإجراء تحويلات مالية لها صلة بالتنظيمات الإرهابية التي تعمل في الخارج. وكان التهديدُ الرئيسي المحدد هو الذي تشكّله المنظمات الإرهابية التي تمكّنت من العمل في بلدان أخرى في المنطقة.

وما فتئت أوروغواي تتأهّب، على مدى السنوات القليلة الماضية، لمواجهة هذه الآفات التي تقوّض السلم والرفاه الاجتماعي للسكان ولها قدرة تدميرية على سيادة البلد وسلامته الإقليمية وتنميته وموارده، مما يقوض بالتالي مستقبله. وندرك أن من الضروري، من أجل تحقيق الفعالية في منع ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والصلة بينهما، وجود شرطة ونظم قضائية فعّالة مع تشريعات محدّثة وتنسيق بين المؤسسات داخل الدولة. ولهذا السبب، تعمل مختلف الجهات الفاعلة الوطنية على التصدي لمختلف التهديدات ومعالجتها من خلال نهج متعدد الأبعاد بهدف توفير استجابة متعددة القطاعات.

فيما يتعلق بالتشريعات، أدرجت أوروغواي في السنوات الأخيرة معايير جديدة في تشريعاتها تمكننا من مواجهة تطور التهديدات. واعتمدت عدة قوانين بشأن منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وآخرها القانون ١٩ ٧٤٩ المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩، ولائحته التنظيمية ٢٠١٩/١٣٦ المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩. وفي مجال آخر، سنت أوروغواي عام ٢٠١٣ القانون ١٩-١٧٢ بشأن مراقبة الدولة وتنظيمها لاستيراد الماريوانا ومشتقاتها وإنتاجها وحيازتها وتخزينها وتسويقها وتوزيعها. وينص القانون على أنه سيسعى، من خلال تدخل الدولة، إلى معالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة الناجمة عن مشكلة استخدام المؤثرات النفسانية، وكذلك الحد من حالات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وينص على اتخاذ تدابير تهدف إلى مراقبة استخدام القنب ومشتقاته من المؤثرات النفسانية وتنظيمه، وكذلك تثقيف المجتمع وإذكاء الوعي والوقاية من المخاطر الصحية لتعاطي القنب، ولا سيما فيما يتعلق بتطور حالات الإدمان.

وأنشأ القانون ١٩-٥١٣ لعام ٢٠١٧ بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، من جانبه، لجنة مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذلك لجنة أمن المعابر الحدودية، ويتضمن أيضا أحكاما جنائية. وفي عام ٢٠١٧ أيضا، اعتمدت أوروغواي استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب وأنشأت المركز الوطني لتنسيق مكافحة الإرهاب بهدف تحسين قدرة البلد على الاستجابة لتلك الآفة في سياق احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي المنع والحماية والتقييم والاستجابة، وبالتالي محاولة تنفيذ الحلول باتباع نهج شامل.

ونظرا للطابع عبر الوطني للجريمة المنظمة والإرهاب، لا يمكننا أن نحصر أنفسنا في الإجراءات الوطنية بل ينبغي لنا تشجيع وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، تؤكد أوروغواي التزامها الثابت بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي لمكافحة الآفتين والصلات الخبيثة القائمة بينهما. والإجراءات التي اضطلعنا بها على الصعيد الوطني تعكس ذلك الالتزام. ونقدر التوصيات التي قدمتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب خلال زيارتها الأخيرة إلى مونتيفيديو في ١٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧.

ويواصل بلدنا العمل للتغلب على مواطن ضعفه ويعرب عن امتنانه لدعم تلك الجهود الرامية إلى التكيف مع المتطلبات الجديدة في السياق الدولي، في إطار احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نجحت إنجازات الثورة الكوبية والتزام بلدنا بمنع الإرهاب والتصدي له، وكذلك بمنع ومكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي قد تسهم في تمويل الإرهاب، في جعل كوبا مكانا لا يجتذب تلك الأنشطة. ويختلف طابع ونطاق العلاقة بين الجريمة والإرهاب، التي أقرها المجلس، وقد تكون مصدرا لتمويل الإرهاب أو دعما لوجستيا له، باختلاف السياق. وفي حالة كوبا، لا تنعكس تلك الصلة بشكل كبير كما في غيرها من البلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم.

إن بلدنا – الذي ظل لعقود ضحية لإرهاب الدولة من الخارج – يدين جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها مهما كانت دوافعها. وقد أكدت الحكومة الثورية في كوبا مجددًا أنها لم تسمح مطلقًا، أو لن تسمح أبدًا، باستخدام أراضيها الوطنية في تنفيذ أعمال الإرهاب أو التخطيط لها أو تمويلها ضد أية دولة أخرى دون استثناء. وكدليل على هذا الموقف، التزمت كوبا بـ ١٨ اتفاقية دولية تتعلق بالإرهاب. وطبقنا التدابير التشريعية والمؤسسية والإدارية وغيرها من التدابير لمنع ومعاقبة جميع الأعمال والأنشطة الإرهابية. ووضعنا معايير جنائية محددة للتصدي للأفعال الإجرامية ذات الطابع الإرهابي – القانون ٩٣ لمكافحة أعمال الإرهاب – وكذلك التشريعات الجنائية التي تجرم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأقرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية في عدة مناسبات بالتزام كوبا وقدراتها المؤسسية على منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشير تقرير التقييم المتبادل لجمهورية كوبا، المضطلع به في إطار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية، إلى تدني الخطر العام لغسل الأموال. كما سلط الضوء على التنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات على جميع المستويات في كوبا والإطار القانوني المحدث لمكافحة هذه الآفة. ولذلك فمن المسلم به على المستوى الدولي أن عمل بلدنا ”فعال إلى حد كبير“ في مجالات الإشراف والأفراد والهياكل القانونية والمصادرة والتحقيق والملاحقة القضائية لتمويل الإرهاب والجزاءات المالية والتدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب.

وفيما يتعلق بمختلف أشكال الجريمة المنظمة، اعتمدت كوبا أيضا موقفًا ثابتًا يقوم على المبادئ وسياسة عدم التسامح مطلقًا، لا سيما فيما يتعلق بإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها، وكذلك الاتجار بالبشر ومنع جميع تلك الأنشطة غير القانونية والمعاقبة عليها وفقا لأحكام تشريعاتنا الوطنية، مما يمنع تمويل الإرهاب من خلال التدابير المعتمدة التي ذكرتها.

وتعمل كوبا جاهدة للحيلولة دون استخدام أراضيها الوطنية كموقع لتخزين المخدرات غير المشروعة أو تكديسها أو عبورها أو كوجهة لها، وتنفذ استراتيجية لمنع ومكافحة الاستخدام غير القانوني للمخدرات والاتجار بها، مع تعزيز مستوى التنسيق بين مؤسساتنا الوطنية بالمشاركة الفعالة للمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني. ونتيجة لتلك الجهود، صادرت كوبا في عام ٢٠١٨ ما بلغ ٤٣٨ ٢ كيلوغراما من المخدرات، ضبط معظمها في الموانئ البحرية كجزء من عمليات مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات، ولم تكن متجهة إلى جزيرتنا. وكشفت وأحبطت محاولتان لإدخال المخدرات إلى البلد بواسطة قارب سريع، مما أسفر عن اعتقال أربعة أشخاص. وأجهضنا عمليتين داخل مياهنا الوطنية، وقبضنا على أربعة آخرين من تجار المخدرات

الأجانب. كما أحبطنا ٤٩ عملية نظمتها شبكات إجرامية تسعى لإدخال المخدرات عبر حدود مجالنا الجوي.

وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، وضعت كوبا خطة عمل وطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠. ومعدل حدوث تلك الآفة في بلدنا متدن للغاية بفضل إنجازاتنا الاجتماعية وأمن المواطن وتكافؤ الفرص والسياسات والبرامج الرامية إلى تمكين المرأة، وكذلك الإرادة السياسية ومستوى الرعاية الذي يحظى بالأولوية من الدولة والحكومة الكوبية لمنع هذه الآفة والتصدي لها بجميع أشكالها بهدف حماية الضحايا.

ونرفض رفضا قاطعا إدراجنا ضمن الفئة الأسوأ في تقرير الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٩ الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة. ومن المعروف أن ذلك التقرير الأحادي الجانب يهدف، بدون أي شرعية أو اعتراف دولي، إلى تحقيق هدف التلاعب السياسي كسلاح للضغط على الدول الأخرى، ودون احترام أو اعتبار أو أي ارتباط بالجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. فهو يتجاهل عمدا العمل المثالي والشامل الذي تضطلع به كوبا في منع هذه الآفة والتصدي لها. ويتجاهل سياسة بلدنا في عدم التسامح مطلقا بشأن الاتجار بالبشر ويخفي النتائج المنبثقة عن عمليات التبادل التي جرت بين البلدين لمدة خمس سنوات متتالية لتبادل المعلومات والتعاون بشأن هذه المسائل.

وكما يتضح، فإن حملات التشهير بكوبا، التي تداخلت بشكل لا يمكن السيطرة عليه، تعمل على تبرير العداء الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة الحالية ضد كوبا والتدابير الأحادية الجانب المتزايدة لفرض الحصار والإكراه الاقتصادي التي تهدف إلى تحقيق دهورة مستوى معيشة شعبنا والحد من التدفقات المالية إلى البلد وعرقلة الإمدادات وتقويض عمليات الإنتاج وتدمير خدماتنا الاجتماعية. كل ذلك يشكل جزءًا من الحرب الاقتصادية التي لا هوادة فيها والتي فرضت علينا على مدار الستين عامًا الماضية.

إن مكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة يجب أن تجري وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب ألا يقوض مجلس الأمن ولاية الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ومهامها وصلاحياتها، وهي أجزة قادرة على توفير استجابات فعالة ومنسقة للآفتين. وينبغي للمجلس في المقام الأول الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، سعيا لمنع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بجميع أشكالهما ومظاهرهما. ويجب أن يعزز المجلس المساعدة والتعاون الدوليين من أجل إنشاء وتعزيز القدرات الوطنية للدول الراغبة فيها، فضلا عن تبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، على أساس الاحترام المتبادل.

إننا نرفض بحزم ازدواجية المعايير، والانتقائية السياسية، والأفعال الانفرادية لدول معينة في سعيها للتثبت من السلوك، ووضع قوائم ذات دوافع سياسية تتناقض مع القانون الدولي، فضلا عن التلويح براية الكفاح المفترض ضد الإرهاب والجريمة المنظمة بغية ارتكاب أعمال عدوانية، وتقويض السيادة الوطنية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وعلى دوركم القيادي المستمر في تعزيز فهمنا للصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، اللذين، ازدادا بشكل كبير من حيث الحجم والتهديد على مدى العشرين سنة الماضية، كما سمعنا للتو.

وإنني هنا لأن بلدي، أيرلندا، يعتقد أن المناقشات لمسائل من هذا القبيل من شأنها أن تحدث أثرا. وتتمثل الخطوة البالغة الأهمية في التصدي للتهديدات المزدوجة التي تكلمت بشأنها في فهم طبيعة ونطاق الصلات القائمة فيما بينها بشكل أفضل. ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل تعميق فهمنا سويا هنا في الأمم المتحدة، وفي إطار حكوماتنا وعلى نطاق المجتمع المدني.

وأود أن استند إلى مذكرتكم المفاهيمية المفيدة (S/2019/537، المرفق)، سيدي الرئيس، وأن أعرض أربع نقاط موجزة.

أولا، قد يبدو ذلك أمرا بديهيا، لكن الواقع هو أن تأجيج الإرهاب والجريمة المنظمة نظامان عالميان معقدان ومتطوران لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونعتقد أنه لا أمل لنا في معالجة هذه المسألة بشكل فردي أو بمعزل عن بعضنا البعض. إن اتباع نهج منسق أمر أساسي للتصدي لذلك بفعالية. إن تصدي أيرلندا لهذا الأمر يجمع سويا طائفة من الإدارات والوكالات الحكومية، بما في ذلك المصرف المركزي في أيرلندا، وقوات الشرطة الأيرلندية، ومكتب الأصول الجنائية الأيرلندي ومفوضي الإيرادات في أيرلندا. غير أننا نعلم أننا بحاجة إلى المزيد. وعلى مجلس الأمن أن يقوم بدوره. وقد سعدنا بالمشاركة في تقديم القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) بقيادة فرنسا، الذي يحدد نهجا شاملا لمكافحة تمويل الإرهاب. ويتمثل التحدي الآن كما كان دوما، في الانتقال من الكلام إلى التنفيذ.

ثانيا، نحن نعلم أن الجماعات الإجرامية المنظمة والمنظمات الإرهابية تقوم بالتجنيد على نحو متزايد من نفس المجموعة من السكان المهمشين إلى حد كبير، والضعفاء في كثير من الأحيان. وتعد السجون أرضا خصبة للتجنيد على وجه الخصوص. وفي كثير من الأحيان يجري تحويل صغار الجناة وأعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة إلى التطرف. ونعتقد أن تدريب الشرطة والمشاركة المجدية للمرأة والشباب أمر بالغ الأهمية في مكافحة ذلك.

ثالثا، إن المشاركة والتعاون بصورة متعددة الأطراف شرط لا غنى عنه للتصدي لتلك التهديدات بفعالية. ويرى بلدي أيرلندا أن هناك دورا محوريا للأمم المتحدة في قيادة التصدي المنسق والشامل للدول الأعضاء مع الإسترشاد باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتعين علينا أن نواصل بذل جهود متضافرة من أجل زيادة بروز وفعالية أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

إننا كمرشحين لشغل مقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، نعتقد أمرين - أولا أن هذا الأمر في الواقع تهديد لسلامنا وأمننا الجماعيين؛ وثانيا، أن المجلس لا يمكنه فقط، بل عليه أن يضطلع بدور في فهم ومكافحة الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

وباعتبارنا عضوا نشطا في الاتحاد الأوروبي، نود أن نقر بالعمل الهام الذي تقوم به وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون القضائي من أجل تحسين التعاون القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. كما أننا نقدر تقديرا عاليا عمل وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، وما تقدمانه من دعم لتيسير تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

رابعا وأخيرا، إننا نعتقد اعتقادا جازما أن تدابير مكافحة الإرهاب، وخاصة تبادل المعلومات عبر الحدود ينبغي ألا يقوض التزاماتنا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إن المجتمع المدني يؤدي دورا بالغ الأهمية، ونحن نشجع المزيد من الجهود لتعزيز تلك الشراكة. وببساطة، إن بناء وإدامة الثقة فيما بين منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية هي الركيزة الأساسية التي يجب أن نستند إليها في كفاحنا المقبل.

ويمتلك مجلس الأمن، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظومة الأمم المتحدة ككل طائفة واسعة من الأدوات لمكافحة هذه التهديدات. ويتمثل عملنا في أن نكفل إمكانية استخدامها. ويؤكد بلدي أيرلندا مجددا، التزامنا الراسخ بالمشاركة النشطة مع الشركاء هنا في الأمم المتحدة. ونأمل بصفتنا عضوا في مجلس الأمن في المستقبل، وبدعم من هذه القاعة، أن نعمل بنشاط من أجل التصدي لهذه التهديدات. ونعتقد أننا مدينون بذلك على الأقل لعدد لا يحصى من الضحايا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة حسين (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم.

لا يزال الإرهاب والجريمة المنظمة يشكلان أحد أعقد القضايا العالمية وأصعبها في عصرنا. وتزداد قدرتنا غورا، كما تزداد صعوبة، فيما يتعلق بالاستجابة لتلك القضايا ومجابهتها بصورة شاملة. إن الإرهاب يتجاوز العنصر والدين والجنسية. ولذا تقتضي مكافحة الإرهاب اتباع نهج متعدد الجوانب، من العمل المباشر لتفكيك الشبكات والخلايا وشبكات التمويل إلى منع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، بما في ذلك رصد خطاب الكراهية خارج الإنترنت أو في الفضاء الرقمي على حد سواء. وستساعدنا المناقشات المفتوحة من هذا القبيل على أن نفهم بشكل أفضل هذه الظاهرة المتعددة الأوجه، والتعلم من بعضنا البعض بغية توجيه أعمالنا الجماعية صوب كشف الجرائم المروعة ومكافحتها واعتراضها ومنعها.

وتُدين ملديف بقوة جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، وبجميع أشكاله ومظاهره. إن الإرهاب عمل فظيع يسلب حياة الأبرياء، ويدمر المجتمعات، ويجبر السكان على مغادرة ديارهم، ويعود بعقود من التنمية إلى الوراء. إن الإرهاب تهديد عابر للحدود الوطنية ويتطلب عملا دوليا ومنسقا. وباعتبارنا أعضاء في المجتمع الدولي، يتحمل كل منا مسؤولية التعاون عن كثب، ودراسة أسبابه الجذرية، والعمل على منع الأيديولوجيات العنيفة والمتطرفة من اتخاذ موطئ قدم في كل بلد من بلداننا.

وفي السنوات الأخيرة، شهدنا تزايد الاعتماد المتبادل بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، حيث يتنقل الأفراد بين هوياتهم كإرهابيين ومجرمين. وتزيد وظائفهم المطموسة من الصعوبة التي يلقاها موظفو إنفاذ القوانين في اعتقالهم ومحاكمتهم. إن علينا كدول أن نفهم هذه الصلات، وأن نعزز أطرنا الوطنية بل وأن نضمن أن تعمل تلك الأطر كما يُفترض منها. ويجب أن نضمن أيضا التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد سنت ملديف قانون منع الإرهاب، وقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠١٥. وتوفر القواعد التنظيمية التي أصدرتها في عام ٢٠١٥ هيئة النقد في ملديف، وهي المصرف المركزي في البلد، في إطار قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، توجيهات واضحة للقطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى. وتشكل المشاركة في الأنشطة الإرهابية أو دعم تلك الأنشطة فعلا إجراميا في ملديف.

ويسرني أن أبلغكم أن حكومة الرئيس صُليح المنتخب حديثا قد عجلت بوضع جهود مكافحة الإرهاب والتطرف على سبيل الأولوية. ويجري العمل حاليا لتعديل التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل التصدي بشكل أفضل للتهديدات المعاصرة. وخلال الشهر الأول لتولي الرئيس إبراهيم محمد صليح لمنصبه أنشأ اللجنة الرئاسية المعنية بالفساد واسترداد الموجودات. والغرض من اللجنة هو التحقيق في حالات إساءة استعمال الأموال الحكومية، وغسل الأموال، والفساد، وإساءة استعمال السلطة داخل مؤسسات الدولة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وصدق بلدي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠١٣، وبروتوكولها التكميلي المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه في عام ٢٠١٦، الأمر الذي أدى إلى وضع خطة وطنية لمكافحة الإتجار بالبشر. وفي الآونة الأخيرة، في شباط/فبراير، أُنشئت هيئة تنسيق مكافحة الاتجار بالبشر الجديدة من أجل تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر.

يوفر المركز الوطني لمكافحة الإرهاب في ملديف منبرا مشتركا لتيسير تبادل المعلومات والاستخبارات العامة، والتزامن بين الأنشطة المشتركة بين الوكالات في جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتسعى ملديف إلى التصدي لظاهرة التطرف العنيف من خلال نهج يضم المجتمع بأسره. بالتعاون مع الشركاء في مختلف الوكالات وأصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية، اضطلع المركز الوطني لمكافحة الإرهاب ببرامج مختلفة لتمكين المجتمع من مقاومة الأيديولوجيات المتطرفة، وتمكين المجتمعات المحلية، لا سيما النساء والشباب وقادتهم. وحكومتي مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه إذا أردنا منع الإرهاب ومكافحته، فإن أجدى استراتيجية هي من خلال البرامج المجتمعية. ويجب أن نضطلع بنهج يشمل أصحاب المصلحة المتعددين للتصدي للإرهاب العالمي، والتطرف، والجريمة المنظمة.

تكرر ملديف تعهدها بالتمسك بالتزامها بمكافحة الإرهاب. وبينما نواصل تعزيز الأطر والتدابير المضادة في جهودنا لمكافحة الإرهاب، والجرائم المنظمة في الداخل، سنظل حريصين على أن تصبح جهودنا جزءا من نهج إقليمي وعالمي شامل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بشكر رئاسة بيرو لمجلس الأمن على إدراج مسألة الصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة في جدول أعمال المجلس. لقد مر أكثر من أربع سنوات منذ أن ناقش المجلس هذا الموضوع (انظر S/PV.7351) واتخذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤). اسمحوا لي أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة الذين استمعنا إليهم صباح هذا اليوم.

لذلك فإن توقيت هذه المناقشة لا يمكن أن يكون أنسب من ذلك الوقت بالنظر إلى أن وسائل الإرهاب وتهديداته تزداد تعقيدا، وينطبق الشيء نفسه على الجريمة المنظمة. ومع الزيادة في وجود التكنولوجيات الجديدة، يزداد الأمر صعوبة في الكشف عن تلك الصلات المشتركة ومكافحتها.

كذلك أؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات والتعليقات بصفتي الوطنية.

كثيرا ما يتم التعامل مع الإرهاب والجريمة باعتبارهما ظاهرتين مختلفتين بسبب اختلاف دوافعهما. بيد أن التقارب المتزايد بين الجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية طوال العقود العديدة الماضية أصبح اتجاها عالميا يتهدد المصالح الأمنية للعديد من الدول في جميع أنحاء العالم. وهذه الظاهرة ليست جديدة. والواقع أن من الحقائق الثابتة أن جماعات الجريمة المنظمة، والمجموعات الإرهابية كثيرا ما تعمل بطرق مماثلة، وتقوم بنفس أنواع الأنشطة الإجرامية، وتتقاسم الخصائص التنظيمية.

تشمل الجوانب المشتركة لتلك المجموعات الطابع عبر الوطني، والتمويل عن طريق ارتكاب أنشطة إجرامية أو غير قانونية، والقدرة على بث الخوف في نفوس الناس. وهذا الطمس في خطوط التمييز التقليدية بين الإرهاب والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة الخطيرة يتطلب من الدول صقل سياساتها الرامية إلى منع ومكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية والمجموعات الإجرامية المنظمة بغية تحقيق الحد الأمثل من أثرها وتوفير أقصى درجات الأمن للمواطنين، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية.

نرى أن التعاون الإقليمي من بين أكثر الطرق فعالية لتناول هذه القضية الملحة والصعبة. وبناء على اقتراح قدمته سلوفينيا، أيد الاتحاد الأوروبي تطوير مبادرة مكافحة لإرهاب في غرب البلقان لدمجها في مفهوم تحقيق التكامل في إدارة شؤون الأمن الداخلي، الذي يشمل مجالات بارزة أخرى من التعاون في مجال الأمن الداخلي، وهي بالتحديد: منع التطرف العنيف، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة، وأمن الحدود. وترمي أهدافها السياسية إلى تعزيز أعمال الشرطة القائمة على معلومات استخبارية، وتحسين الصكوك الإقليمية، وتعزيز التعاون العملياتي بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة غرب البلقان.

في عام ٢٠١٧، أطلق وزراء الداخلية في المنطقة، إلى جانب الشركاء الدوليين والشركاء في الاتحاد الأوروبي، عملية التنفيذ، وعينوا مجموعة دعم لتنفيذ السياسة الجديدة. وقد جمع الهيكل القدرات والخبرات الحالية لآليات التعاون الإقليمي، ويستضيف العملية المكتب الإقليمي التابع لمركز جنيف للسياسات الأمنية، الكائن في ليوبليانا، عاصمة بلدي.

أظهرت مناقشة اليوم بوضوح مرة أخرى التهديد الخطير الذي تشكله الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب على السلم والأمن الدوليين. ويبدو أن التشريعات وإنفاذ القانون تأتي دائماً خطوة متأخرة تقريباً، وينبغي أن تكون سبباً كافياً لإبقاء جميع الدول متيقظة، والعمل على استكمال تشريعاتها وفقاً لذلك وفي الوقت المناسب، وأن تستثمر قبل كل شيء في التعاون الدولي.

لقد قمنا في العقود الأخيرة بتنفيذ مجموعة متنوعة من خيارات السياسات هذه على الصُعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية، ونعمل مع مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب. وإذا أردنا حقا مكافحة هذين التهديدين، كل ما يقتضيه الأمر منا هو أن نلتزم بالقواعد التي وضعناها بالفعل وأن نتعاون. ولا يمكن لأي دولة أو حكومة درء هذه المخاطر بمفردها. فالإرهاب والجريمة المنظمة لا يعرفان حدودا. ولا ينبغي لنا أيضاً أن نكافحهما منفردين. من هنا، فإن مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن في وقت لاحق من هذا الشهر ينبغي له أن يركز بالضرورة على جميع هذه الجوانب المختلفة للتهديدات، وكذلك على ردنا المشترك عليها.

اسمحوا لي مرة أخرى أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع يهمنا جميعاً.

إن أفضل طريقة لكسر طوق الصلات بين الجريمة عبر الوطنية والإرهاب تتمثل في منعها. ويجب على الدول أن تعزز المؤسسات التي تكافح الجريمة وتعمل جاهدة للحد من الإفلات من العقاب وتحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان. ولمنع تطرف الشباب وسد حيز الجريمة، يجب أيضا مضاعفة الجهود لتوسيع نطاق الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والأمن لتشمل المناطق ذات الوجود الحكومي الضعيف أو الشحيح.

في هذا الصدد، تشدد كوستاريكا على أهمية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والركائز الأربع التي تقوم عليها، بما في ذلك دراسة الظروف التي تساعد على نشر الإرهاب، والعمل على منع الإرهاب ومكافحته، وتعزيز قدرة الدول ودور الأمم المتحدة. وثمة طريقة أخرى لمنع التفاعل بين الجريمة المنظمة والإرهاب، ألا وهي تعزيز الحدود البحرية والبرية على السواء. فالحدود التي يسهل اختراقها تُسهلّ القيام بأنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات، وحركة الأشخاص والأسلحة، وتهريب السلع المحظورة.

في حين أن منع هذه الشرور ومكافحتها مسؤولية تقع على عاتق كل دولة، وهي مسائل تتعلق بالأمن القومي، غير أنه عندما تُنفذ الأنشطة غير المشروعة بطريقة منسقة في عدة أقاليم متجاوزة حدود بلد واحد، عندها يتطلب الأمر اهتماما دوليا. ولهذا السبب من الطيب أن نجري هذه المناقشة اليوم.

إننا نتعامل مع ظاهرة يقدم فيها المجرمون خدمات للإرهابيين مثل غسل الأموال، وتوفير الوثائق، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر. وهناك أيضا حالات يشارك فيها الإرهابيون في أنشطة الجريمة المنظمة مثل الاختطاف أو استخراج المعادن بطريقة غير مشروعة، من أجل الحصول على التمويل. وهذا يمثل تحديا كبيرا في مجال منع الجريمة، وإقامة العدل، لأنه يغير الخطط التقليدية التي وُضعت من أجل تدريب موظفينا المكلفين بإنفاذ القوانين، والمسؤولين القضائيين، وتدريبهم على الحالات التي اعتادوا على مواجهتها.

أدخلت كوستاريكا مؤخرا تغييرات على تشريعاتها المحلية من أجل تعزيز أدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى الرغم من أن النشاط الوقائي يتركز أحيانا بسذاجة على هذا الجانب فقط، فكما قلت أنت نفسك، سيدي الرئيس، إنه ليس كل شيء.

تعمل المحكمة العليا في كوستاريكا على تدريب القضاة، والمدعين العامين، والشرطة القضائية في ميدان الجرائم الإلكترونية، وفي المشاركة مع عناصر الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، والتهريب، من بين وسائل أخرى، للكشف عن الجريمة المنظمة.

ويجري أيضا العمل على تحسين معالجة ودراسة المعلومات والتحليلات وإقامة العلاقات بين مختلف الشبكات التي تتألف من هذه التنظيمات.

ولا بد من التعاون حتى نتمكن من مكافحة هذه الجماعات المنظمة التي تعمل على المستوى الدولي وتختلف في دوافعها. وبينما يبحث المجرمون عن الأرباح، يسعى الإرهابيون عموما إلى فرض الأديان أو الأيديولوجيات. بيد أنهم يستخدمون أساليب وموارد شائعة لتحقيق أهدافهم، من قبيل الأنشطة غير المشروعة كنقل الأسلحة والاتجار بالبشر وغسل الأموال والخطف والسطو على المصارف، وغيرها.

وترى كوستاريكا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لديها معرفة بالمناطق التي توجد فيها، تؤدي دوراً رئيسياً في التعاون، وكذلك في تنسيق الجهود المشتركة، بصرف النظر عن المساعدة التي يمكن أن تقدمها البلدان من خلال الاتفاقات الثنائية. وتختلف الاحتياجات الوطنية وأنماط الجرائم باختلاف المنطقة. وكما سمعنا في الاجتماع الخاص الذي عقد في نيسان/أبريل، فإن أمريكا اللاتينية هي المنطقة الأكثر عنفا في العالم، حيث سجلت أعلى معدل في جرائم القتل والاختطاف طلبا للفدية، ويوجد فيها أكبر عدد من الشتات. وهذا مثال على الخصائص المميزة للحيز الجغرافي، حيث الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة قد تختلف عما يحدث في المناطق الأخرى التي لا ينتشر فيها هذا العنف. وتم الاستماع إلى أمثلة على ذلك هنا في هذه القاعة طوال اليوم.

وينبغي أن يشمل التعاون التدريبَ ونقل التكنولوجيا، عندما يتعلق الأمر بالدول وكذلك بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية. إن الأدوات الحاسوبية التي تستخدم أساسا لتتبع المقاتلين الأجانب، ينبغي أن تُتاح لجميع البلدان، وينبغي أن يكون ذلك جهدا مشتركا. ويتعين أن يغدو توحيد معايير المحتويات في قواعد البيانات الذي ييسر تبادل المعلومات هدفا مشتركا من أجل تحسين مكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة – وبقدر ما تسمح الأنظمة المحلية – يجب على البلدان أن تبذل جهدا من أجل إقامة شراكات بين القطاعين

العام والخاص تيسر الحصول على أوجه التقدم التكنولوجي لاستخدامها في مجال منع الإرهاب، وفي جمع الأدلة.

وينبغي أن يتم كل ذلك في ظل احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد. ويجب أن نضع في اعتبارنا أن التنظيمات الإجرامية والإرهابية، سواء كانت تعمل جنبا إل جنب أم لا، قد أظهرت أن بمقدورها الوصول إلى جميع أنواع الموارد. ومن أجل التعاون بصورة منظمة ومنصفة وتحقيق التبادل الفعال للمعلومات، يجب على الدول الأعضاء أن تنضم إلى صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها.

وترى كوستاريكا أن من الملح تعزيز قدرتنا على تحديد الاتجاهات الجديدة استعدادا للأحداث المتسمة بالتعقيد. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم زيادة الوعي ليس فيما بين المسؤولين فحسب، ولكن في المجتمع ككل. وتكتسي الملاحقة القضائية ووضع القواعد أهمية، لكن من المهم بنفس القدر التماس الآليات والمبادئ التوجيهية التي تتيح المجال لتحديد المؤشرات في الوقت المناسب من أجل تفادي الحوادث الواسعة النطاق وحالات الأزمات الفعلية. ولتحقيق ذلك، من الأهمية بمكان أن تتعاون الدول مع بعضها بعضا في مجال تبادل المعلومات. ولذلك، نؤيد مشروع القرار الذي قدمته بيرو.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بنالصديق (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للرئاسة البيروفية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية والحسنة التوقيت بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على بياناتهم الشاملة.

ومن المؤكد أن الخطر المتزايد الذي تشكله على السلام والأمن الدوليين الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلتها بالإرهاب والتطرف العنيف يتطلب من المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام والعمل. ويجب أن يزيد جهوده الرامية إلى قطع الصلات بين هاتين الآفتين ومعالجتهما بطريقة شاملة. وعلى الرغم من النكسات الإقليمية والحد من الأموال المتاحة للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، فإن هذه الكيانات تظهر قدرة كبيرة على التنقل والتكيف والابتكار، وتلجأ في كثيرا من الأحيان إلى أساليب جديدة للتمويل من أجل تنويع مصادر إيراداتها. وبالتالي، من المتوقع أن تقوم الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العا لم بإعالة نفسها من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والابتزاز، والاختطاف طلبا للفدية، والاتجار بالأسلحة النارية، وغسيل الأموال، وتهريب المهاجرين، فضلا عن تغذية نزعة التطرف لدى المجرمين في نظام السجون.

وعلى نحو ما تم تأكيده في المذكرة المفاهيمية (S/2019/537، المرفق)، ثمة حاجة عاجلة إلى تحسين فهم وتناول الصلات المتطورة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن كيفية ومدى اختلافها باختلاف المناطق والسياقات. ويجب علينا حشد جهودنا المشتركة الرامية إلى تطوير ونشر مجموعة من الأدوات لتعطيل تلك الشبكات الآخذة في التوسع ووقف الأموال التي تجنيها. إن تبادل المعلومات بين مسؤولي الاستخبارات والجيش والشرطة، وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية ووحدات الاستخبارات المالية، وتوفير المساعدة التقنية اللازمة حسب الطلب وزيادة تبادل الموارد والتكنولوجيا بين الدول، يجب أن تكون من الأولويات الرئيسية.

ومن المهم أيضا إبراز أهمية قيام الدول الأعضاء بزيادة الاستثمار في تعزيز فعالية مراقبة الحدود وتكنولوجيات المراقبة، بما في ذلك العمل بوثائق الهوية ذات البيانات البيومترية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن للدول الحق السيادي في تأمين حدودها، وفقا للقانون الدولي. ولا يمكن تحقيق التعاون بين الدول في هذا الصدد إلا باتباع نهج متماسك ومنسق يحترم المبادئ الأساسية للمساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في مسائل تقع أساسا ضمن السلطان الداخلي للدولة. إن كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تؤدي دورا هاما في تحديد الأخطار والاحتياجات في مجال بناء القدرات، بناء على طلب الدول، مع مراعاة أن لكل منطقة خصوصياتها.

ونحن بحاجة أيضا إلى معالجة الظروف الهيكلية المفضية إلى الإرهاب والنشاط الإجرامي. ولن نتمكن من النجاح في مكافحة هاتين الآفتين إلا من خلال نهج شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومعالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك أسباب الفقر وعدم المساواة والإقصاء والتطرف. كما أن كفالة التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية أمران من الأمور الأساسية في هذا الصدد.

وتظل معالجة الصلة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عنصرا محوريا من عناصر الاستراتيجية الوطنية الشاملة في الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب. وبناء على ذلك، فقد كيّف بلدي الإطار القانوني لديه المتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتجريم تمويل الإرهاب، وتدابير تجميد الأصول والرقابة على القطاع غير الربحي، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الجزائر ملتزمة التزاما تاما بالتعاون الإقليمي في مكافحة زعزعة الاستقرار التي تسببها التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل. وعلى غرار جميع بلدان منطقة الساحل، ما فتئت الجزائر تنادي باتباع نهج موجه نحو اتخاذ إجراءات فعالة ومحددة الأهداف، تستند إلى مبدأ المسؤولية الوطنية، بهدف مكافحة الإرهاب والنشاط الإجرامي عبر الحدود، مع تولي المسؤولية عن حفظ الأمن والاستقرار داخل أراضينا، تمشيا مع التزاماتنا الدولية. ويشكل الانتشار الواسع للجيش الجزائري على حدود البلد جزءا من جهود الجزائر الرامية إلى ضمان أمنها الوطني وأمن جميع جيرانها.

وتتبع الجزائر نهجا متضافرا بين بلدان منطقة الساحل من خلال آليات متعددة للتعاون، مثل لجنة الأركان العامة التنفيذية المشتركة ووحدة الدمج والاتصال لمنطقة الساحل والعديد من المحافل الأخرى. وتسهم هذه الآليات في تعزيز التعاون الأمني بين بلدان منطقة الساحل من خلال تنسيق وتعزيز تدابير مراقبة الحدود، وكذلك من خلال التدريب وتبادل المعلومات الاستخبارية والمعدات.

ومن الجدير بالذكر أن الجزائر قدمت، بوصفها أحد بلدان الاتحاد الأفريقي الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تقريرا يستعرض التهديدات والاتجاهات الإرهابية السائدة في القارة الأفريقية في عام ٢٠١٨ خلال اجتماع القمة الثلاثين لرؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي المنعقد في شباط/فبراير. ويشير التقرير إلى أن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا قد ازدادت بوتيرة تثير القلق. وعلى الرغم من اختلاف دوافعهما، فإن ثمة هدفا مشتركا للآفتين يخدم مصالح كل منهما، ألا وهو، إضعاف مؤسسات الدولة والحد من قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها.

وتنخرط الجماعات الإرهابية في أفريقيا بصورة متزايدة في الأنشطة الإجرامية المتصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بالأسلحة النارية والبشر والتزوير وتهريب السلع الثقافية واستغلال الموارد الطبيعية والمعادن وسرقة الماشية والقرصنة. وكثيرا ما توسع الجماعات الإرهابية والإجرامية نطاق أنشطتها، مستغلة الطابع العابر للحدود للإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن الحدود السهلة الاختراق والمناطق غير الخاضعة للحكم في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مقترنة بضعف القدرات المؤسسية الوطنية في الدول الأعضاء الأخرى.

وأظهرت القارة الأفريقية، من خلال الاتحاد الأفريقي ومؤسساته المختلفة، والبلدان المتضررة بشكل مباشر قدرة على الصمود وتصميما في مكافحة الإرهاب والتصدي لتمويل الإرهاب المتصل بالاتجار. وقد وُضعت العديد من المبادرات والترتيبات لتحقيق الأمن الجماعي في القارة، مثل عمليتي نواكشوط وجيبوتي ولجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية والمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

وتواصل المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ومقرهما لجزائر، أداء دور هام في تعزيز قدرات أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. واتفاق تبادل المعلومات الموقع بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة في كانون الثاني/يناير يوفر منبرا مشتركا هاما للتعاون في محاولة لتعزيز الشراكة والتنسيق بين المنظمتين في مجال مكافحة الآفتين. كما اتُخذت خطوات إضافية لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لمواصلة تعزيز قدرات الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، بما في ذلك من خلال إنشاء مكاتب اتصال وطنية للمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة والمنظومة الأفريقية للاتصالات بين أجهزة الشرطة.

وفي إطار الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تتعاون الجزائر أيضا على نحو وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما ”المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب“، الذي يكمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الإطار، ترأس الجزائر وكندا الفريق العامل المعني ببناء القدرات في منطقة غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، شاركت الجزائر وكندا في تنظيم اجتماع بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا في الجزائر العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. كما أصدر المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وثائق إطارية مفيدة تتناول الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك ”مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة لمنع عمليات الاختطاف للحصول على فدية وحرمان الإرهابيين من الاستفادة منها“.

أخيرا، فإن الجزائر لا تزال تشارك بقوة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على جميع المستويات، وهي على استعداد للإسهام في المسعى الجماعي للحد من التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلتها بالإرهاب وتواطئها معه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة كويل مورسيا (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالثناء على رئاسة بيرو لمبادرتها بعقد هذه المناقشة المهمة وبالتنويه بالإحاطات الإعلامية القيمة، التي تكشف الواقع الراهن بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

يتمثل أحد النماذج القائمة للعولمة في تدويل الجريمة المنظمة، التي اتسع نطاق أنشطتها غير المشروعة ليشمل أساليب جديدة وديناميات والتي تشكل الآن تحديات متزايدة لبلداننا في الكشف عن الأنشطة التي يمكن أن تستغلها المنظمات الإرهابية أو الإجرامية ومنعها بفعالية. ومن أجل تحقيق أهدافها، ترتبط المنظمات الإرهابية بالجريمة المنظمة، من خلال أنشطة قانونية

وغير قانونية على حد سواء، وذلك من أجل توليد الموارد المالية التي تتيح لها تطوير أنشطتها الجارية أو المحتملة.

وبوصفنا بلد عبور يطل على محيطين ويشكل جسرا يربط بين أمريكا الشمالية والجنوبية، فإننا لسنا بعيدين عن آفة الجريمة المنظمة، التي تسير جنبا إلى جنب مع الهجرة القسرية والاتجار بالأشخاص والأسلحة والسلع الثقافية والمخدرات، ضمن ظواهر أخرى. وعلى هذا النحو، ندرك أيضا مسؤوليتنا العالمية عن التصدي لها بحزم.

وقد أعربت بنما عن التزامها الراسخ بمكافحة تمويل الإرهاب مكافحة مباشرة. وندرك أيضا مدى فائدة المبادرات المشتركة مع المنظمات الدولية. ويؤكد دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لهذه الجهود أنه لا يمكننا الاعتماد على الإجراءات المنعزلة وحدها.

وصدقنا على ١٨ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والعالمي وأعددنا، عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، قائمة وطنية بشأن الإرهاب وتمويله. وعلى الصعيد الإقليمي، وبالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، تنفذ بنما برنامجا للمساعدة التشريعية ومكافحة تمويل الإرهاب وتواصل إنفاذ تدابير التجميد الوقائي وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة وغير ذلك من التدابير المعتمدة في مجلس الأمن من خلال تحديث قوائم الجزاءات.

ويُجرم القانون الجنائي لبنما حاليا تمويل الإرهاب ويفرض عقوبة القاسية على مرتكبي هذه الجريمة.

وقد قمنا بسن قانون بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، يتضمن أحكاما تتعلق بتجميد الأصول بشكل وقائي، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وستواصل بنما المشاركة في الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله، مع استثمار الموارد في تحسين قدرتها على مكافحة الإرهاب. وتركز جهودنا على حماية حدودنا ونظامينا المالي واللوجستي، بهدف منع وردع وكشف وقمع الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة.

إن العالم المترابط يجعلنا عرضة للخطر ويظل يشكل تحديا بالنسبة لنا. ويشير التطور الديناميكي للاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكات الاجتماعية والاتصال إلى تقدم كبير في مجال الاقتصاد، فضلاً عن التحديات الأمنية الكبرى. واستنادا إلى المذكرة المفاهيمية اليوم (S/2019/537، المرفق) فإنني أشدد على الدور الذي يمكن لجميع الأطراف الفاعلة العامة والخاصة على حد سواء القيام به، بل ويتعين عليها القيام به في مجال منع الإرهاب والجريمة المنظمة من تقويض مجتمعاتنا وزعزعة استقرارها. والجهود الجماعية والتبادل المستمر للممارسات الرشيدة والتعاون الديناميكي والفعال من بين الشروط الأساسية للاستجابة بنُهج شاملة تعالج الظاهرة في مختلف البيئات التي تُرتكب فيها الجريمة المنظمة. وبالنظر إلى الطابع العالمي للتحديات التي نواجهها، يجب أن تكون الحلول عالمية أيضًا.

واعترافاً بالأهمية الكبيرة للجهود متعددة الأطراف إلى جانب قيمة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي من المقرر إجراء الاستعراض السابع من استعراضاتها التي تتم كل سنتين في عام ٢٠٢٠، فإنني أؤكد من جديد أن بنما ستواصل العمل مع المجتمع الدولي لمواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في تعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة التي لا تتسامح مع الجريمة المنظمة والإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم.

كما أعرب عن امتناني للمديرين التنفيذيين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على إسهامهما.

ويتطلب كل من الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية استجابة عالمية لكونهما شاغلين عالميين، وللأمم المتحدة دور حاسم تؤديه في كلتا الحالتين. وبينما ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل القيام بدوره فيما يخص التصدي للإرهاب الدولي، إلا أن الجمعية العامة هي فقط التي يجب أن تتناول المسائل المتعلقة بالجرائم المنظمة عبر الوطنية. إن للجماعات الإرهابية والإجرامية دوافع مختلفة وتستخدم أساليب مختلفة. لكن آثار أنشطتها متشابهة جدا، فكلها مدمرة للغاية.

إن إيران ضحية لأنشطة الجماعات الإرهابية والمجرمين متعددي الجنسيات على حد سواء. وفي الوقت نفسه، فإننا في طليعة محاربي كلا التهديدين. وخلال العقود الأربعة الماضية، استشهد ١٦١ ١٧ مواطناً إيرانياً، بما يشمل بمن في ذلك ما يقرب من ٢٠٠ شخصية سياسية رفيعة المستوى، من بينهم رئيس جمهورية ورئيس وزراء ورئيس قضاة ونائب لقائد القوات المسلحة و ٢٧ عضواً في البرلمان، فضلاً عن أربعة علماء في المجال النووي، على يد الجماعات الإرهابية المدعومة من الخارج.

ولا تزال منظمة مجاهدي خلق، المسؤولة عن قتل ما لا يقل عن ١٢ ٠٠٠ مدني إيراني والعديد من المواطنين العراقيين، فضلاً عن عدد من المواطنين من جنسيات مختلفة، تتلقى أموالًا من بلدان معينة في المنطقة، بينما تحظى بدعم بعض الدول، بما في ذلك في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فبعد أن شطبت الولايات المتحدة منظمة مجاهدي خلق من قائمة الجماعات الإرهابية، فإنها تنشط الآن في هذا البلد ويتعاون أعضاؤها عن كثب مع مجتمع الاستخبارات في الولايات المتحدة لتطوير مخططات وخطط مدمرة ضد إيران.

وإدراكا من إيران للتهديد الخطير الذي تشكله الجماعات الإرهابية في منطقتنا، فقد ساعدت العراق وسورية بناء على طلبهما على مكافحة أخطر الجماعات الإرهابية. وفي منطقتنا، تشارك الجماعات الإرهابية والمجرمون المنظمون في معظم الأحيان في الاتجار بالمخدرات وفي بعض الحالات في تجارة الأسلحة والممتلكات الثقافية من أجل تمويل أنشطتهم. ولذلك فبالإضافة إلى مكافحة الجماعات الإرهابية، شاركنا أيضًا بجدية في مكافحة المجرمين المنظمين، ولا سيما منهم المتورطين في الاتجار بالمخدرات. ونتيجة لذلك وخلال الأربعين عامًا الماضية، فقد ٣٨١٥ فردا من أفراد قوات تطبيق القانون أرواحهم وأصيب أكثر من ١٢ ٠٠٠ آخرين. وخلال العقود الثلاثة الماضية، صادرت إيران ما يقرب من ١١ ٠٠٠ طن من أنواع مختلفة من المخدرات والمؤثرات العقلية.

وفي عام ٢٠١٨ وحده، قامت قواتنا لإنفاذ القانون بـ ١٥٥٧ عملية ضد تجار المخدرات، وصادرت حوالي ٨٠٧ أطنان من أنواع مختلفة من المخدرات والمؤثرات العقلية. إن أنشطتنا البارزة في مكافحة تجار المخدرات تم الاعتراف بها على المستوى العالمي. فعلى سبيل المثال، وفقًا للتقرير العالمي للمخدرات لعام ٢٠١٩ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إستولت إيران في عام ٢٠١٧ على أكبر كمية من المواد الأفيونية، وهو ما يمثل ٣٩ في المائة من المجموع العالمي. وبالمثل وخلال نفس الفترة، صادرت إيران أكبر كميات الأفيون، وكذلك ثاني أكبر كميات من المورفين والهيروين. ونحن مصممون على مواصلة بذل جهودنا في مجال مكافحة الإرهابيين ومهربي المخدرات. ومع ذلك فلضمان استمرارية وفعالية جهودنا، يجب على المجتمع الدولي مساعدة إيران بالطبع بدون شروط مسبقة أو تمييز أو تسييس.

وأشير أيضا إلى الآثار الضارة للجزاءات الانفرادية في تقويض جهودنا لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ويجب

تذكير البلدان التي تفرض مثل هذه الجزاءات غير القانونية بأن سياسات الجزاءات التي تتبعها تضعف بشكل خطير فعالية الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات في بلدان العبور. وفي نهاية المطاف، يعتمد نجاحنا في مواجهة هذه التهديدات إلى حد كبير على إرادتنا السياسية الحقيقية، واتباع نهج شامل والتعاون والمساعدة غير التمييزيين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة بيرو على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم.

وبينما أؤيد تماما البيان الذي أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

إن الإرهاب الذي تغذيه الأسباب الجذرية للتطرف والتطرف المصحوب بالعنف، مرتبط أكثر من أي وقت مضى بالجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة وكذلك بالفساد. وغني عن التأكيد أن المزيد من التآزر بين المنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة أكثر، ليس فقط بالنسبة لبلدان معينة ولكن على المستوى العالمي.

ووفقًا لتقييم الخبراء، فإن القاسم المشترك بين جميع هذه المجموعات هو أن مجال أنشطتها لا يقتصر على منطقة أو دولة معينة، بل لديها بدلاً من ذلك تطلعات توسعية وجدول أعمال واسع للنمو. ويتعرض المجتمع الدولي حتى الآن لتهديدات متطورة باستمرار مما يسمى بالارهاب والجريمة، مع اتباع أساليب وتكتيكات أكثر تطوراً، بما في ذلك تمويل النشاط الإجرامي عبر الوطني.

وفيما يلي بعض العوامل التي تسمح للجماعات الإرهابية والإجرامية بالبقاء نشطة وطموحة: إساءة استخدام التطورات التكنولوجية والابتكارات في مجال الاتصالات، وضعف السيطرة على الحدود، والتحديات المعقدة فيما يتعلق بالعائدين والانتقال من مناطق النزاع، وعدم كفاية تدابير الملاحقة القضائية والجزاءات المعمول بها لأولئك الذين يقدمون التمويل أو أي دعم آخر للأنشطة الإرهابية والإجرامية بأي شكل وبأي طريقة، على سبيل المثال لا الحصر.

ويظل من الضروري ضمان التنفيذ الفعال لجميع الصكوك الدولية السارية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومعايير وتوصيات فرقة العمل المالية. وأود أيضا أن أؤكد من جديد أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها من أجل التصدي للأشكال الحالية والناشئة للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويمكن لأحكام الاتفاقية أن تستهدف الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تقترفها الجماعات الإرهابية سعيا لتحقيق الربح، بما في ذلك السطو المسلح والاختطاف للحصول على فدية وغسل الأموال والفساد، والمشاركة في جماعة إجرامية منظمة ضالعة في هذه الأنشطة.

وعلاوة على ذلك، يمكنها معالجة دور الإرهابيين في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. ولذلك تؤيد أوكرانيا إنشاء آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

ونرى أنه ينبغي لأية آلية يمكن أن يتم تبنيها أن تكون شفافة وفعالة وغير تدخلية ونزيهة وتهدف بوجه خاص إلى مساعدة الدول في التنفيذ الفعال للاتفاقية وبروتوكولاتها.

وإلى جانب ذلك، نسلم بالحاجة الملحة إلى إيجاد المزيد من التدابير الفعالة للتصدي للاتجاهات المتغيرة في كل من الإرهاب

والجريمة المنظمة. وبصفة خاصة، تقود بعض العناصر الإرهابية والإجرامية، إذ يتم إدماجها بشكل لا يخضع للعقاب في سياسة الدولة في بعض البلدان، إلى انتهاكات وحشية للقانون الدولي، بما في ذلك إلى جرائم الحرب الأكثر عدوانية والجرائم المرتكبة الإنسانية. ولا تزال أوكرانيا تعاني من هذه الآثار بينما تكافح العدوان الروسي المختلط لأكثر من خمس سنوات حتى الآن.

فتحويل اللوم والتلاعب والدعاية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما يؤجج النزاعات الدولية من خلال الإمداد بالأسلحة وتمويل الإرهاب وقتل المدنيين، بمن فيهم الموظفون الطبيون، هو المسار السياسي الحديث للاتحاد الروسي. وقد وصف الممثل الروسي في بيانه آنفا، بشكل مؤثر، الأخطار المترتبة على توريد الأسلحة إلى الإرهابيين في سورية. وكنت أتمنى أن أسمعه يتكلم بدلا من ذلك عن الموضوع الأهم، وتحديدا، متى توقف روسيا نفسها التوريد المستمر للأسلحة والذخائر إلى الإرهابيين، مؤججة السفك الأحمق للدماء في دونباس المحتلة.

فيجب عدم الاكتفاء بإدانة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية بما فيها الإرهاب، بل مكافحتها بشكل فعال والمعاقبة عليها. ومما يؤسف له أن الحالة الراهنة في أوكرانيا تدل بوضوح على أن التسامح مع المعتدي أو استرضاءه يؤدي إلى المزيد من الاعتداءات. ولذلك من الأهمية محاسبة الدولة المعتدية بحزم واستخدام جميع الأدوات اللازمة لجعلها تعود إلى مبادئ القانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إتيغبوجي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر وفد بيرو على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. ونعرب عن تقديرنا الخاص لممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على ملاحظاتهما. كما نشكر مقدمي الإحاطات الآخرين على تبادلهم وجهات نظرهم بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

إن وجود المجموعات المسلحة والعصابات الإجرامية المنظمة ليس بالظاهرة الجديدة. غير أن مظاهرها وصلاتها المعقدة، في الآونة الأخيرة، أخذت تثير قلقا متزايدا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. والأهم من ذلك، أصبح التقارب فيما بينها الآن يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد أدى اتساع قواعدها على المستوى الشعبي إلى فشل بعض الدول وإضعاف دول أخرى.

كما إن هناك أوجه تشابه متزايدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. فكلاهما يستخدم العنف الشديد والتهديد بالانتقام. وكلاهما يستخدم الاختطاف والابتزاز والاغتيالات. وكذلك يعملان بصورة سرية، وإن كان ذلك يحدث بصورة علنية في بعض الأحيان، في الأراضي الصديقة. وكلاهما يتحدى الدولة وسيادة القانون. ويندر أن يغادر العضو أيا من المجموعتين، وغالبا ما يكون ذلك مهلكا. وكلاهما يشكل تهديدا غير متناظر للأمة، وكلاهما عالي التكيف والمرونة والابتكار. ولهما قادة احتياطيون وجنود قاعديون. وإن يكن من الممكن أن تعمل بعض الجماعات الإجرامية والإرهابية بشكل انتهازي في شراكات، فقد يندمج بعضها في كيان إرهابي – إجرامي موحد.

وقد تم تحديد ثلاثة مستويات من الترابط بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وهي التعايش والتعاون والتقارب. فقد يتخذ التعاون أشكالا مختلفة، عندما تعمل الجماعات الإجرامية معا من طبيعة مالية أو تعاملية بحتة إلى ترتيبات تشغيلية وتنظيمية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجماعات كثيرا ما تتعاون من أجل تبادل المساعدة في إطار عمليات غير مادية لنقل التكنولوجيا من كيان إلى آخر عن طريق وسائل غير مادية مثل الإنترنت. وفي حالة الجريمة المنظمة والإرهاب، فإن ذلك

قد يشمل الدراية التقنية والملكية الفكرية وتقنيات التصنيع من أجل تصنيع منتجات تتراوح بين القنابل والطائرات بدون طيار.

وفي المقابل، تم تحديد أربعة تطورات رئيسية بوصفها عناصر تمكين للتقارب المتزايد بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وهي: العولمة، التي أفسحت المجال للتدفق الحر للتجارة والموارد البشرية، مما يوفر فرصة للجريمة المنظمة كي تتداخل مع الإرهاب؛ ونهاية الحرب الباردة، التي أدت إلى خفض تمويل الدول للإرهابيين، الأمر الذي أدى إلى أن يلجأ الإرهابيون إلى المساعدة الذاتية بالانغماس في أنشطة إجرامية لسد الاحتياجات المالية؛ والاتصالات عن طريق شبكة الإنترنت؛ والحرب العالمية على الإرهاب، التي أدت إلى تعاون عالمي لتضييق الخناق على الإرهاب.

وقد كان نالت نيجيريا حصتها من تفشي الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام التي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية العامة والمجتمع المحلي والزعماء الدينيين وأماكن العبادة والأسواق والمؤسسات الإعلامية، من بين أهداف أخرى. ومما يزيد من تعقيد المشهد الأمني زيادة تفشي الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تصب في ما يسمى بالحلقة الإرهابية في غرب أفريقيا، مع تهديدات بالإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة والقرصنة وتموين السفن غير الشرعي بالوقود والاتجار بالبشر، الذي اكتسب بعدا عبر وطني مثيرا للقلق في الآونة الأخيرة. وبالنظر إلى سهولة اختراق الحدود وتزايد الطلب على الأسلحة من جانب المجرمين والمقاتلين، فإن العصابات المتخصصة في الاتجار بالأسلحة تهيء طرائق لإخفاء الأسلحة والاتجار بها بسهولة عبر الحدود في غرب أفريقيا.

وقد اعتمدت نيجيريا، من أجل التصدي لتلك التحديات الأمنية، العديد من الآليات والأدوات لتعزيز الأمن، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في عام ٢٠١٤، وإطار السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف، التي اعتمدت في عام ٢٠١٧، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، التي أنشئت بالتعاون مع جيراننا، مثل تشاد والكاميرون والنيجر وبنن لإلحاق الهزيمة بجماعة بوكو حرام المتمردة. ولذلك فإننا نوجه نداء إلى المجتمع الدولي لمواصلة دعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبناء السلام وصون السلام في نيجيريا وغرب أفريقيا وأفريقيا ككل.

ونتوقع أن تطرح هذه المناقشة مقترحات لمعالجة التحديات السائدة للإرهاب والجريمة المنظمة، التي توحد صفوفها بشكل متزايد لتحدي الدول وتهديد الأمن البشري في جميع أنحاء العالم. فصناع السياسات والعلماء على حد سواء يدَّعون الحاجة إلى وسائل جديدة وغير تقليدية لمواجهة المخاطر الوجودية التي تنشأ عن التعاون والتقارب والاندماج بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ولذلك، وإذ يتلاشى التمييز بين الإرهابيين والمجرمين، فكذلك يجب أن يتلاشى التمييز بين التدابير التقليدية المستخدمة في مكافحتهما. ونظرا لأن الجريمة المنظمة والإرهاب يلتحمان فإن الأمر يتطلب مفهوما واحدا شاملا لمكافحتهما.

ولذلك فإن التحدي لم يكن نابعا عن الافتقار إلى الأطر والصكوك الإقليمية للاستجابة لتلك التهديدات، وإنما الإخفاق في معالجة العوامل الكامنة التي تسهم في تفشي تلك الجرائم، فضلا عن الروابط المعقدة القائمة بينها. ومن أجل التصدي بفعالية لتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، لا بد من اتباع نهج واسع النطاق يدمج الجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي في استراتيجية قوية تركز على تحسين الحوكمة والتنمية والأمن.

وكذلك تدعو الحاجة إلى تحسين تبادل المعارف والتعاون على جميع المستويات، ولا سيما على الصعيد الدولي. ويظل اقتفاء أثر الأموال ومكافحة التمويل يشكل نقطة التركيز من خلال استراتيجيات محددة الأهداف لمنع ومراقبة غسل الأموال والابتزاز والاختطاف طلبا للفدية، وغيرها.

وفي نهاية المطاف، من المهم التأكيد مجددا على أنه لا يمكن القضاء على هذه الظاهرة إلا إذا أمكن تحقيق التعاون على الصعيد الدولي وتنفيذ برامج مكافحة الإرهاب، إلى جانب الخطط الإنمائية، على مستوى القاعدة الشعبية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر حكومة بيرو على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمناقشة الروابط بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وعلى تقديمها المذكرة المفاهيمية (S/2019/537، المرفق) بشأن هذا الموضوع.

ولا يزال الإرهاب والأنشطة الإجرامية المتصلة به تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وللتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء. فهذه الأنشطة غير مبررة بغض النظر عن دوافعها، وهي تشكل جرائم خطيرة ويجب إدانتها ومحاكمة مرتكبيها.

وحالات التستر على الإرهابيين وتمجيدهم يجب عدم التسامح معها.

ويؤدي الموقع الجغرافي الحساس لأذربيجان والنزاعات المسلحة الدائرة في المنطقة دون حل إلى زيادة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والأنشطة الإجرامية المرتبطة به. ومنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ما برحت الهجمات الإرهابية الموجهة من الخارج تُرتكب مرارا وتكرارا ضد بلدي، كوسيلة لتحقيق مطالب إقليمية غير قانونية ولا أساس لها من الصحة وكأسلوب من أساليب الحرب، مما أودى بحياة الآلاف من مواطنيه.

وإذ نسلم بأهمية معالجة جميع الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، من الأهمية بمكان تكثيف جهود تسوية النزاعات في مختلف أنحاء العالم. وغالبا ما تهيئ مناطق النزاع المسلح، وخاصة الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري الأجنبي، ظروفا مواتية لاستفادة الإرهابيين والجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة من استغلال الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالممتلكات الثقافية وغسل الأموال وغيرها من الجرائم الأخرى.

ومن الأهمية بمكان أن تمتثل جميع الدول لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لضمان، في جملة أمور، عدم استخدام أراضيها لأغراض الأنشطة الإرهابية وما يتصل بها من أنشطة إجرامية أخرى، لا سيما بغية تمويل هذه الأنشطة أو تقديم أي دعم لها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مهما كانت الذريعة أو التمويه.

وعندما يشارك الإرهابيون أو الجماعات الإجرامية المنظمة بالأنشطة التجارية غير المشروعة، بما في ذلك في مناطق النزاع وفي الأراضي المحتلة، من الأهمية بمكان أن يقترن تفعيل مسؤولية الشركات بتنفيذ المسؤولية الجنائية الفردية لضمان مقاضاة الشركات أو ممثليها على انتهاكات القانون الدولي. وفي هذا الصدد، بالإضافة إلى التدابير التي يحق للدول أن تتخذها على الصعيد الوطني لتطبيق الولاية القضائية الجنائية على الجرائم التي يرتكبها رعاياها في الخارج، فإن التعاون الدولي في المسائل الجنائية، ومن بين عناصره المساعدة القانونية المتبادلة، هو مفتاح مكافحة الإفلات من العقاب على أعمال الإرهاب وما يتصل بها من جرائم.

وتؤد أذربيجان بقوة تعزيز التدابير الفردية والجماعية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك على نحو خاص التدابير الرامية إلى إضعاف التنظيمات الإرهابية وفروعها وشبكاتها ودحرها في نهاية المطاف. وننوه بما بذلته الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من جهود جبارة لتعزيز التعاون والتنسيق وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مكافحة

الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. ومن المهم مواصلة هذه الجهود وتوسيع نطاقها.

وعلى الرغم من أن للإرهاب والجريمة المنظمة دوافع ونظما قانونية مختلفة، لا بد من مواصلة الدراسة الشاملة لتطور الصلات فيما بينهما. ونثني على مبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتحديات المحددة السياق وتسليط الضوء عليها، ونرى أنه من المفيد مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة يانيس لوسا (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): يشعر وفد بلدي بالامتنان لعقد هذه الجلسة على خلفية مذكرتكم المفاهيمية، سيدي الرئيس، التي نُشرت في ٢٨ حزيران/يونيه (S/2019/537، المرفق). ونشكر وفد بلدكم لأنه حافظ، خلال رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر، على قاسم مشترك فيما يتعلق بالشواغل إزاء الحالات الإقليمية وأثرها على السلام والأمن الدوليين. وبهذه المناسبة، من المناسب تماما الإشارة إلى الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة وما تمثله جوانبهما العديدة من صعوبات للحكومات.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ووكيلة الأمين العام ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيدة تامارا ماكارينكو على إحاطاتهم الإعلامية النيرة.

ومن بين الأنشطة المذكورة في المذكرة المفاهيمية التي يمكن أن تكون لها صلة بالإرهاب، يولي بلدي أهمية بالغة لمكافحة نشاطين من تلك الأنشطة، وهما الاتجار بالمخدرات والفساد. لقد عانت إكوادور من أثر النزاع الكولومبي طوال تاريخها. فعلى الحدود الشمالية، تشارك المجموعات المنشقة التي لم تمتثل لاتفاق السلام في شبكات الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وهي تسعى إلى مواصلة أنشطتها من خلال استخدام الإرهاب، بما في ذلك الهجمات والقتل. وقد ارتبطت المسائل الأمنية بالعصابات الإجرامية وبزيادة الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال.

وبدرجات متفاوتة من حيث التغلغل، تنتشر الجريمة المنظمة داخل المجتمع وتكفل بقائها بتوسيع أسواقها عن طريق الاتجار البالغ الصغر، الذي يُحكم فيه على الأطفال والشباب بالعيش دون مستقبل. ونرى كيف أن الفساد في منطقتنا، الذي يشمل القطاع الخاص والحكومات على حد سواء، أصبح آلية متطورة للإدامة الذاتية. وبالإضافة إلى تحويل الموارد التي ينبغي أن تُكرس للتنمية، يفقد المواطنون الثقة في القيم التي تدعم التعايش في المجتمع والمساءلة والديمقراطية.

والاتجار بالمخدرات والفساد تحديان من بين أهم التحديات التي يواجهها بلدي. ويتطلبان حلولا تتجاوز الحدود الوطنية ويجب أن تكون مترابطة لكي تكون فعالة. ويجب إشراك جميع القطاعات: الحكومة ومهامها، والمؤسسات العامة والخاصة، والأوساط الأكاديمية بما لديها من قدرات على التحليل، والمواطنون وما لديهم من قناعات.

لقد تكلم وفد بلدي هنا في مناسبات عديدة مؤيدا للعمل على تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات – وهو جانب يتفق مع الرؤية التي أثارتها رئاسة بيرو في المجلس. وفي حالة الجريمة المنظمة، من الضروري أيضا أن نتجاوز ارتكاب الجرائم لنتناول إزالة أسبابها الأصلية.

وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يعمل بلدي بنشاط على مكافحة الاتجار بالمخدرات والفساد من خلال لجنة مخصصة تتألف من خبراء على أعلى

مستوى وتشمل أيضا التعاون الثنائي. غير أن التحدي ليس فرديا. فهو يتطلب التزام وتعاون المجتمع الدولي قاطبة.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي ويؤكد مجددا مضمون البيان الرئاسي S/PRST/2018/9، الذي أصدره المجلس في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، والذي يدعو في فقرته الثانية الدول إلى

”تعزيز التعاون والاستراتيجيات من أجل منع الإرهابيين من الاستفادة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبناء قدراتها على تأمين حدودها ضد هؤلاء الإرهابيين ومن يعمل معهم من الضالعين في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحقيق معهم ومحاكمتهم، وذلك بوسائل منها تعزيز النظم الوطنية والإقليمية والعالمية لجمع المعلومات وتحليلها وتبادلها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإنفاذ القانون والمعلومات الاستخبارية.“

وليك تكون النتائج ذات مصداقية، يجب أن تكون ملموسة ودائمة. ولا يكفي ضبط أطنان من المخدرات كل يوم، كما يحدث في بلدي؛ بل ينبغي ألا يكون هناك أي مستهلكين أو محاصيل. ولا يكفي تحديد الفساد وبدء عمليات تفكيك أطره؛ بل من الضروري إعادة الموارد التي تم تحويلها إلى بلدانها الأصلية. ومن الضروري تهيئة مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، والعمل من أجل القضاء على الفقر بغية استعادة القيم الأخلاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأساسي أن تتضافر الجهود المبذولة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والتنظيمية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بكم على قيادتكم في طرح هذه المسألة الهامة والملحة في القاعة. إن ترينيداد وتوباغو، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، لا تزال في طليعة هذا التحدي الملح. ويتيح عقد هذه المناقشة المفتوحة فرصة مثالية للمجتمع الدولي لإجراء تقييم كامل للترابط بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

ويلاحظ وفد بلدي مع التقدير المداخلات الشاملة والزاخرة بالمعلومات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية، والتي نعتقد أنها أثرت المناقشة بصورة بناءة.

وفي منطقة البحر الكاريبي، تطورت الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يصاحبها من أنشطة عبر الحدود لتصبح تهديدا رئيسيا للأمن الإقليمي فيما تواجه بلدان المنطقة زيادة في النشاط الإجرامي، الذي تحول من أعمال إجرام ترتكب بصورة عشوائية إلى أنشطة إجرامية يجري تنفيذها بصورة منظمة ودرجة عالية من الاحتراف على نحو متزايد. وتشير هذه المؤشرات بدون شك إلى الدينامية المتغيرة للأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود في بيئة عالمية تزداد تطورا وتكنولوجية على نحو مطرد. ولا تمثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا للسلم والأمن فحسب، بل ولسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبالنسبة لمنطقتنا، فإن اقتران الإرهاب الدولي بالجريمة المنظمة لا يمكن تجاهله. إن ترينيداد وتوباغو مجتمع متنوع بشكل فريد تأسس على تاريخ ثري من الشمول والتسامح والتعايش السلمي والوئام بين جميع مواطنيه في إطار مجتمع يتسم بالتعددية ومتعدد الثقافات ومتعدد الأعراق. وتحقيقا لهذه الغاية، نلتزم بحماية مواطنينا ودعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ونتبع نهجا شاملا وجامعا إزاء مسألة مكافحة الإرهاب، وعلى وجه الخصوص، إزاء التصدي للتهديدات المحتملة التي يشكلها العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ويشمل نهجنا وضع سياسة واستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب وتحسين الإطار التشريعي الوطني وتعزيز القدرة الوطنية وتعميق التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين، بما يشمل المجتمع

المدني والأوساط الأكاديمية، مع الحفاظ على احترام حقوق الإنسان وكرامته. ومن أبرز جوانبه، وافقت ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠١٧ على استراتيجية لمكافحة الإرهاب، تقوم على ثلاثة ركائز متعاضدة، وهي: الحماية والوقاية والمتابعة والتصدي والتعافي.

وبالإضافة إلى وضع السياسات، فقد أدركنا أن التشريع هو أحد الركائز الرئيسية للتصدي للإرهاب على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، أجرت ترينيداد وتوباغو استعراضا للتشريعات الرئيسية المتعلقة بالإرهاب وأدخلت عليها تعديلات، ولا سيما قانونها لمكافحة الإرهاب. ومن الأمثلة على ذلك التعديلات الهامة التي اقترحت من خلال قانون مكافحة الإرهاب (المعدل) لسنة ٢٠١٨، التي تتناول على وجه التحديد التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون، ويعالج أوجه القصور التقنية من حيث الامتثال للقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا السياق، يولى اعتبار خاص للآثار المترتبة على هذا القانون بالنسبة للنساء والأطفال.

وإذ نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بالتصدي لخطر الإرهاب، بما في ذلك تمويل الإرهاب، وباتخاذ تدابير فعالة من أجل تهيئة بيئات تمكينية لمقاومة ترعرع المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نهنئ بيرو على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن نشكرها على اختيار موضوع مناقشة اليوم المفتوحة. ونشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والمستشارة الدولية على إحاطاتهم.

لا يزال الإرهاب يُشكِّل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ترتكب الأعمال الإرهابية المروعة في أنحاء عديدة من العالم في السنوات الأخيرة. ومما لا شك فيه أن تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي أمر بالغ الأهمية لمكافحة ومواجهة التهديدات المتعددة الأوجه التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، اللذين كثيرا ما يبدو أنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا.

وقد أقر مجلس الأمن وأعرب عن قلقه إزاء الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في العديد من قراراته، وآخرها القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، الذي شاركت أرمينيا في تقديمه. إن طبيعة ونطاق الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية تختلف باختلاف السياق. إن التعاون المستمر والشامل بين جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية حاسم الأهمية أكثر من أي وقت مضى إن أردنا تحسين فهم الصلات القائمة بين الإرهابيين والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ونعرب عن دعمنا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أنشطته التي تهدف إلى تحسين إبراز جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتأييدها وتعبئة الموارد لها.

ويسرنا أن نلاحظ التعاون المعزز مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. لقد أجرت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب زيارة متابعة إلى جمهورية أرمينيا في عام ٢٠١٨ لتقييم تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وما تلاه من قرارات تتعلق بمكافحة الإرهاب. وأكدت السلطات الوطنية لإنفاذ القانون والأمن في أرمينيا من جديد التزامها القاطع بالمساهمة في مكافحة الإرهاب وتمويله بجميع أشكاله ومظاهره بغية كفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمشيا مع توصيات المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

لقد بذلت أرمينيا جهودا كبيرة لتعزيز نظامها لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، إذ أجرت تقييما وطنيا

شاملا للمخاطر ووضعت استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أدخلنا تحسينات كبيرة على إطارنا القانوني المتعلق بتمويل الإرهاب وتجميد أصول الإرهابيين. وقد عززت أرمينيا الوصول إلى الأدوات ذات الصلة وقواعد بيانات الإنتربول، وتتعاون في مسائل مكافحة الإرهاب مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

كما نتعاون مع مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة والوحدات الهيكلية ذات الصلة التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وتعزز التعاون الثنائي. ونشارك أيضا بنشاط في العمليات المشتركة التي تجريها بانتظام الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي لمكافحة المخدرات وتهريب الأسلحة والتهديدات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللتصدي للتهديدات الناشئة عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.

إن انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الشرق الأوسط، ولا سيما إلى مناطق النزاعات في منطقتي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة يشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي. المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون من مناطق النزاع في الشرق الأوسط يجلبون معهم ممارساتهم التي تتسم بالعنف وينشرون الأفكار المتطرفة الخبيثة مما يسهم في تغذية نزعة التطرف لدى المجتمعات. إن الإعدام بطريقة داعش وغيرها من الفظائع لا تقتصر فقط على الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في منطقتنا أثبتت صحة شواغلنا.

وأرمينيا تؤكد مجددا التزامها الكامل بالعمل مع هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمضاعفة الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي وما له من صلات بالجريمة المنظمة أيا كان شكله وأينما يحدث.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أتوجه بالتهنئة إلى جمهورية بيرو على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة.

كما يسرني أن أتوجه بالشكر إلى المتكلمين على إحاطاتهم القيمة هذا الصباح.

تشارك دولة الإمارات في هذه المناقشة نظرا للأهمية الكبيرة التي توليها لمسألة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك علاقته بالجريمة المنظمة، حيث يسعى بلدي، باعتباره مركزا تجاريا وماليا هاما في منطقة الشرق الأوسط، إلى مكافحة هذه الجرائم الخطيرة على كافة الأصعدة. وكما أشار المتكلمون اليوم، فهناك صلات متنامية بين الجريمة المنظمة والإرهاب، حيث يستفيد الإرهابيون من الاتجار بالأفراد والأسلحة والممتلكات الثقافية والموارد الطبيعية وعمليات الخطف والسطو على المصارف لتمويل عملياتهم ودعم أنشطتهم الإرهابية. وعليه، فإن القضاء على الإرهاب الدولي يتطلب تجفيف كافة مصادر الدعم المالي واللوجستي، ومن ضمنها الجريمة المنظمة.

تشير الورقة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2019/537، المرفق) إلى أهمية تبادل أفضل الخبرات والممارسات المعمول بها للتصدي للصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وبحث سبل تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات دون الإقليمية. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى عدد من المبادرات والإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات لعرقلة الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، خاصة في مجال الدعم المالي، والتي ساهمت في تصنيف بلدي ضمن أفضل خمس دول في العالم على صعيد الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقا لتقرير التنافسية العالمية.

فعلى المستوى المحلي، حرصت دولة الإمارات على تعزيز أطرها القانونية لمكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذ أحدث التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، حيث تساهم هذه القوانين في ضمان الالتزام المستمر بالمعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة جرائم غسل الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب. وعليه، أصدرت بلادي قوانين واسعة النطاق للتصدي لهذه الجرائم، منها المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن مواجهة جرائم غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة والذي يتضمن أحكاماً تغطي الالتزامات الواردة في توصيات فرقة العمل.

كما أسست بلادي ”اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة“، ضمن المصرف المركزي الإماراتي، حيث تعمل اللجنة على تلقّي وتحليل المعاملات المشبوهة من المؤسسات المالية ثم إحالتها إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. ولا بد من التأكيد هنا على أن جهودنا في مكافحة الترابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب لا يمكن أن تكون فعّالة دون وجود تعاونٍ وثيقٍ مع القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية والخيرية.

وعلاوة على ما سلف، تسعى دولة الإمارات إلى حماية نظامها المالي المحلي عبر تطبيق أحدث الأنظمة العالمية وأكفئها، ويشمل ذلك تجهيز وحدات الاستخبارات المالية بالمعدات والخبرات اللازمة لتكون قادرة على تحليل التعاملات المشبوهة والتحقيق فيها. ونفتخر، في هذا الصدد، بأن نكون أول دولة في منطقة الخليج تقوم بتدشين برنامج ”goAML“ لجمع وتحليل المعلومات المالية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

أما على المستوى الدولي، فلم تدّخر بلادي جهداً لمكافحة هذه الظاهرة، ففضلاً عن انضمامها إلى المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، شاركت دولة الإمارات بتقديم وتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه المسألة، وآخرها المشاركة في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٤٦٢ (٢٠١٩) الذي يطالب الدول الأعضاء باتخاذ المزيد من التدابير لمنع ومكافحة تمويل الإرهاب.

كما تعدّ بلادي من الدول المؤسسة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تلعب دوراً هاماً في تبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية لمكافحة تمويل الإرهاب في المنطقة، وقد وقّعت السلطة المعنية في بلادي أكثر من ٤٥ مذكرة تفاهم مع جهات دولية بهدف مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، شاركت بلادي في تقديم القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي يعدّ أول قرار حصري يصدره مجلس الأمن حول مكافحة تدمير التراث الثقافي والاتجار غير القانوني به من قبل الجماعات الإرهابية في حالات النزاع المسلح. ويأتي هذا القرار بعد إنشاء دولة الإمارات، بالتعاون مع فرنسا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع، وهو عبارة عن صندوق دولي يهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية ومكافحة سرقة وتهريب وبيع هذه الممتلكات من قبل الإرهابيين لتمويل أنشطتهم التخريبية. وقد استطاع الصندوق حشد ما يقارب ٦٠ مليون دولار أميركي، من ضمنها ١٥ مليون دولار أمريكي قدمتها دولة الإمارات.

وأشدد هنا على أن دولة الإمارات ستواصل اتخاذ كافة التدابير وتنفيذ أفضل الممارسات لمكافحة العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، بما في ذلك عبر مكافحة غسيل الأموال وتعزيز أمن الحدود بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وفي الختام، أود أن أقدم التوصيات التالية:

أولاً، التركيز على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتوصيات فرقة العمل. وفي هذا السياق، يتعيّن على الأمم المتحدة أن تركّز على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في فهم وتنفيذ الالتزامات الجديدة المترتبة عليها عند اعتماد مجلس الأمن قرارات حول هذه المسألة، بالإضافة إلى محاسبة الدول التي تموّل وتدعم الجماعات الإرهابية في انتهاك واضح لقرارات هذه الهيئة الموقرة.

ثانياً، مواصلة العمل على فهم وكشف العلاقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظّمة، بما في ذلك عبر إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، مع تحسين التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.

وثالثاً، فهم السياقات الخاصة بكل منطقة أثناء اتخاذ إجراءات وتنفيذ برامج تهدف إلى عرقلة العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، مع أهمية أخذ مشورة ورأي دول هذه المناطق حول أنجع السبل لمكافحة هذه الجرائم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.